



مجلة برلمانية تصدر عن المجلس الوطني الفلسطيني

المجلد الرابع عشر ، السنة الرابعة والعشرون ، العدد ٥٨ ، تشرين الأول- اكتوبر ٢٠١٨

الخان الأحمر..

تحدي.. وصمود.. دفاعاً عن القدس العاصمة

تعزيز الشراكة الوطنية ومواجهة التحديات



• بقلم: سليم الزعنون
رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

ونحن على أبواب عقد دورة جديدة للمجلس المركزي الفلسطيني، تتعاظم التحديات وتشتد الضغوط على شعبنا وقيادته، والهدف بات جلياً، وهو النيل من ثوابت قضيتنا في تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، ومحاولة فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية.

هذه المحاولات المستمية لقتل الحلم الفلسطيني، لن يوقفها إلا كسر الحلقة، والتخلص من سياسة الأمر الواقع التي يحاول الاحتلال الإسرائيلي فرضها علينا، وتسانده في ذلك، ودون تردد، إدارة الرئيس الأمريكي دونلاند ترامب من خلال اعترافها بداية بالقدس المحتلة عاصمة للاحتلال، ثم اتبعتها بخطوة استهداف ملف اللاجئين الفلسطينيين، ومحاولة إلغاء وكالة الاونروا، وتوجتها بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن.

كل تلك الإجراءات العدوانية تجاه شعبنا تحدث وسط محاولات متواصلة لطرح مشاريع فصل قطاع غزة عن جسد الوطن تحت مسميات وعناوين كالتهدئة والمساعدات الإنسانية، لعبتْ قوى إقليمية ودولية في نسج خيوطها الخبيثة تقودها الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل، مع تجاوب سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة مع هذه المشاريع المشبوهة، التي إنْ نُفذتْ ستضرب المشروع الوطني الفلسطيني في مقتل.

لذلك كله، وجب علينا عدم التسليم لهذه السياسات والإجراءات الهادفة لتحويل الانقسام الى انفصال، ومواجهة كل من يحاول المس بثوابتنا الوطنية التي دافع عنها وما يزال الشعب الفلسطيني بدماء أبنائه، جنباً الى جنب مع تضحيات القادة الشهداء.

إن المطلوب منا كقيادة أولا، اتخاذ ما يلزم من قرارات مدروسة تعالج الحالة الفلسطينية داخليا، وصدّ الموجات المتتالية من الضغوط، وتجنب اتخاذ قرارات متسرعة لا يمكن لها سوى إضافة مزيد من التعقيد والاستعصاء، وسنضطر لاحقاً للتراجع عنها.

ومطلوب منا كذلك، اعتماد رؤية مستنيرة، محورها الحفاظ على المصالح الاستراتيجية للشعب الفلسطيني، وتعزيز مبادئ وأسس الشراكة الوطنية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، على قاعدة وحدة الهدف والمصير واستشعار المسؤولية الوطنية، والحرص كل الحرص على أن تبقى منظمة التحرير جامعة للكل الفلسطيني، والتصدي لمحاولات القفز عنها أو المس بولاياتها السياسية والقانونية على الشعب الفلسطيني.

إن أشكال المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي لا تقتصر فقط على المقاومة الشعبية بكافة أشكالها، بل إن الإسراع في إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية، وتعزيز الشراكة داخل مؤسسات منظمة التحرير، هو الشكل الأنجع في هذه المرحلة بالذات، لمواجهة هذا الاحتلال وافشال مشاريع تصفية القضية، فلا تنتصر الشعوب على أعدائها في ظل انقسامها وتفتتها، وفي ظل السماح لبعض القوى بالتدخل في شؤونها الداخلية تحت ذرائع واهية، اثبتت التجربة منذ أحد عشر عاما فشلها، فلا سبيل لنا لحماية أهدافنا سوى وحدتنا تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية.



داخل العدد. ..



المجلس

مجلة برلمانية تصدر عن إدارة الشؤون الاعلامية

في المجلس الوطني الفلسطيني

المشرف العام

سليم الزعنون (أبو الأديب)

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

رئيس التحرير

عمر أحمد حمايل

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية :

(١٩٩٦/٧/٩١٨)

ترتيب المواضيع داخل المجلة

يخضع للضرورة الفنية

ترحب مجلة المجلس الوطني الفلسطيني

بالمقالات الواردة إليها على العنوان التالي:

المقر العام للمجلس

الأردن - عمان - وادي صقرة

تلفون: ٥٦٨٧٠٨٤ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٦٧٩٣٩٢ (٩٦٢٦)

ص.ب. ٩١٠٢٤٤ عمان (١١١٩١) الأردن

الموقع الإلكتروني:

www.palestinepnc.org

مكتب رئيس المجلس

الأردن - عمان - دير غبار

تلفون: ٩/ ٥٨٥٧٢٠٨ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٨٥٥٧١١ (٩٦٢٦)

البريد الإلكتروني:

E-mail: pnc@palestinepnc.org



التصميم والإخراج الفني

بلال الملاح ٠٧٩٩١٦٠١٣٦

أرعبتهم

الشهيد هيثم الجمل





لا شرعية لمن يساعد على تنفيذ صفقة القرن وإضعاف الموقف الفلسطيني

الزعنون – نحن مع الرئيس محمود عباس ذاهبون نحو الدولة بعاصمتها القدس

قال سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني أننا لن نتخلى عن رئيسنا، ولن نقول له اذْهب أنتَ وربك فقاتلا ، بل نقول: له نحن معك ذاهبون نحو الدولة بعاصمتها الأبدية القدس الشريف.

وقال الزعنون خلال افتتاح اجتماع أعضاء المجلس الوطني المتواجدين في الأردن بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢٧ إن خطاب الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة هو خطاب الشعب الفلسطيني، وخطاب الدفاع عن الثوابت والحقوق، وخطاب القدس الشريف عاصمة دولتنا الأبية، وخطاب ملايين اللاجئين الحالمين بالعودة إلى أرضهم المباركة، وخطاب مئات الآلاف من الأسرى والشهداء والجرحى.

وأكد الزعنون أن الواجب الوطني يفرض على كل فلسطيني وفلسطينية في هذه اللحظات الحرجة من تاريخ قضيتنا إعلاء مصلحة الوطن فوق كل اعتبار، والاصطفاف إلى جانب الشعب الفلسطيني، و الالتفاف حول رمز الشرعية الفلسطينية الرئيس أبو مازن، الذي يقول كلمة الحق الفلسطيني في وجه الباطل الإسرائيلي الأمريكي.

وأشاد الزعنون بخطاب الملك عبد الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أكد على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس، ورفض المساس بحق عودة اللاجئين إلى ديارهم.

وقال الزعنون : استمعنا للأسف الشديد وخلال اليومين الماضيين من بعض الأصوات الفلسطينية أراجيف بحق الأخ الرئيس وهو أحوج ما يكون إلى الدعم والمساندة في وجه الغطرسة الأمريكية والإسرائيلية، أقل ما يقال عنها أنها لا تصدر عن فلسطيني منتمي لأرضه ومقدساته ووطنه ودينه الذي يدعي كذبا وزورا وبهتانا أنه الحامي له ويتسمى باسمه، والحقيقة المرة أن هذا الطرف يتساوق تماما مع أعداء الوطن الذين يبذلون كل جهودهم للنيل من حقوق الشعب الفلسطيني الذي يقف شامخا في وجه أعظم قوة في العالم، ويختار المواجهة والتضحية فداءً للقدس وحق العودة .

وشدد الزعنون على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وهي التي تمثل مصالحه وتدافع عن حقوقه، ولا شرعية لمن يساعد على تنفيذ صفقة القرن وإضعاف الموقف الفلسطيني.

وأكد الزعنون أننا في لحظات تاريخية حرجة، ونستعد لمرحلة صعبة جدا من مراحل المواجهة تستلزم اتخاذ قرارات مصيرية خلال اجتماع المجلس المركزي المنوي عقده الشهر المقبل، للتصدي للمخططات والمؤامرات التي اتضح معالمها وتكشفت أدواتها والهادفة لتصفية القضية الفلسطينية.

وتوجه الزعنون بالتحية إلى أهلنا المرابطين في الخان الأحمر الذين يدافعون عن البوابة الشرقية للقدس العاصمة، ويفشلون المخطط الاستيطاني الاستعماري لتقسيم الضفة الغربية، وتدمير إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة.

وختم الزعنون كلمته بالقول : نحن صامدون على أرضنا، متمسكون بكامل حقوقنا، لن يرهبنا أحد، فنحن شعب الجبارين، الذين رفض قوم موسى عليه السلام دخول فلسطين لأننا فيها، وسنبقى فيها حتى يرث الله الأرض ومنْ عليها، وسيرحل المحتلون كما رحل من سبقهم، وسيبقى أصحاب الأرض أعزاء لا يضرهم منْ خالفهم ولا منْ خذلهم، على الحق ظاهرين لعدوهم قاهرين، وإنا لمنتصرون بإذن الله تعالى.

ومن المقرر صدور بيان ختامي عن اجتماع أعضاء المجلس الوطني خلال هذا اليوم.



في أعقاب اجتماعهم بعمان

أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني يؤكدون دعمهم للرئيس عباس في الأمم المتحدة

عقد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المتواجدين في الأردن الخميس الموافق ٢٧-٩-٢٠١٨ في مقر رئاسة المجلس بالعاصمة الأردنية عمان، اجتماعا برئاسة سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني، وحضور نائبه الأب قسطنطين قرمش.

وناقش المجتمعون آخر التطورات على الساحة الفلسطينية، وإعلان الدعم والمساندة للأخ الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين في الأمم المتحدة. وفي نهاية الاجتماع أكد المجتمعون على ما يلي:

أولا: التمسك بالثوابت الوطنية وفي مقدمتها حق تقرير المصير وعودة اللاجئين إلى ديارهم وفق القرار ١٩٤ وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها مدينة القدس على كامل حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، والتمسك بحق شعبنا في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي حتى نيل كافة حقوقه المشروعة.

ثانيا: الإعلان عن الدعم الكامل والمساندة للأخ الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة والمواقف الثابتة في خطاب الشعب الفلسطيني الذي يتضمن الرفض المطلق لكل المؤامرات والخطط والصفقات الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية، ومواجهة كافة أشكال الابتزاز التي تمارسها الولايات المتحدة كشريكة و وكيلة للاحتلال الإسرائيلي في تنفيذ مخططاته كافة.

ثالثا: إن الواجب الوطني يفرض على الكل الفلسطيني إعلاء المصلحة الوطنية العليا والالتفاف حول رمز الشرعية الفلسطينية الأخ الرئيس محمود عباس في مواجهة الحرب المفتوحة التي تشنها الولايات المتحدة وإسرائيل ضد حقوق شعبنا المشروعة.

رابعا: الإعراب عن الإدانة الشديدة والرفض المطلق لحملات التحريض التي تستهدف المساس بشرعية الرئيس وشرعية منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي لشعبنا، والتي تدافع عن الحق الفلسطيني وتمثله في مختلف المحافل، ومطالبة من يغرد خرج السرب الوطني العودة إلى رشده، والتوقف عن مساعدة أعداء شعبنا في تحقيق أهدافهم.

خامسا: أكد المجتمعون أن "الأونروا"، هي الشاهد الحي على حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها منذ عام١٩٤٨ ، فهي العنوان والملاذ وجهة المسؤولية كما قرر المجتمع الدولي ذلك، مطالبينه بتأمين استمرار تمويل عملها إلى أن يتم التوصل إلى حل معاناة اللاجئين بالعودة والتعويض، وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي والقرار الأممي رقم ١٩٤.

سادسا: إدانة كافة قرارات الإدارة الأمريكية الهادفة لفرض سياسة الأمر الواقع، بما فيها إغلاق مكتب ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، مع التأكيد على حقنا في التوجه للمحكمة الجنائية الدولية لمحاسبة الاحتلال الإسرائيلي على جرائمه، وأن شعبنا الصامد وقيادته، لن يخضعا للابتزاز، ولن يرهبهما التهديد الذي تمارسه أمريكا، مهما اتخذت من قرارات معادية وعقابية.

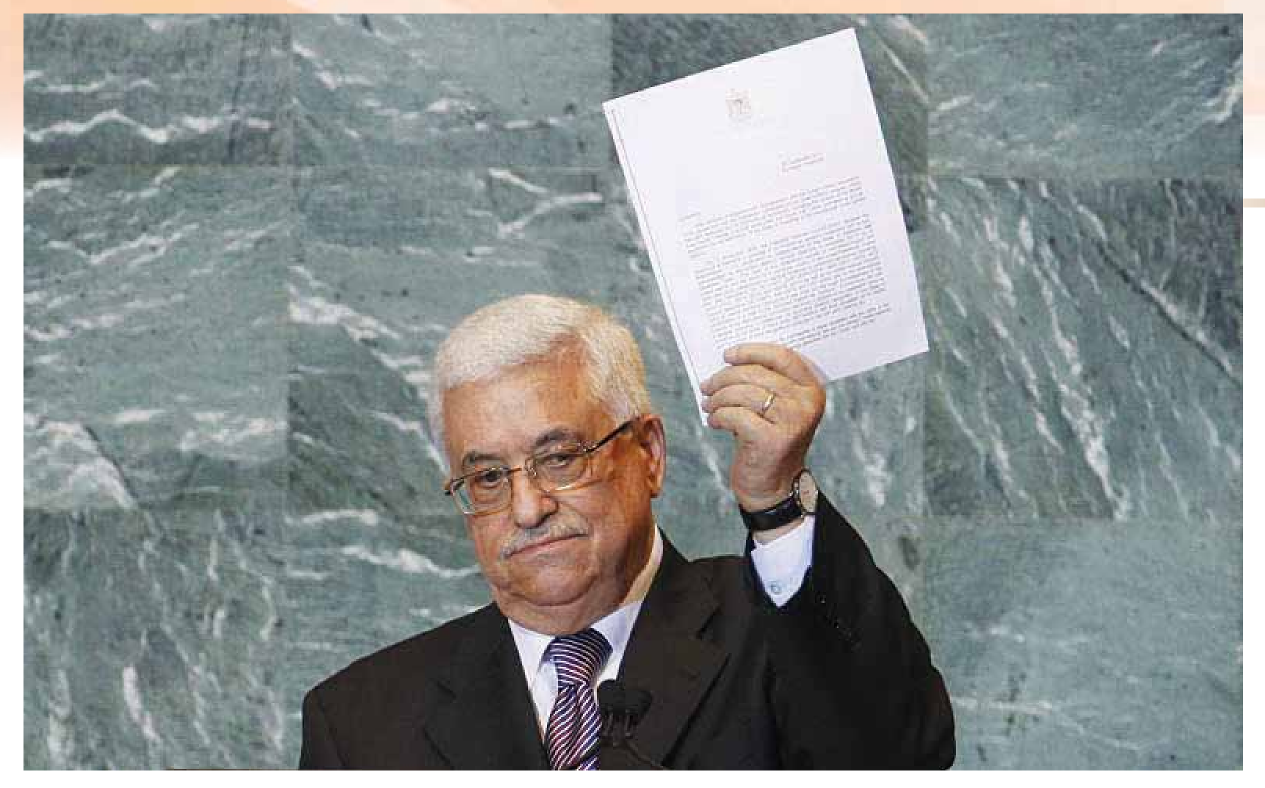
سابعا: رفض كافة المشاريع الهادفة لفصل قطاع غزة عن باقي الوطن، وأن الحل هو بإنهاء الانقسام وتنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة، مع التحذير من التساوق مع الطروحات المشبوهة وتسهيل تنفيذ صفقة القرن بما فيها محاولة فرض الحل الإنساني على حساب الحقوق السياسية.

ثامنا: مطالبة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتنفيذ قرارات المجلس الوطني في دورته الأخيرة وقرارات المجلس المركزي بتعليق الاعتراف بدولة إسرائيل، لكسر الحلقة التي أحكمها الاحتلال الإسرائيلي علينا.

تاسعا: تثمين الدور المحوري الذي تقوم به المملكة الأردنية الهاشمية بقيادة الملك عبد الله الثاني بن الحسين في الدفاع عن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وبالذات حق العودة للاجئين إلى ديارهم وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

عاشرا: توجيه تحية إكبار وإجلال لصمود شعبنا في الوطن والشتات، وخاصة أهلنا الصامدين في الخان الأحمر الذين افشلوا خطط الاحتلال في فرض مشروعه لتدمير إمكانية قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، مع تثمين موقف البرلمان الأوروبي الذي اعتبر هدم الخان الأحمر جريمة حرب.





الرئيس في الأمم المتحدة

القدس ليست للبيع وشعبنا غير زائد وحقوقه ليست للمساومة

قال رئيس دولة فلسطين محمود عباس، في خطابه امام الدورة الثالثة والسبعين في الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، بتاريخ ٢٧-٩-٢٠١٨ ، إن القدس ليست للبيع، وأن عاصمتنا هي القدس الشرقية وليست في القدس، وحقوق شعبنا ليست للمساومة.

وأكد الرئيس، الذي استقبل بتصفيق حار لدى دخوله إلى قاعة الامم المتحدة لإلقاء خطابه، أن هناك اتفاقات مع إسرائيل وقد نقضتها جميعاً، فإما أن تلتزم بها، أو نخلي طرفنا منها جميعاً، وعليها أن تتحمل مسؤولية ونتائج ذلك.

وقال إن إسرائيل لم تنفذ قراراً واحداً من مئات القرارات التي أصدرها مجلس الأمن وآخرها القرار ٢٣٣٤، والجمعية العامة للأمم المتحدة والمتعلقة بالقضية الفلسطينية، (٨٦ قراراً لمجلس الأمن و٧٠٥ قرارات للجمعية العامة).

وتساءل سيادته: هل يجوز أن تبقى إسرائيل من دون مساءلة أو حساب؟ وهل يجوز أن تبقى دولة فوق القانون؟ ولماذا لا يمارس مجلس الأمن الدولي صلاحياته لإجبار إسرائيل على الامتثال للقانون الدولي وإنهاء احتلالها لدولة فلسطين؟.

وشدد الرئيس على أن السلام في منطقتنا لن يتحقق من دون تجسيد استقلال دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية وبمقدساتها كافة.

وقال: "هناك كثير من الذين يحاولون أن يتذاكوا علينا ويقولوا عاصمتكم في القدس الشرقية، لا، هذا تلاعب بالألفاظ، عاصمتنا هي القدس الشرقية وليس في القدس الشرقية، فلا سلام بغير ذلك، ولا سلام مع دولة ذات حدود مؤقتة".

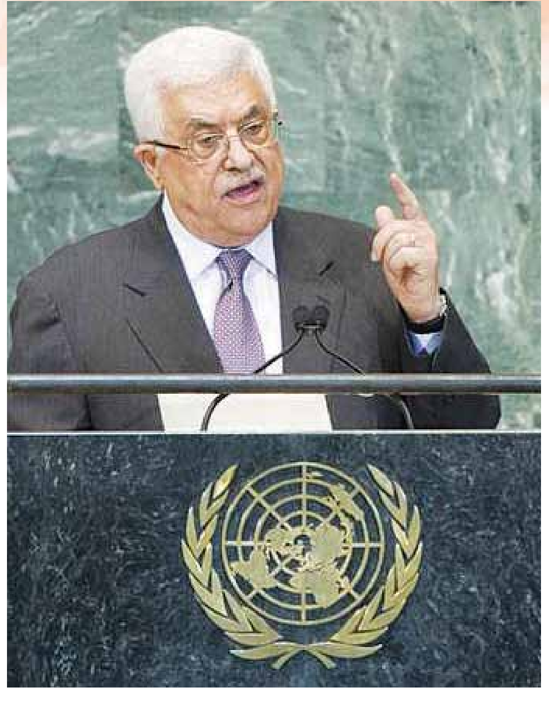
وأضاف الرئيس: "الآن هناك مشكلة في الخان الأحمر، فإسرائيل مصممة على تدمير هذه القرية، التي يقطنها سكانها منذ أكثر من ٥٠ عامًا، وإذا دمرت إسرائيل هذه القرية فهي تدمر وحدة الضفة الغربية، أي تقسمها بين الشمال والجنوب، وهذا ما تريده إسرائيل".

وتابع: "كذلك الاعتداءات القادمة على الأقصى، الآن خرجوا علينا بأن المحكمة العليا الإسرائيلية ستصدر قرارا بتقسيم الأقصى مكانيا وزمانيا، وبالتأكيد لن نقبل ذلك، وغيرنا كثير من أصحاب النخوة والمروءة والكرامة ومحبي السلام لن يقبلوا وعلى إسرائيل أن تتحمل النتائج".

وجدد سيادته التأكيد على أننا لن نقبل بعد اليوم رعاية أمريكية منفردة لعملية السلام، لأن الإدارة الأمريكية فقدت بقراراتها الأخيرة أهليتها لذلك، كما نقضت كافة الاتفاقات بيننا، فإما أن تلتزم بما عليها، وإلا فإننا لن نلتزم بأي اتفاق.

وقال: "هناك اتفاقات مع الادارة الأميركية، فلماذا نقضتها جميعها، فإما ان تلتزم بما عليها، وإلا فإننا لن نلتزم بأي اتفاق".

وأضاف: "رغم كل ذلك، أجدد الدعوة للرئيس ترمب لإلغاء



قراراته وإملاءاته بشأن القدس واللاجئين والاستيطان التي تتعارض مع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وما جرى بيننا من تفاهمات، حتى نتمكن من إنقاذ عملية السلام وتحقيق الأمن والاستقرار للأجيال المقبلة في منطقتنا".

وأكد الرئيس أن المجلس الوطني "برلمان دولة فلسطين"، اتخذ قرارات هامة تُلزمني بإعادة النظر في الاتفاقات الموقعة مع الحكومة الإسرائيلية، السياسية والاقتصادية والأمنية على حد سواء، وفي مستقبل السلطة الوطنية الفلسطينية التي أصبحت دون سلطة، وتعليق الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل، إلى حين اعتراف إسرائيل بدولة فلسطين، على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، والتوجه للمحاكم الدولية (بما فيها المحكمة الجنائية الدولية)، للنظر في انتهاكات الحكومة الإسرائيلية للاتفاقات الموقعة، وانتهاكات الاحتلال ومستوطنيه بحق شعبنا وأرضنا ومقدساتنا.

وحول "قانون القومية للشعب اليهودي"، قال الرئيس إن هذا القانون يقود حتماً إلى قيام دولة واحدة عنصرية (دولة أبرتهايد) ويلغي حل الدولتين، ويشكل خطأ فادحاً وخطراً محققاً من الناحيتين السياسية والقانونية، ويعيد إلى الذاكرة دولة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا.

وطالب المجتمع الدولي برفضه وإدانته، واعتباره قانوناً عنصرياً باطلاً وغير شرعي، كما ادانت الأمم المتحدة دولة جنوب إفريقيا سابقاً في قرارات عدة.

وأعرب الرئيس عباس عن أمله بأن تتبنى الجمعية العامة للأمم المتحدة، المبادرة التي كان طرحها في جلسة لمجلس الأمن الدولي بتاريخ ٢٠ شباط/ فبراير من العام الجاري، والتي تدعو لعقد مؤتمر دولي للسلام، يستند لقرارات الشرعية الدولية، والمرجعيات المجمع عليها أممياً، بمشاركة دولية واسعة تشمل الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة، وعلى رأسها أعضاء مجلس الأمن الدائمون والرباعية الدولية.

وجدد سيادته التأكيد على أننا لسنا ضد المفاوضات ولم نرفضها يوماً، وسنواصل مد أيدينا من أجل السلام، وأننا لن نلجأ إلى العنف والإرهاب مهما كانت الظروف.

وطلب الرئيس رفع مستوى عضوية دولة فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حتى تتمكن من أداء المهام المتعلقة برئاسة مجموعة الـ٧٧ التي تضم في عضويتها ١٣٤ دولة على أكمل وجه.

وشدد سيادته على ضرورة وضع آليات محددة لتنفيذ قرار الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، في أسرع وقت ممكن.

وقال سيادته: نحن شعب غير زائد على وجه الكرة الأرضية، بل متجذر فيها منذ ٥ آلاف سنة، مخاطبا الجمعية العامة "عليكم انصافنا وتنفيذ قراراتكم".

وجدد الرئيس رفضه بأن يكون الدعم الاقتصادي والإنساني المقدم لشعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة، بديلاً للحل السياسي القائم على إنهاء الاحتلال وتجسيد استقلال دولة فلسطين على الأرض، وبديلاً عن رفع الحصار الإسرائيلي وإنهاء الانقسام القائم في قطاع غزة.

وحول المصالحة، أكد الرئيس مواصلة الجهود الصادقة والحثيثة لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة، ورغم العقبات التي تقف أمام مساعينا المتواصلة لتحقيق ذلك، ماضون حتى الآن في تحمل مسؤولياتنا تجاه أبناء شعبنا.

وأعرب عن تقديره لأشقائنا العرب ولمصر الشقيقة على وجه التحديد، لما تقوم به من جهود لإنهاء هذا الانقسام، معربا عن أمله بأن تُتوج هذه الجهود بالنجاح.

وجدد سيادته استعداد حكومة الوفاق الوطني، لتحمل مسؤولياتها كاملة في قطاع غزة، بعد تمكينها من ممارسة صلاحياتها كاملة، في إطار النظام السياسي الفلسطيني الواحد، والسلطة الشرعية الواحدة، والقانون الواحد، والسلاح الشرعي الواحد.

وأكد سيادته أن هناك اتفاقات مع حركة حماس، وآخرها اتفاق ٢٠١٧، فإما أن تنفذها بالكامل، أو نكون خارج أية اتفاقات أو إجراءات تتم بعيداً عنا، ولن نتحمل أية مسؤولية، وسنواجه بكل حزم المشاريع الهادفة إلى فصل قطاع غزة الحبيب عن دولتنا تحت مسميات مختلفة.

ودعا الجمعية العامة للأمم المتحدة لأن تجعل دعم الأونروا التزاماً دولياً ثابتاً، فالوكالة تأسست بقرار من الجمعية العامة عام ١٩٤٩ وتم تفويضها بتقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين إلى أن يتم التوصل لحل دائم لقضيتهم.

وختم سيادته خطابه امام الأمم المتحدة، بتوجيه تحية إكبار لشهدائنا الأبرار وأسرانا البواسل، وقال: "إسرائيل تعتبر هؤلاء مجرمين، لماذا يوجد لديها آلاف مؤلفة ممن يعتدون على شعبنا ويعتبرونهم أبطالا؟ لماذا الذي قتل رابين يعتبر بطلا في إسرائيل؟ ويعتبرون أسرانا مجرمين ويجب ألا يصرف لهم؟".



الخان الأحمر .. سيرة مكان

بقلم: ناهض زقوت
مدير عام مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق

الخان الأحمر هي قرية فلسطينية بدوية في محافظة القدس، تقع على بعد ١٠كم شرقي مدينة القدس، وعلى الطريق الرئيس المؤدي إلى أريحا، وبالقرب من مستوطنة (معاليه أدوميم) التي أقيمت في عام ١٩٧٧ على أراض مصادرة من الخان الأحمر عام ١٩٦٧، وهي ثاني أكبر مستوطنة في الضفة الغربية. ومستوطنة (كفار أدوميم) التي أقيمت أيضا على أراضي مصادرة في عام ١٩٧٨. وترتفع القرية ٨٠٠م عن سطح البحر، ثم تنحدر بشدة شرقا نحو البحر الميت حيث تصل إلى أكثر من ٢٠٠م تحت سطح البحر.

الخان الأحمر من القرى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وتعرف بهذا الاسم نسبة إلى الخان العثماني الذي أقيم على أراضي القرية في القرن السادس عشر الميلادي، وكان مزارا للتجار على هذا الطريق القديم الذي يربط ضفتي نهر الأردن حيث كانوا يتوقفون للاستراحة وإطعام الخيل.

كما يأتي اسمها من اللون الأحمر المستخرج من حجر الجير المكسو بأكسيد الحديد المكون للتلال الحمراء في المناطق الواقعة على الطريق من القدس إلى أريحا. وعرفت سابقاً باسم «مارافتيميوس» نسبة إلى القديس الذي أسس هذا المكان، حيث ما زالت آثار كنيسة «سان يوثيميوس» التي بنيت في القرن الخامس للميلاد واضحة للعيان، وكانت مركزا هاما للرهان في فلسطين.

كما توجد على أراضيها آثار قلعة بنيت في القرن السادس عشر الميلادي، وكانت القلعة لحراسة الطريق الرومانية – الأموية التي تربط بين القدس وأريحا والأردن، والتي عُرفت بطريق الغور، وقد وجد بجوار القلعة بقايا حجر الميل الروماني والأموي الذي يحدد المسافات بين المدن.

تكتسب القرية أهميتها الإستراتيجية بأنها تربط شمال وجنوب الضفة الغربية، وهي من المناطق الفلسطينية الوحيدة والمتبقية في منطقة (E١) الاستيطانية، لذلك قررت محكمة العدل العليا للاحتلال الإسرائيلي إخلاء وطرد سكان القرية.

عدد السكان

تقيم في القرية عشيرة أبو داهوك، وهي عشيرة تعود في جذورها إلى قبيلة الجهالين البدوية، التي طُردت على يد الاحتلال الإسرائيلي من النقب عام ١٩٥٢، واستقروا في قرية الخان الأحمر في الضفة الغربية تحت الحكم الأردني. يتوزع عرب الجهالين في القدس على ٢٣ تجمعا في أربع مناطق أساسية هي عناتا ووادي أبو هندي والخان الأحمر والجبل، ويقدر عددهم بنحو سبعة آلاف نسمة، وترفض سلطات الاحتلال الاعتراف بوجودهم في هذه المناطق وتسعى لطردهم منها، ولا تألو جهدا في فرض القيود على حركتهم.



أما سكان الخان الأحمر وفقاً لإحصاء سكان فلسطين في فترة الانتداب البريطاني، بلغ عدد سكان الخان الأحمر في عام ١٩٣١ نحو (٢٧) نسمة، وحسب الإحصاء الفلسطيني في عام ٢٠١٨ بلغوا (١٧٣) نسمة بواقع (٤٥) عائلة. وبلغت مساحة أراضي الخان الأحمر وفقا لمسح الأراضي والسكان عام ١٩٤٥ حوالي ١٦,٣٨٠ دونما، ونتيجة المصادرات الإسرائيلية من أراضيهم تبلغ الآن ١٥٠٠كم٢، وتشكل أكثر من ربع مساحة الضفة الغربية.

مدرسة القرية

في عام ٢٠٠٩، أقيمت مدرسة القرية بالتعاون مع منظمة مساعدات إيطالية على مساحة دونمين ونصف من مواد الطين والإطارات؛ لإيجاد حل لمشكلة منع البناء الإسمنتي أو الكرفانات في المنطقة من قبل الاحتلال، وذلك تلبية لاحتياجات القرية، ولصعوبة وصول الأطفال إلى المدارس البعيدة. وبعد الانتهاء من بنائها بالكامل وبدء العام الدراسي فيها تلقت المدرسة أولى قرارات الهدم في نفس العام، وتوالت قرارات الهدم منذ ذلك الحين.

ويتلقى التعليم في المدرسة نحو ١٨٠ طالبا من الخان الأحمر وخمسة تجمعات سكانية مجاورة للخان الأحمر وهي تجمع أبو فلاح، وأبو رائج عراره، والتبنه، وأبو الحلو، وتضم المدرسة صفوف من الأول وحتى التاسع، كلها صفوف ضيقة وصغيرة وتفتقر لكل الخدمات، وخاصة مع ارتفاع درجات الحرارة في الصيف.

قرارات هدم القرية

بدأت المضايقات منذ عام ٢٠٠٠ بتقييد حركة عرب الجهالين وعدم السماح لمن لا يسكن في منطقة خان الأحمر بدخولها وإن كان من العشيرة ذاتها، فقد رسموا خرائط وحددوا للسكان مساحات ضيقة للتحرك فيها بما لا يتناسب مع حياة البداوة.

- وفي مارس/ آذار ٢٠١٠ صدر أول قرار عن الإدارة المدنية بهدم كل المنشآت في خان الأحمر، ولجأ السكان إلى محاكم الاحتلال لتقديم التماسات على مدار السنوات الماضية كان يتم خلالها الحصول على أوامر احترازية لتأجيل الهدم.
- وفي عام ٢٠١٢ أعلن الاحتلال عن نيته نقل السكان إلى منطقة شمالي أريحا.
- وفي عام ٢٠١٥ تبرعت منظمة المستقبل الفلسطيني بألواح شمسية لتزويد القرية بالكهرباء، ولكن تم مصادرتها.
- وفي سبتمبر ٢٠١٧، أخطرت السلطات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية أهالي الخان الأحمر بأن خيارهم الوحيد هو الانتقال إلى منطقة عرب الجهالين، وهو موقع بالقرب من مكب نفايات أبو ديس.
- في مايو/ أيار ٢٠١٨ صدقت المحكمة العليا الإسرائيلية على أمر الإدارة المدنية والسلطة العسكرية الإسرائيلية بتهجير سكانه وهدم التجمعات شريطة توفير بديل ملائم لهم.
- وفي يوليو ٢٠١٨، احتج المتظاهرون الفلسطينيون على هدم قريتهم، وأصيب واعتقل ٣٥ فلسطينياً. حصل سكان التجمع على قرار من محكمة الاحتلال العليا بتجميد قرار الهدم. ومنحت وزارة الحكم المحلي الفلسطينية المنطقة لقب قرية، وتم تشكيل مجلس قروي برئاسة "عيد خميس".
- في أيلول ٢٠١٨، قررت محكمة العليا الإسرائيلية خلال جلسة الالتماس، تنفيذ إخلاء وهدم القرية خلال أسبوع من قرارها وسط رفض فلسطيني عربي.

الخان الأحمر .. قصة كفاح مستمرة

١٢٥ يوماً من الاعتصام المفتوح.. والصمود بعد القرار النهائي للهدم






JCB
JCB
140 169
POLICE



إدارة ترامب: قرارات معادية لحقوق الشعب الفلسطيني

١. الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل:

في ٦ ديسمبر/كانون أول ٢٠١٧، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب رسميا اعتراف إدارته بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس.

٢. تقليص المساعدات لـ "أونروا":

في ١٦ من يناير/ ٢٠١٨، بدأت واشنطن في تقليص مساعداتها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، حيث جمّدت نحو ٣٠٠ مليون دولار من أصل مساعداتها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين والبالغة حوالي ٣٦٥ مليون دولار.

٢. نقل السفارة للقدس:

بعد نحو ٥ شهور من قرار واشنطن الأول، بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، نقلت سفارتها فعليا من تل أبيب إلى المدينة في ١٤ من مايو/ أيار الماضي.

٣. قطع كامل المساعدات عن "أونروا":

بعد أشهر من قرار تقليص المساعدات، قررت الإدارة الأمريكية في ٣ أغسطس/آب الماضي، قطع كافة مساعداتها المالية لوكالة "أونروا".

٤. قطع كامل المساعدات للسلطة الفلسطينية:

في ٢ أغسطس/ ٢٠١٨، أصدر البيت الأبيض بيانا، جاء فيه أن واشنطن أعادت توجيه أكثر من ٢٠٠ مليون دولار كانت مخصصة لمساعدات اقتصادية للضفة الغربية وغزة، إلى مشاريع في أماكن أخرى حول العالم.

وحتى عام ٢٠١٢، كان متوسط الدعم الأمريكي للموازنة للفلسطينيين بين ٢٥٠ - ٣٠٠ مليون دولار، وفق بيانات الميزانية الفلسطينية.

والعام الماضي ٢٠١٧، بلغ الدعم الأمريكي للموازنة الفلسطينية ٧٥ مليون دولار، و٨٠ مليون دولار في ٢٠١٦ وقرابة ١٠٠ مليون دولار في ٢٠١٥.

ويبلغ متوسط الدعم السنوي الأمريكي لفلسطين خلال السنوات العشر الماضية منذ ٢٠٠٨، نحو ٦٠٠ مليون دولار ووصل في بعض الأعوام إلى ٨٠٠ مليون دولار، موزعة على الخزينة والأونروا ومؤسسات أهلية محلية.

٥. وقف دعم مستشفيات القدس:

أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في ٧ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٨ عن حجبها ٢٥ مليون دولار، كان من المقرر أن تقدمها كمساعدة للمستشفيات الفلسطينية في القدس، وعددها ٦ مستشفيات.

ومستشفيات القدس الشرقية هي: مستشفى جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية، ومستشفى الهلال الأحمر، ومستشفى سانت جون للعيون، ومؤسسة الأميرة بسمة، ومستشفى مار يوسف (شهرته: الفرنسي) ومستشفى الأوغستا فكتوريا -المطلع.

٦. إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية بواشنطن:

أعلن أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، صائب عريقات، (١٠ سبتمبر/أيلول)، أن الإدارة الأمريكية، أبلغتهم رسميا بقرارها إغلاق مكتب المنظمة في واشنطن.

٧. إغلاق الحسابات المصرفية للمنظمة بواشنطن:

أغلقت الولايات المتحدة الأمريكية في ١٠ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٨ الحسابات المصرفية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

٨. اقتطاع ١٠ ملايين دولار من تمويل برامج شبابي:

في ١٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٨ قررت الإدارة الأمريكية وقف تمويل برامج شبابية فلسطينية- إسرائيلية مشتركة بقيمة ١٠ ملايين دولار.

٩. طرد السفير الفلسطيني من واشنطن:

قررت الإدارة الأمريكية (١٦ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٨)، طرد السفير الفلسطيني لديها، حسام زملط وعائلته.



الخارجية الأمريكية تغلق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية بواشنطن

أعلنت الخارجية الأمريكية في ١٠-٩-٢٠١٨، في بيان رسمي أن الممثلية الدبلوماسية الفلسطينية في واشنطن ستُغلق، وذلك في إشارة المكتب منظمة التحرير الفلسطينية.
وفعلاً تم اغلاق المكتب في وقت لاحق من شهر اكتوبر ٢٠١٨.

وجاء في بيان الخارجية الأميركية، أن واشنطن سمحت لمنظمة التحرير الفلسطينية بالقيام بنشاطات بهدف "التوصل لسلام دائم بين إسرائيل والفلسطينيين، ولكن "منظمة التحرير لم تقم بخطوات للدفع ببدء مفاوضات مباشرة وذات أهمية مع إسرائيل" بحسب البيان.

وقال البيان: "إن قيادة منظمة التحرير، شجبت خطة السلام الأميركية (صفقة القرن) التي لم تطلع عليها ورفضت التعاون مع الحكومة الأميركية فيما يتعلق بجهود السلام، وما إلى ذلك».

وأضاف: "القرار يتماشى مع الإدارة الأميركية، ومخاوف الكونغرس من المحاولة الفلسطينية؛ لتعجيل التحقيق مع إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية».

كما جاء في البيان، أن الولايات المتحدة، تواصل الاعتقاد بأن المفاوضات المباشرة بين الطرفين، هي الطريق الوحيد لتحقيق تقدم.

المجلس الوطني: اغلاق مكتب المنظمة بواشنطن عدوان على السلام

قال المجلس الوطني الفلسطيني إن إقدام الولايات المتحدة الامريكية على إغلاق مكتب ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن عدوان امريكي جديد على السلام في منطقة الشرق الاوسط، واعتداء صارخ على القانون الدولي وعلى المحكمة الجنائية الدولية التي لجأ إليها شعبنا لحماية نفسه من جرائم الاحتلال الاسرائيلي.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني في تصريح صحفي صدر عن رئيسه سليم الزعنون بتاريخ ١٠-٩-٢٠١٨ أن هذا القرار يندرج ضمن الخطوات التصعيدية الامريكية ضد الشعب الفلسطيني الذي لن يتراجع أبداً عن التمسك بحقوقه كاملة وفي مقدمتها حقه الأزلي في العودة واقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني على حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه والمضي قدما بإحالة ملفات جرائم الاحتلال الاسرائيلي الى المحكمة الجنائية الدولية الذي اتخذته ادارة ترامب ذريعة واهية لإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني أن من يسعى لتحقيق السلام والاستقرار لا يدافع عن المجرمين والمحتلين ويوفر لهم الدعم والغطاء لارتكاب مزيد من الجرائم، بل يجب أن يساعد على تحقيق العدالة الانسانية بمعاقبة دولة الاحتلال والاسرائيلي وقادتها وعصابات المستوطنين، الذين يرتكبون الجرائم ضد أطفال ونساء وشيوخ وشباب فلسطين.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني أن شعبنا وقيادته، لن يخضعا للابتزاز، ولن يرهبهما التهديد والوعيد الذي تمارسه ادارة ترمب، ولن تنجح هذه الادارة غير الملتزمة بالقانون الدولي في مصادرة حقوقنا مهما اتخذت من قرارات معادية، ابتداءاً من نقل سفارتها إلى مدينة القدس المحتلة، ومحاولاتها إلغاء حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وتجريم وتشويه نضال الشعب الفلسطيني ووصمه بالارهاب، وصولا لسلسلة القرارات العقابية ذات الطابع المالي والاقتصادي.



تقرير حول الدورة التاسعة والعشرين للمجلس المركزي دورة "الشهيدة رزان النجار والانتقال من السلطة إلى الدولة"

عقد المجلس المركزي الفلسطيني دورته العادية التاسعة والعشرين دورة «الشهيدة رزان النجار والانتقال من السلطة إلى الدولة (١٥-١٧/آب/٢٠١٨) في مدينة رام الله»، بحضور الرئيس محمود عباس.

استهل الأخ سليم الزعنون «أبو الأديب» رئيس المجلس الوطني الجلسة للتثبت من النصاب، حيث حضر (١٠٨) أعضاء من أصل (١٤٠) عضواً، ولم يتمكن عدد من الأعضاء من الحضور بسبب اعتقالهم أو منعهم من قبل سلطة الاحتلال الإسرائيلي وامتناع البعض عن الحضور، وقد بدأت الجلسة بتلاوة آيات من الذكر الحكيم وقراءة فاتحة الكتاب ترحماً على أرواح شهداء شعبنا وعزف النشيد الوطني.

وقال: ها نحن اليوم نلتقي في أول دورة للمجلس المركزي بتشكيلته الجديدة بعد ثلاثة أشهر من انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الذي اتخذ العديد من القرارات على المستويين الداخلي والخارجي، التي تقع علينا جميعا مسؤولية مُتابعة تنفيذها.

إننا هنا، وباسمكم نقول: إن دفع المخصصات لعائلات الأسرى والمعتقلين والشهداء والجرحى، هو التزام قانوني، وواجب وطني، لتوفير الحماية والرعاية الكريمة لهم، لأنهم ضحايا الإرهاب الإسرائيلي الذي حول اتفاقيَة جنيف الرابعة، من اتفاقية لحماية المدنيين في زمن الحرب إلى اتفاقيات لحماية جنوده المجرمين والمستوطنين الإرهابيين.

وأكد أنّ حق العودة وتقرير المصير لشعبنا لن يسقطه قانون ما يسمى «إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي» الذي شرّع ممارسة التمييز العنصري ضد من هو غير يهودي، ولن ينجح هذا القانون الاستعماري العنصري في إلغاء الوجود الفلسطيني، وسيكون مصيره الفشل كما حصل في جنوب إفريقيا عندما انتصر أصحاب الحق.

ودعا حركة حماس للعمل معنا، بعد إنهاء انقسامها، لتنفيذ قرار المجلس الوطني الذي اعتمده في دورته الأخيرة لإعادة تشكيل المجلس الوطني الجديد، وسقف لا يتجاوز (٣٥٠) عضواً، يتم اختيارهم بالانتخاب وفق التمثيل النسبي الكامل حيثما أمكن، وبالتوافق حيث يتعذر الانتخاب، استنادا إلى نظام الانتخابات الجديد الذي تم التوافق عليه من جميع الفصائل، واعتمدته اللجنة التنفيذية، وأصدره الأخ الرئيس، وأصبح ساري المفعول من تاريخ إصداره في (٢٨/٥/٢٠١٨).

وأكد أن كرامة شعبنا الأبي فوق أي اعتبار، وستبقى قيادته وعلى رأسها الرئيس محمود عباس وفيّة لأهدافه وأمينة عليها.

واستمع المجلس إلى كلمة الأخ محمد بركة رئيس لجنة المُتابعة العُليا للجماهير العربية في الداخل والتي أكد فيها رفض الجماهير العربية الفلسطينية في الداخل لقانون القومية العنصري وتمسكها بأرضها ووطنها.

وقد رحب الأخ أبو الأديب برئيس دولة فلسطين الرئيس محمود عباس، ودعاه لإلقاء كلمته أمام المجلس.

وقد بدأ الرئيس كلمته:

بعد عدة أشهر أيها الأخوة والأخوات من انعقاد المجلس نجتمع اليوم في هذا المجلس المركزي الجديد، وذلك بهدف



تقويم الأوضاع التي يمر بها شعبنا وقضيتنا، ووضع آليات تنفيذ قرارات المجلس الوطني، وبخاصة لمواجهة ما يسمى بـ «صفقة القرن» ، التي يقول البعض إننا معها، نحن أول من وقف ضد صفقة القرن، وأول من حاربها.

وقال إن علينا أن نستمر في نضالنا وأن نقف إلى جانب أهلنا في الخان الأحمر، مؤكداً «أننا لن نسمح بتمرير مخططات الاحتلال في الخان الأحمر وقطاع غزة وسنبحث سبل التصدي لقانون القومية العنصري».

وأكد الرئيس الاستمرار في دعم أسر الشهداء والأسرى والجرحى، وعدم السماح بتمرير المخططات الاستيطانية الاستعمارية وآخرها المخطط الاستيطاني الهادف إلى بناء ٢٠ ألف وحدة استيطانية جديدة في القدس المحتلة.

وقال سيادته: «إننا لن نقبل إلا مُصالحة كاملة، كما اتفقنا في ٢٠١٧، التي نسعى بكل قوتنا لإنجاحها من أجل وحدة شعبنا وأرضنا في ظل حكومة واحدة، وقانون واحد وسلاح شرعي واحد، مُجددين القول إنه لا دولة في غزة، ولا دولة دون غزة».

ثم قدمت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تقاريرها المكتوبة أمام المجلس المركزي الفلسطيني، والتي عُرضت على المجلس، حول متابعة تنفيذ قرارات المجلس الوطني الأخير وبما يشمل مواجهة وإسقاط ما يسمى صفقة القرن والتي بدأ تنفيذها عمليا، باعتبار إدارة الرئيس دونالد ترمب القدس عاصمة لدولة إسرائيل، ونقل السفارة الأميركية من تل أبيب إليها، ومحاولات تجفيف مصادر تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، تمهيدا لإلغاء حق العودة، وإسقاط قضية اللاجئين من مفاوضات الوضع النهائي.

واعتبار الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي وخاصة في القدس الشرقية المحتلة عاصمتنا الأبدية شرعيا وقانونيا من خلال شطب الأراضي المحتلة من التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأميركية.

إن إصدار قانون القومية العنصري يعتبر حجر الأساس لما يسمى صفقة القرن بهدف تصفية القضية الوطنية الفلسطينية، وتدمير مشروع تجسيد استقلال دولة فلسطين، بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وحل قضايا الوضع النهائي وفي مقدمتها قضية اللاجئين، استناداً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٤) والإفراج عن الأسرى.

كما قدمت اللجنة التنفيذية تقارير تفصيلية حول تحديد العلاقة مع سلطة الاحتلال الإسرائيلي، والآليات التي تكفل الانتقال التدريجي من السلطة الانتقالية إلى تجسيد الدولة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية، وإنهاء الانقسام، والقدس، والشهداء، والأسرى، والجرحى، والمرأة، والمُقاومة الشعبية، ومخيمات اللجوء والشتات.

وأكدت تقارير اللجنة التنفيذية بأن الهدف الرئيسي لممارسات وسياسات وجرائم الحرب التي ترتكبها سلطة الاحتلال «إسرائيل، وخاصة الجرائم بحق مسيرات العودة البطولية في قطاع غزة، والتي ذهب ضحيتها الآلاف من الشهداء والجرحى، واستمرار فرض الحصار الجائر على قطاع غزة، وبذل كل الجهود لفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، والترويج لمشاريع إنسانية واغاثية لأبناء شعبنا في قطاع غزة، إنما تهدف بمجملها إلى تصفية المشروع الوطني الفلسطيني المتمثل بالعودة وتقرير المصير، وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع حزيران ١٩٦٧.

إن تمادي حكومة الاحتلال الإسرائيلية المستندة إلى الضوء الأخضر من إدارة الرئيس دونالد ترمب يهدف إلى فرض وتنفيذ ما يسمى صفقة القرن، عملياً، وواقعياً وتدمير حل الدولتين، وتحريم إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس الشرقية، مما يجعل إدارة الرئيس ترمب غير مؤهلة لأن تكون راعياً لعملية السلام، وتحولت إلى شريك فعلي لحكومة الاحتلال الإسرائيلي، لفرض وتمرير ما يسمى صفقة القرن، وفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، وترسيخ نظام الدولة الواحدة بنظام «ابرتهايد».

وقد أصدر المجلس المركزي بعد انتهاء النقاش العام مساء السابع عشر من آب ٢٠١٨ القرارات التالية:

أولاً:

- التأكيد على استمرار الموقف من رفض ما يسمى صفقة القرن، أو أي مسمى آخر ومواجهتها بكل السبل المكنة وإحباطها، واعتبار الإدارة الأميركية شريكاً لحكومة الاحتلال الإسرائيلي، وجزءا من المشكلة وليس جزءا من الحل، والتأكيد على استمرار قطع العلاقات السياسية لحين تراجع الإدارة الأميركية عن قراراتها غير القانونية بشأن القدس واللاجئين والاستيطان.
- التمسك بالدعوة لمؤتمر دولي كامل الصلاحيات برعاية دولية جماعية تضم الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وعلى أساس تطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والتمسك بمبادرة السلام العربية كما أقرت عام ٢٠٠٢ في قمة بيروت ورؤية الرئيس محمود عباس التي طرحها أمام مجلس الأمن الدولي في تاريخ (٢٠/شباط/ ٢٠١٨)، ورفض مشاريع تصفية القضية الفلسطينية وإنهاء المشروع الوطني الفلسطيني، ورفض الحلول الانتقالية بما في ذلك الدولة ذات الحدود المؤقتة أو دولة غزة.

ثانياً: إعادة صياغة العلاقة مع حكومة الاحتلال الإسرائيلي:

- **يؤكد المجلس المركزي الفلسطيني أن علاقة شعبنا ودولته مع حكومة إسرائيل القائمة بالاحتلال، علاقة قائمة على الصراع بين شعبنا ودولته الواقعة تحت الاحتلال وبين قوة الاحتلال.**

- ويؤكد أن الهدف المباشر هو استقلال دولة فلسطين، ما يتطلب الانتقال من مرحلة سلطة

حكم الذاتي إلى مرحلة الدولة التي تناضل من أجل استقلالها، وبدء تجسيد سيادة دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وذلك تنفيذا لقرارات المجالس الوطنية السابقة، بما فيها إعلان الاستقلال عام ١٩٨٨، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار الجمعية العامة (٦٧/١٩) بتاريخ (٢٠١٢/١١/٢٩) باعتباره الأساس السياسي والقانوني للتعاطي مع الواقع القائم وعلى قاعدة التمسك بوحدة أرض دولة فلسطين ورفض أي تقسيمات أو وقائع مفروضة تتعارض مع ذلك.

وأقر المجلس المركزي التوصيات المقدمة له من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بتنفيذ قرارات المجلس الوطني وتقديم مشروع متكامل مع جداول زمنية يتضمن التحديد الشامل للعلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع سلطة الاحتلال إسرائيل، وبما يشمل تعليق الاعتراف بدولة إسرائيل إلى حين اعترافها بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية ووقف التنسيق الأمني بكافة أشكاله، والانفكاك الاقتصادي على اعتبار أن المرحلة الانتقالية وبما فيها اتفاق باريس لم تعد قائمة، وعلى أساس تحديد ركائز وخطوات عملية للبدء في عملية الانتقال من مرحلة السلطة إلى تجسيد استقلال الدولة ذات السيادة.

ثالثاً: أقر المجلس المركزي قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بشأن القدس وبما يشمل إصدار مرسوم رئاسي باعتماد التركيبة الجديدة للجنة الوطنية العليا للقدس، والتأكيد على أنها المرجعية الوحيدة للعمل الوطني الفلسطيني بأشكاله كافة في القدس، وإعادة تشكيل أمانة العاصمة.

رابعاً: أقر المجلس المركزي القرارات المقدمة من اللجنة التنفيذية حول المرأة ووجوب تمثيلها بما لا يقل عن نسبة ٣٠٪ في كافة مؤسسات دولة فلسطين و م.ت.ف.، والسلطة الفلسطينية. وصوت المجلس على إضافة ٢١ مقعداً للمرأة بمواقعهن على طريق التنفيذ الكامل لقرارات المجلس الوطني، وتسمى عضوات الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية كونه قاعدة من قواعد منظمة التحرير الفلسطينية لملئ هذه المقاعد على أن يكن أعضاء في المجلس الوطني.) تم تجميد تنفيذ هذا القرار من قبل رئيس المجلس الوطني الى حين عرضه على المجلس المركزي في دورته القادمة، وتصويبه).

خامساً: صادق المجلس المركزي على قرار اللجنة التنفيذية بتشكيل لجنة عليا لتفعيل وتطوير دوائر م.ت.ف، والحفاظ على استقلاليتها.

سادساً: صادق المجلس المركزي على تشكيل لجنة عليا للحفاظ على وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الـ (U.N.R.W.A) والاستمرار ببذل كل جهد ممكن لتوفير الأموال اللازمة حتى تتمكن من النهوض بمسؤولياتها كافة تجاه اللاجئين الفلسطينيين إلى حين حل قضية اللاجئين من كافة جوانبها.

سابعاً: أقر المجلس المركزي خطة العمل التي قدمتها لجنة غزة بشأن معالجة الأوضاع في قطاع غزة، وطالب بتنفيذها كاملة، وبما يحقق الشراكة السياسية، بدءاً بإنهاء الانقسام بمظاهره كافة وتمكين حكومة الوفاق الوطني من ممارسة مسؤولياتها وصلاحياتها وفقا للقانون الأساسي، والاحتكام إلى إرادة الشعب بإجراء انتخابات عامة.

كما أكد المجلس رفضه الكامل للمشاريع المشبوهة الهادفة إلى فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية بما فيها عاصمتنا الأبدية القدس الشرقية، على اعتبار ذلك جزءا من صفقة القرن.

ويؤكد المجلس المركزي أن التهدئة مع الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية وطنية لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وليس عملاً فصائلياً كما تم في المفاوضات غير المباشرة الفلسطينية الإسرائيلية عام ٢٠١٤ وفقاً للمبادرة المصرية لوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أو اقتراح مشاريع إنسانية وموانئ ومطارات خارج حدود دولة فلسطين، وذلك لتكريس تدمير المشروع الوطني وتصفية القضية الفلسطينية، والتأكيد أن لا دولة في قطاع غزة ولا دولة دون قطاع غزة.

وطالب المجلس المركزي بالإلغاء الفوري للإجراءات التي اتخذت بشأن رواتب واستحقاقات موظفي قطاع غزة ومعاملتهم أسوة بباقي موظفي السلطة الفلسطينية.

ثامنا: ثمن المجلس المركزي الخطوات التي قامت بها دولة فلسطين بقيادة الرئيس محمود عباس على الصعيدين الإقليمي والدولي، وخاصة ما قامت به في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بعد استخدام إدارة الرئيس ترمب (للفيتو) في مجلس الأمن، ومجلس حقوق الإنسان، وتقديم الإحالة الرسمية للمحكمة الجنائية الدولية، حول جرائم الحرب المرتكبة بحق أبناء شعبنا الفلسطيني في دولة فلسطين المحتلة (الضفة بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة)، والاستيطان الاستعماري الإسرائيلي والأسرى وما تقوم به الآن في محكمة العدل الدولية، وتقديم شكوى رسمية إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري التابعة للأمم المتحدة .

وقدم المجلس المركزي التهنئة للشعب الفلسطيني على الإنجاز الكبير بانتخاب دولة فلسطين رئيسا لمجموعة الـ ٧٧ في الأمم المتحدة.

تاسعا: قرر المجلس المركزي استمرار الجهود المبذولة لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني والحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، واعتراف دول العالم التي لم تعترف بدولة فلسطين على حدود ١٩٦٧ وبعاصمتها القدس الشرقية، مثمنين قيام جمهورية كولومبيا بالاعتراف بدولة فلسطين قبل أيام، وكذلك استمرار العمل للحؤول دون قيام أي دولة بالاعتراف بالقدس عاصمة لسلطة الاحتلال (إسرائيل)، إضافة إلى مطالبة الدول التي قامت بهذه الخطوة بإلغاء قراراتها المخالفة للقانون الدولي وللشرعية الدولية.

وطالب المجلس المركزي الدول العربية بتفعيل قرارات القمة العربية التي عقدت في عمان ١٩٨٠ الذي يلزم الدول العربية بقطع جميع علاقاتها الدبلوماسية مع أي دولة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل وتنقل سفارتها اليها.

عاشرا: صادق المجلس المركزي على خطة العمل التي قدمتها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بخصوص المُقاومة الشعبية بشكل شمولي، وبالتعاون مع جميع الجهات المعنية بما في ذلك لجنة المقاومة الشعبية في المجلس الوطني.

وأكد المجلس المركزي على التمسك بحقنا في مقاومة الاحتلال بكافة الوسائل وفقاً للقانون الدولي. وثمن المجلس المركزي مسيرات العودة البطولية في قطاع غزة، والصمود الأسطوري في المجلس المحلي (الخان الأحمر)، داعيا إلى استمرارها في كافة أرجاء دولة فلسطين المحتلة وخاصة في الأماكن المهددة بالتطهير العرقي والهدم، لخدمة الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي وجدار الفصل العنصري.

ويحيي صمود أهلنا في القدس وتصديهم البطولي الدائم لقطعان المستوطنين ومحاولاتهم المستمرة لاقتحام الحرم القدسي الشريف وتغيير الواقع الديمغرافي في القدس.

ودعا المجلس المركزي كل القوى والفصائل والفعاليات الوطنية إلى وضع كل طاقاتها وثقلها لاستنهاض المقاومة الشعبية وتوسيع دائرة الانخراط فيها لتمثيل أوسع قطاعات شعبنا ومكوناته السياسية والاجتماعية، ووجه تحية الإكبار والاعتزاز للشهداء وأسرهم وللجرحى والأسرى.

حادي عشر: أعاد المجلس المركزي دعوته لدول العالم تنفيذ الفقرة الخامسة من قرار مجلس الأمن (٢٣٣٤) لعام ٢٠١٦، واعتماد قرار البرلمان الدنماركي ومجلس الشيوخ الايرلندي كمثال على ذلك، وتوسيع نطاق مقاطعة المنتوجات الإسرائيلية وذلك بتوفير بدائل لها من المنتجات الوطنية ومنتجات الدول العربية والصديقة.

ثاني عشر: أكد المجلس المركزي على وجوب دعم وإسناد حركة مقاطعة إسرائيل (B.D.S) وسحب الاستثمارات منها ودعوة دول العالم إلى فرض العقوبات على إسرائيل، وخاصة على ضوء قانون (القومية) العنصري.

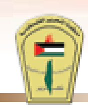
وحدد المجلس المركزي يوم ١٩ / تموز (إقرار الكنيست لهذا القانون العنصري) كيوم عالمي لمناهضة وإسقاط نظام الابرتايد الإسرائيلي القائم على الاستيطان الاستعماري والتطهير العرقي والعقوبات الجماعية، وخاصة في العاصمة الفلسطينية القدس الشرقية ومنطقة الأغوار الفلسطينية، وكافة أماكن تواجد شعبنا.

ثالث عشر: يحيي المجلس المركزي نضال وصمود أسرى الحرية في سجون الاحتلال الإسرائيلي ويعيد تأكيد دعوته للمؤسسات الوطنية والدولية لمتابعة قضاياهم في كل المحافل الدولية لحين الإفراج عنهم، وكذلك دعمه للمعتقلين الإداريين في مقاطعتهم للمحاكم الإسرائيلية. مستنكرا في الوقت ذاته استمرار الاعتقال للأطفال، والإعدامات الميدانية واحتجاز جثامين الشهداء، واستمرار رفض عودة المبعدين من كنيسة المهد، ورفضه المطلق للابتزاز الأميركي (قانون تايلور- فورس)، وقرار الحكومة الاسرائيلية لاقتطاع مخصصات أسر الشهداء والأسرى والجرحى من المقاصة الفلسطينية في مخالفه فاضحة للقانون الدولي، بما في ذلك المادة (٨١ و٩٨) من ميثاق جنيف الرابع لعام ١٩٤٩.

رابعَ عشر : يتوجه المجلس المركزي بالتحية والتقدير لجماهير شعبنا في مخيمات اللجوء في سوريا ولبنان والمهجر والذين يؤكدون تمسكهم بحق العودة، ويثمن قرار الرئيس محمود عباس بالبدء بإعادة إعمار مخيم اليرموك ومقبرة شهداء الثورة الفلسطينية بالتنسيق مع الأشقاء في سوريا والاستمرار في إعمار مخيم نهر البارد.

خامس عشر: يؤكد المجلس المركزي على ضرورة احترام وصون حرية الرأي والتعبير والنشر والاجتماع والتظاهر وسائر حقوق المواطنين التي كفلها إعلان الاستقلال والقانون الأساسي، انسجاما مع انضمام دولة فلسطين إلى الاتفاقات التعاقدية المختلفة ، وحماية استقلال القضاء وسيادة القانون.

سادس عشر: يكلف المجلس المركزي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية باستمرار العمل لإزالة الخلافات بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك لتأكيد شراكتها الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية ودوائرها ومؤسساتها كافة وحل خلافاتها داخل هذه المؤسسات.



الدورة الـ ٢٩ للمجلس المركزي محطة مهمة في المسيرة الوطنية

بقلم : عمر حلمي الغول
عضو المجلس المركزي

بعد ثلاثة أشهر ونصف تقريبا من إنتهاء أعمال دورة المجلس الوطني الـ٢٨ في مطلع أيار/ مايو الماضي (٢٠١٨). إلتأمت الدورة الـ٢٩ للمجلس المركزي بقوام جديد نجم عن الدور، الذي سيناط به في المرحلة الراهنة والمقبلة من عمر الكفاح الوطني التحرري، وتلازم التشكيل مع الشعار أو العنوان الناظم للدورة "دورة الشهيدة رزان النجار والانتقال من السلطة للدولة" .

ورغم مقاطعة بعض القوى السياسية الوطنية للدورة كالجبهتين الشعبية والديمقراطية والقيادة العامة والصاعقة وعدد من الشخصيات المستقلة من منطلقات مختلفة ومتباينة، إلآ أن النصاب السياسي والعددي كان متوفرا بشكل كبير، ولم يؤثر على أعمال المجلس نهائيا. مع ان القيادة الشرعية وقيادة المجلس كانت تتمنى مشاركة الجميع دون إستثناء بما في ذلك ممثلو حركتي حماس والجهاد الإسلامي. رغم أن بعض تلك القوى المعارضة والمستهدفة (حركة حماس ومن لف لفها) مكانة الشرعية الوطنية حاول التشكيك بانعقاد الدورة ومخرجاتها، لكن مخططهم باء بالفشل، وهزم شر هزيمة بفضل إرادة القيادة وفصائل العمل الوطني وعلى رأسها الرئيس ابو مازن، الذي وضع ثقله الشخصي والتنظيمي والوطني لتجاوز كل العقبات والمنغصات. كما أن قيادة المجلس ممثلة بشخص الأخ ابو الأديب والفريق الإداري المساعد لم يتوانوا لحظة عن القيام بدورهم المنوط بهم، وساهموا مع الطاقم الإداري والمالي في الرئاسة بتأمين حضور ومشاركة أعضاء المجلس.

ولم يأت عنوان وشعار الدورة الـ٢٩ من فراغ، أو نتاج إسقاط رغبوي، أو أنه جاء ردة فعل ارتجالية، العكس صحيح، لإنه جاء استجابة للتحديات المطروحة أمام قيادة منظمة التحرير، الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني في ضوء الحرب الهمجية المسعورة، التي يشنها الأميركيون والإسرائيليون بشكل مشترك على أهداف ومصالح الشعب العليا، وخاصة ما يسمى صفقة القرن، وقانون «القومية" العنصري والفاشي، وبعد مرور ٢٥ عاما من التوقيع على إتفاقيات أوسلو، ومع اضمحلال فرص بناء صرح التسوية السياسية، لا بل يمكن التأكيد، أن عملية السلام وصلت لطريق مسدود في ظل حكومة الائتلاف اليميني المتطرف بقيادة نتنياهو، ومع صعود إدارة ترامب الجمهورية لسدة الرئاسة في الولايات المتحدة مطلع ٢٠١٧، وأيضا في ظل استمرار انقلاب الحمساوي على الشرعية منذ إثني عشر عاما خلت، ورفض حركة الانقلاب الإصغاء لصوت العقل والمصالح الوطنية الفلسطينية العليا، ومواصلتها السعي لبناء الإمارة الإخوانية في محافظات الجنوب كجزء من صفقة القرن المشؤومة.

وعليه فإن الشعار الناظم لعمل دورة المجلس المركزي شكل الحلقة المركزية في أعمال ومناقشات الأعضاء، وعلى أرضية مشاريع الاقتراحات والمخارج الواقعية والشجاعة، التي تقدمت بها اللجان الفرعية المنبثقة من بين أعضاء اللجنة التنفيذية ومن ساهم معها من خارج الأطر القيادية.

كما ان النقاش الساخن بين الأعضاء من أصحاب وجهات النظر المتباينة، وبينها وبين ما هو مطروح في أكثر من مفصل من مفاصل المواجهة مع إسرائيل وأميركا، أعطى زخما وحيوية للحوار حول القضايا المختلفة. اضف إلى أن كلمة الرئيس ابو مازن المعلنة، وغير المعلنة امام الفضائيات، وخاصة عندما أعلن، بأن ما تم اتخاذه من قرارات في الدورات السابقة للمجلس الوطني والمجلس المركزي وبالتحديد: حول المرحلة الإنتقالية، والاتفاقات المبرمة بين «م.ت.ف» وإسرائيل، والتنسيق الأمني، وتعليق الإعتراف بعضوية إسرائيل، ووقف العمل بإتفاقية بارس الإقتصادية، والعلاقات مع الولايات المتحدة، ومشاريع الإقتراحات والخطط الفلسطينية في المنابر الأممية لرفع مكانة عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة، والتوجه لمحكمة الجنايات الدولية ومحكمة العدل الدولية لحماية الحقوق والأهداف الوطنية.. وغيرها من الملفات ذات الصلة بالمواجهة مع قطبي العدوان المباشر (إسرائيل وأميركا) على المصالح والحقوق الوطنية ستجد طريقها للنور، وبعضها شق طريقه فعلا للتطبيق، وخاصة ما يتعلق بجرائم الحرب الإسرائيلية، حيث تم تحويل الملفات إلى محكمة الجنايات الدولية.

وكذا كلمة رئيس المجلس أبو الأديب، كلتا الكلمتين والمداخلات المتفرقة للرئيس عباس ساهمت في فتح الباب واسعا أمام الأعضاء لإغناء النقاش. وأكثر من ذلك، طالب كل عضو من الأعضاء لإعمال العقل، وتقديم المقترحات والأفكار الخلاقة لمواجهة التحديات، ووضع الخطط الواقعية والحقيقية للإنتقال من السلطة إلى الدولة.

ولم تغب الموضوعات الأخرى عن الحوار الساخن في جلسات المجلس، حيث احتل موضوعا المرأة ومحافظات الجنوب مكانة خاصة في الجدل الدائر، تمخض عن ذلك صدور قرارات هامة وحيوية. ليس هذا فحسب، بل طالب المجلس جهات الاختصاص فيه، وفي الهيئات القيادية المختلفة بما في ذلك حكومة الوفاق الوطني بالتطبيق الفوري لتلك القرارات.

هذا وتوقف الأعضاء مليا أمام العلاقة التبادلية بين القرارات، التي تم تبنيها، وبين ترجمتها. وأكدوا أهمية وضع جداول زمنية واضحة ومحددة لتطبيق كل القرارات. حتى لا تبدو صورة المجلس المركزي ضعيفة وباهتة، وهو المعول عليه لعب دور مركزي فعلا في التشريع للهيئات القيادية مستقبلا، لإنه سيحتل عمليا في ضوء التفويض، الذي منحه إياه المجلس الوطني الأخير (نيسان/ أيار ٢٠١٨)، ووفقا لطبيعة المرحلة المقبلة مكانة المجلس الوطني في ظروف عدم انعقاده، ليس هذا فحسب، بل انه سيكون بمثابة برلمان الدولة الفلسطينية. لهذا كا حرص الأعضاء واضحا وحاسما بمطالبة السلطات التنفيذية على المستويات المختلفة بالالتزام الجدي والمسؤول بتطبيق القرارات وفق الجداول الزمنية، وعلى أرضية المحاسبة والمراقبة.

كما اثير موضوع تطوير وتفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، والربط العميق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، أي اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي، وعلى ارضية النهوض بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. وجرى مطالبة اللجنة التنفيذية بإشراك أعضاء المجلس المركزي في اللجان المختلفة، حتى لا تكون عضوية المجلس المركزي، عضوية شرفية. وهذا الربط لا ينتقص من دور الرقابة على التنفيذية والتشريع في آن. لا بل يصقله، ويعزز روح العمل المشترك. لا سيما وأن البعض من أعضاء اللجنة التنفيذية يعمل بنفس الروحية ولآلية السابقة، وهي روح عدم المبالاة.

مما لا شك فيه، أن موضوع تطوير دور المجلس المركزي كحلقة اساسية في ساحة العمل الوطني، وتجسيد الدولة الفلسطينية على الأرض، أمر في غاية الأهمية، ويحتاج إلى انتباهه جيدة من أعضاء اللجنة التنفيذية، ليساهموا في تعزيز مكانتهم كرأس للهرم القيادي الجماعي الفلسطيني، وايضا ليستندوا إلى ثقل ومظلة المجلس المركزي في دعمهم، بقدر ما يراقب أداءهم لمهامهم اليومية على مختلف الصعد والمستويات.

ومن الموضوعات، التي لم تأخذ حقها في النقاش، ولم تحد الاهتمام المناسب، هو موضوع لجان المجلس الوطني، حيث تم تسمية خمس رؤساء للجان خمس، هم: محمود العالول، المقاومة الشعبية، دلال سلامة، لجنة المرأة، محمد اشتية، اللجنة الاقتصادية روحي فتوح، اللجنة البرلمانية، فهمي الزعارير، اللجنة الفكرية الإعلامية. ووعد الأخ رئيس المجلس، أبو الأديب باستكمال باقي اللجنة ن لاحقا، وتسمية رؤسائها. ولكن اي من الأعضاء (بما في ذلك انا شخصيا) لم يتحدث عن الموضوع، كيف تم الاختيار؟ وما هي مركبات اللجان؟ وما هي اليات عملها؟ وهل لها مهام محددة؟ وهل المهام المحددة في اللائحة الداخلية للمجلس الوطني تؤدي الغرض، ام انها بحاجة لتطوير وإغناء؟ ولماذا لم يتم عقد اجتماع لإعضاء كل لجنة ليختاروا بأنفسهم رئيس اللجنة؟ وما هي الفترة الزمنية لرئاسة اللجنة؟ وماذا لو حدثت أخطاء غير إيجابية من قبل هذا الأخ أو تلك الأخت اثناء قيادة اللجنة، ما هو الحل؟ هل يبقى أم يفترض ان يتغير؟ وهل يجوز ان تبقى الطريقة وإسلوب العمل السابق، هو الناظم لعمل وتشكيل اللجان، ام على قيادة المجلس ان تتدخل أحيانا حرصا على معايير مهنية ووطنية؟ ولماذا تم تأجيل تسمية رؤساء اللجان الأخرى؟ وهل هناك لجنة رقابة على أعمال اللجنة التنفيذية؟ وإن كانت موجودة، كما فهمت، ما هي صلاحياتها في الإشراف الرقابي على أعضاء اللجنة التنفيذية؟ .... إلخ من الأسئلة ذات الصلة بعمل اللجان.

وعلى صعيد آخر، يمكن التوقف قليلا عند آلية تشكيل وصياغة البيان الختامي، لان طريقة تشكيل لجنة الصياغة للبيان الختامي كانت تقليدية، ووفق المعايير القديمة والخاطئة، لهذا تحفظ أعضاء المجلس المركزي على تسمية اعضاء اللجنة، ولم يسمحوا للجنة الذهاب لصياغة البيان قبل الاستماع للغالبية العظمى من المتحدثين. لإنهم رفضوا الأسلوب والآليات غير الإيجابية في إعداد البيان الختامي. وأعتقد جازما، ان لجان الصياغة في الدورات القادمة لن تكون محصورة بأعضاء اللجنة التنفيذية والأمناء العامين للفصائل، بل ستكون مختارة وتخضع للتصويت. مع ان الأمانة تتطلب الإقرار بأن لجنة الصياغة الأخيرة خضعت للتصويت، لكنه شكلي.

ومع ذلك جاء البيان الختامي مستجيبا في نقاطه ال١٦ للحدث، واستشراف المستقبل، وفتح القوس جيدا وواسعا للانطلاق من مرحلة السلطة إلى مرحلة الدولة، ولم يترك واردة أو شاردة إلا وتوقف امامها، وأعطاها حقها، وكان نص القرارات واضحا لا لبس او غموض فيها. ومع ان الأهمية تكمن في التطبيق الفعلي للقرارات، وليس في النصوص فقط، فإنني من موقعي كعضو مجلس مركزي، أعتقد ان كل القرارات سترى النور قريبا. كما ان الرئيس عباس اشار أثناء مداخلته الأخيرة في جلسات المجلس، عندما قال، سنكون أمام دورة مفصلية وهامة جدا بعد العودة من المشاركة في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الـ٧٣. وبالتالي هذا التكامل والتناغم بين مجموع أعضاء المجلس المركزي والرئيس ابو مازن، ورئاسة المجلس نفسه، واعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة يولد القناعة بأن الساحة الفلسطينية، وهيئات م.ت.ف القيادية أمام محطة نوعية في مسيرة النهوض بالمنظمة وأدواتها وبرامجها ودورها في قيادة النضال الوطني التحرري وصولا لهدف بناء الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين على اساس القرار ١٩٤، وضمان حق تقرير المصير، والمساواة الكاملة لإبناء شعبنا في الجليل والمثلث والنقب ومدن الساحل داخل دولة إسرائيل.

دورة المجلس المركزي ال٢٩، لم تكن دورة عادية، بل كانت إضافة هامة لدورتي المجلس السابقتين ال٢٧ و٢٨، وأصلت لقراراتهما، ونقلت المجلس المركزي خطوة متقدمة للإمام نحو التأكيد على دوره الريادي في الميدان التشريعي.



تفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية

بقلم: د. أحمد جميل عزم
عضو المجلس المركزي

جاء انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، في نيسان (إبريل) ٢٠١٨، وما رافقه من تجديد جزئي لعضوية المجلس، ولعضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتشكيل مجلس مركزي دخله العديد من الأعضاء الجدد، ومُنحَ صلاحيات موسعة، لينعقد بتواتر وتكرار، بهدف قيامه بأدوار سياسية ووطنية فاعلة، مؤشرات على العمل الجاد لإعاددة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، ومؤسساتها. وقد عقدت اللجان المنبثقة عن اللجنة التنفيذية والمختصة بشؤون مختلفة، ٣٧ اجتماعا بين دورة المجلس الوطني وانعقاد المجلس المركزي، في منتصف شهر آب (أغسطس)، وقُدّمت وثائق وبرامج ومقترحات مطولة من قبل هذه اللجان، للمجلس المركزي، ليناقشها ويتابع تنفيذها في دوراته المقبلة، فضلا عن تشكيل اللجان الدائمة للمجلس الوطني، وكل هذا يشكل مقدمات مهمة لاستعادة منظمة التحرير فاعليتها على المستويات المختلفة شعبيا ورسمياً.

والواقع أن تطوير مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، يتطلب خطة عمل تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الذاتية الفلسطينية، والمتغيرات السياسية المحيطة بالقضية الفلسطينية، وحتى متغيرات النظام الدولي وعصر العولمة التكنولوجية، وفيما يلي مجموعة من الأفكار التي تساعد في النقاش من أجل التفعيل المطلوب للمنظمة، ويمكن الإشارة للعناوين الرئيسية لهذه الأفكار، وهي: المنظمة خياراً استراتيجياً، عدم انتظار المصالحة الفصائلية، تشخيص واقع مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، تطوير البرنامج السياسي والعملي بأوسع مشاركة شعبية ممكنة مع البدء بالتطوير القطاعي (كما سيلي توضيحه)، وتفعيل العمليات التواصلية بالاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة.

منظمة التحرير الفلسطينية هي الخيار الاستراتيجي

لا زالت الأهداف النهائية التي تأسست لأجلها منظمة التحرير الفلسطينية، أو التي أقرتها مجالس منظمة التحرير الفلسطينية، خصوصاً برنامج إقامة الدولة على حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، التي أقرها المجلس الوطني في الجزائر عام ١٩٨٨، لم تتحقق، وهذا يعني أنّ استمرار المنظمة لا زال هو أداة وإطار التعبئة الوطنية لتحقيق تلك الأهداف، لكن هذا لا يلغي، ولا يجب أن يلغي، أنّ تأسيس السلطة الفلسطينة، عام ١٩٩٤، والعضوية المراقبة في الأمم المتحدة، للدولة الفلسطينية، عام ٢٠١٢، تفرض أسئلة وواقعا جديدا، حول طبيعة العلاقة بين منظمة التحرير وهذه الأطر، وإذا كان التكامل، ضرورة مفروغ منها، إلا أنّ تنظيم العلاقة أمر هام، لمنع الازدواجية والتضارب بين المؤسسات.

وما دامت الدولة الفلسطينية لم تتجسد على الأرض، ولم تحظَ باعتراف كل دول العالم، وبالعضوية الكاملة العادية في الأمم المتحدة، فيجب الانطلاق من أن منظمة التحرير لا زالت الإطار العام والأعلى في العمل الفلسطيني، مع تنظيم العلاقة بين المكونات الأخرى للنظام السياسي الفلسطيني. وبالتالي فإنّ من أولويات تطوير عمل مؤسسات منظمة التحرير صدور وثيقة قانونية وسياسية واضحة عن منظمة التحرير لتنظيم العلاقات.

عدم انتظار المصالحة الفصائلية

لعل من أول المبادئ التي يجب التأكيد عليها، هي أنّه لا يجدر انتظار الحصول مصالحة بين كل من حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، من أجل تفعيل وتطوير أطر منظمة التحرير. وقد جرى بالفعل سابقا تأجيل عقد المجلس الوطني الفلسطيني، سنوات بانتظار هذه المصالحة، وذلك خوفاً من تأثير انعقاد مجلس دون إجماع وطني، على الوحدة الوطنية، ولكن مع استمرار تعثر المصالحة، كان ضرورياً عدم الانتظار. ولعل مما يبرر عدم الانتظار، أن تمثيل الفصائل في المجلس يأتي في إطار محدود، وأن تمثيل المنظمات والأطر الشعبية والمهنية والعسكرية والكفاءات جزء أساسي من عملية تشكيل المجلس الوطني، هذا فضلا عن أن النظام الجديد لتشكيل المجلس الوطني يلغي "الكوتات" لصالح الانتخابات. ولذلك لا بد من التفريق بين التوافق الفصائلي وتفعيل المؤسسات، ويجب العمل على إيجاد آلية لضم وربط الأفراد الفلسطينيين بمؤسسات منظمة التحرير الفلسيطينة، وتعبئة طاقاتهم لصالح المشروع الوطني، بغض النظر عن المواقف الفصائلية، وهو ما سيلي توضيحه لاحقاً بشكل أكبر.

دراسة واقع مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية

لقد جرى في اللجنة التنفيذية الجديدة لمنظمة التحرير إعادة النظر في مسميات ومهام دوائر أساسية في المنظمة، وتحديداً تلك التي يقودها أعضاء اللجنة، ويجدر الآن إعادة تقييم كل المؤسسات والدوائر والأجهزة التابعة للمنظمة، بما في ذلك الاتحادات الشعبية والمهنية، وأن يقوم المجلس المركزي المقبل، بتشكيل لجنة، تدرس واقع المنظمات والمؤسسات المختلفة، بناءا على منهجية وأسئلة محددة، تقررها هذه اللجنة، بالتعاون مع أمانة سر المنظمة وأمانة المجلس الوطني الفلسطيني، وبالاستعانة بالخبراء وبالطاقات البشرية والمادية المطلوبة، لإجراء الدراسة، حول قضايا، مثل عضوية الاتحادات والمنظمات، طاقم العمل في المؤسسات، نشاطات وفعالية وبرامج هذه المؤسسات والمنظمات والاتحادات،



والعمليات الانتخابية في الأطر التي تطلب انتخابات، وانتظام ووجود تقارير لهذه المؤسسات، وطبيعة العلاقة بين هذه المؤسسات والأطر ومؤسسات وأطر المنظمة الأخرى، ومع أطر ومؤسسات السلطة الفلسطينية. وعلى أن تتضمن الدراسة توصيات تتعلق بفعالية كل إطار ومنظمة. وبعد انتهاء لجنة أو لجان الدراسة من مهامها، تناقش في اللجنة التنفيذية للمنظمة، والمجلس المركزي، لوضع خطط وبرامج زمنية لإصلاح وتفعيل وتطوير وربما خلق أطر جديدة، وإلغاء أطر ومؤسسات، ولمتابعة وتقييم مدى التقدم في التنفيذ.

تطوير البرامج السياسية والعملية

لا بد من عملية ديمقراطية تستهدف تعبئة الطاقات الوطنية الفلسطينية، في كل أماكن وجودها، لذلك يقترح أن يتم وضع برامج اجتماعات بين مسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية، أو أعضاء من المجلسين المركزي والوطني، يجري تكليفهم بعملية إدارة حوار وطني مع قطاعات وتجمعات الشعب الفلسطيني، في الأماكن المختلفة، لطرح برنامج منظمة التحرير السياسي، والاستماع للأفكار والملاحظات والمقترحات.

ويقترح أن تكون البداية، وقبل الوصول للبرنامج السياسي، مرتكزة لعملية التعبئة القطاعية، بمعنى أن يجري السعي للفئات المتخصصة والجاليات، كل بحسب المنطقة الجغرافية، أو التخصص المهني أو النشاط الخاص بفئات مختلفة. فعلى سبيل المثال يمكن البدء بعقد مؤتمرات تصبح لقاءات دورية، لمناطق جغرافية، (أوروبا، أميركا اللاتينية، إفريقيا، ...إلخ)، ولكن الأهم ربما القطاعات التخصصية، مثل عقد مؤتمر لرجال الأعمال مع تصورات مقترحة لتفعيل دورهم وربطهم بالمنظمة والعمل الفلسطيني الوطني، والمهندسين، والأطباء، والطلاب، و...إلخ. وأن توضع أنظمة وأجندات جديدة تنهي حالة الترهل أو التكلس أو الاحتكار والهيمنة الفصائلية أو الشخصية في كثير من الأطر القائمة.

كما يجدر إعادة النظر في الأشكال التنظيمية وحتى القانونية لطبيعة العضوية والعلاقة بين الفلسطينيين وهذه المؤسسات والأطر. فقد يكون هناك خصوصيات قانونية وسياسية وحتى أمنية لبعض الساحات والأماكن التي يتواجد فيها الفلسطينيون، ولذلك ينصح بالمزاوجة بين ثلاث مستويات في إدارة عملية حشد وتفعيل القطاعات الفلسطينية. أولها، لجان متخصصة وربما مع طاقم من المتفرغين دائماً أو مؤقتاً للتفكير في برمجة ومتطلبات التطوير، وثانيا، أصحاب الخبرة والعلاقة في كل قطاع ممن كان لهم دور في القطاعات والمؤسسات المختلفة، بما يحفظ حق هذه الفئة في الاستمرار بنشاطها ولكن مع ضمانات بعدم الوقوع في محذور إعاقة الإصلاح للحفاظ على المكتسبات (وهذا سيكون عمل اللجان المتخصصة المشار إليها والمرتبطة باللجنة التنفيذية)، وثالثا، إدماج الجيل الشاب والقطاعات العاملة في الميدان وصاحبة الاختصاص في عملية إعادة البناء أو الإصلاح، لكل قطاع.

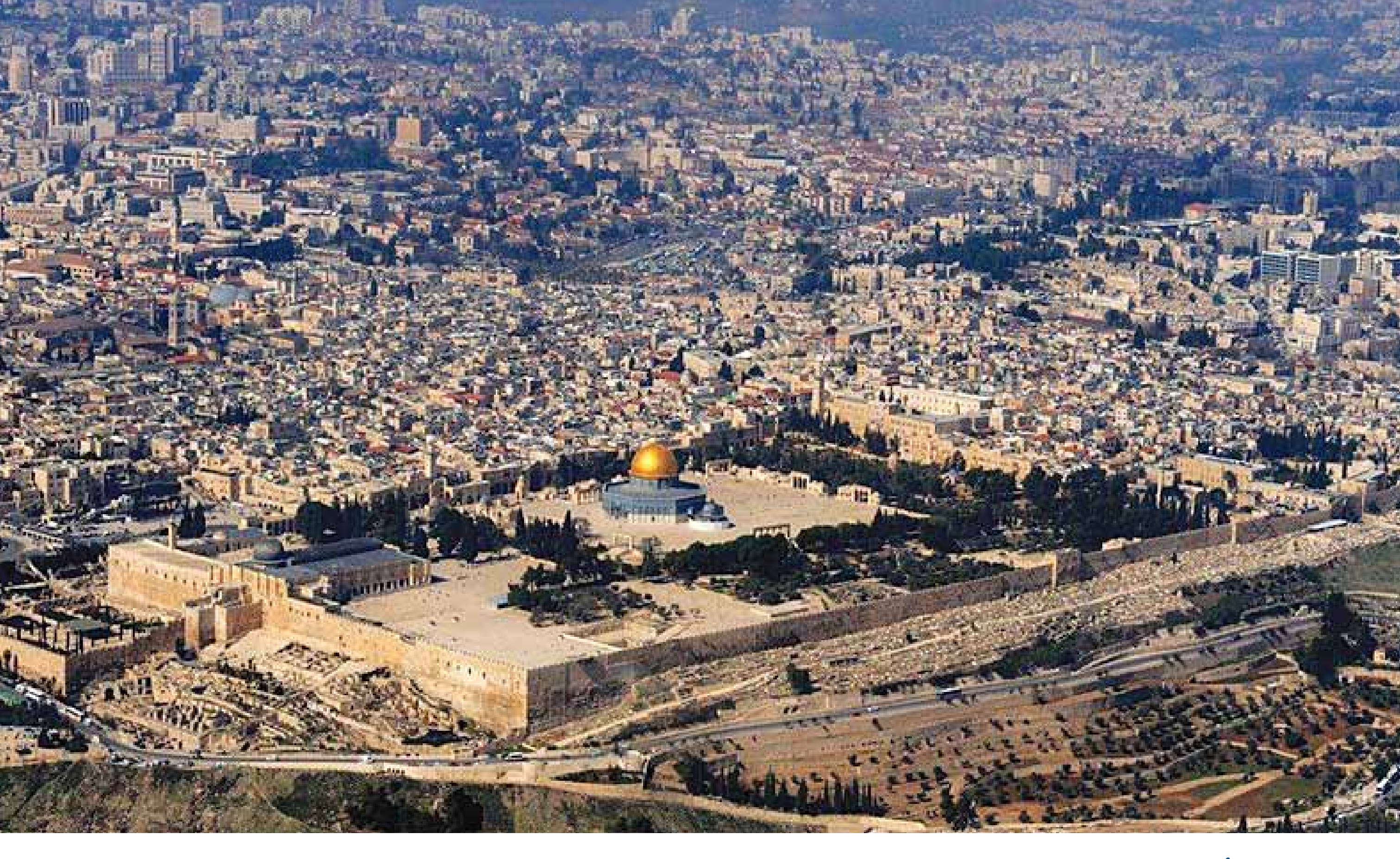
وقد يكون مفيداً في بعض الحالات، وكما قد ترى اللجان المتخصصة، عدم البدء بعملية المأسسة والإصلاح المؤسسي فوراً، بل بجلسات حوارية ومؤتمرات لتنفيذ مشاريع عملية معينة، أو حتى مؤتمرات أكاديمية لتقييم الوضع وتقدير الموقف. فمثلا لعل أحد أبرز وأهم المؤسسات، والأطر، والتي تعاني مشكلة حقيقية هي الاتحاد العام لطلبة فلسطين، وقد تعثرت محاولات إعادة إحياء الاتحاد لأسباب مختلفة، ونشأت أطر طلابية جديدة، خصوصاً في الدول الغربية والولايات المتحدة، وتكونت أطر طلابية وشبابية في دول مختلفة، غير مرتبطة بالاتحاد العام لطلبة فلسطين، رغم أنه في بعض الحالات يوجد رغبة لدى الطلاب بتفعيل الاتحاد. لذلك يمكن مثلا البدء بمؤتمر للعمل الطلابي الفلسطيني، لا يكون مطلوب منه مباشرة إعادة بناء الاتحاد سريعاً حتى لا يحدث خلافات فصائلية وسياسية (كما حدث على سبيل المثال مؤخرا في محاولة بناء الاتحاد في لبنان)، أو بحيث تدخل عملية بناء الاتحاد في تنافس سياسي وفصائلي سريع، بل يمكن أن يكون المؤتمر الأول، خاصا بعرض كل قوة طلابية لتجربتها (حتى القوى غير المنضوية في الاتحاد العام)، بما يحدث معه التعارف، والعصف الذهني لطريقة العمل معاً، وبالتكامل، وصولا لتهيئة الظروف لعودة الاتحاد العام، الذي قد يكون ضمن نظام جديد كلياً، من مثل العمل ككونفدرالية لأطر واتحادات وكتل ومجالس طلابية مختلفة، ولمنظمات الطلاب في الساحات المختلفة، بدل العضوية الفردية مثلاً.

مواكبة عصر الشبكات

إذا كانت العولمة وسهولة عمليات الاتصال عالمياً قد أثرت في كل المجتمعات، فإنّ الأثر المتوقع لثورة الاتصال في حالة الفلسطينين، كان يجب أن تكون أكبر، وكان يمكن لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، أن تستفيد كثيرا من هذه الثورة.

لقد جرت تجارب فعلية للاستفادة من هذه الوسائل، بعضها جرى بالتنسيق أو بمعزل عن منظمة التحرير، مثل حملات تنظيم سجلات الكترونية للفلسطينين في العالم. والأهم ربما من هذه الحملات خلق فضاء للتواصل والتعارف والتنسيق والتشبيك بين جمهور كل مؤسسة فلسطينية، على سبيل المثال، شبكة للطلاب الفلسطينين ونشاطاتهم حول العالم، وعناوين بمنسقي العمل الطلابي، وذات الشيء بالنسبة للمهندسين، والاطباء، والكُتّاب، والأكاديميين، ورجال الأعمال.

إنّ تحويل الفلسطيين إلى مجتمع موحد عبر شبكة الإنترنت، أمر مهم جداً، يقتضي تأسيس دائرة أو مؤسسة في منظمة التحرير، تتولى هذا الأمر، وتتولى تقديم الدعم الفني لكل مؤسسة فلسطينية.



أبرز الانتهاكات الجسيمة التي تتعرض لها مدينة القدس المحتلة ؟
وما المطلوب فلسطينيا وعربيا ودوليا لدعم القدس؟

بقلم: أ.د. حناعيسى
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

مقدمة

تعاني مدينة القدس المحتلة من السياسة الاسرائيلية بالتوسع الاستيطاني وخاصة داخل البلدة القديمة من المدينة ، حيث ان الاستيطان بها يعتبر جزء أساسياً ومركزيا من المخطط الإسرائيلي الجاري منذ عام ١٩٦٧ للسيطرة عليها واعتبارها عاصمة أبدية وموحدة لإسرائيل ولمنع اعادة تقسيمها، وبالتالي عدم تمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق حلمه الوطني في جعلها عاصمة لدولته العتيدة «.

ومن أجل تحقيق هدفها الاستراتيجي هذا ، دأبت إسرائيل وعلى امتداد سنوات الاحتلال على خلق أغلبية يهودية داخل القدس بشقيها الشرقي والغربي ، وعملت على السيطرة على الوجود السكاني الفلسطيني في المدينة والتحكم في نمّوه بحيث لا يتجاوز ٢٧٪ من المجموع السكاني للمدينة (بشقيها).

حلقة مستعمرات تحيط بالقدس

ومن هنا عملت دولة الاحتلال على ثلاثة محاور: أولها انشاء حلقة المستعمرات الاستيطانية الخارجية التي تحيط بمدينة القدس لمحاصرتها وعزلها عن بقية أجزاء الضفة الغربية . وتضم ٢٩ مستوطنة تشكل أكثر من ١٠٪ من مساحة الضفة الغربية وتعتبر جزءا مما يسمى «بالقدس الكبرى» . ومن هذه المستوطنات معاليه أدوميم شرقا ، وراموت غرباً ، وجبعات زئيف شمالا ، وجيلو جنوبا «.

والمحور الثاني هو إنشاء الحلقة الداخلية من المستوطنات التي تهدف لتمزيق وعزل التجمعات الفلسطينية داخل مدينة القدس الشرقية وضرب أي تواصل معماري أو سكاني بها . بحيث تصبح مجموعة من الإحياء الصغيرة المنعزلة بعضها عن بعض ، فيسهل التحكم بها والسيطرة عليها ، وقد أقيمت المستعمرات على أرض بيت حنينا — النبي صموئيل- شعفاط - الشيخ جراح - بيت صفافا - وادي الجوز - صور باهر- سلوان وأم طوبى ، ومن هذه المستوطنات " ماونت سكوبيس ورامات اشكول وشرق تلبيوت وعطروت والتلة الفرنسية «.

والمحور الثالث هو الاستيطان داخل البلدة القديمة وخلق تجمع استيطاني يهودي يحيط بالحرم القدسي الشريف

وخلق تواصل واتصال بين هذا التجمع الاستيطاني وبلدات الطور وسلوان ورأس العامود ومنطقة الجامعة العبرية ومستشفى هداسا وذلك من خلال ربط الحي اليهودي وساحة المبكى وباب السلسلة وعقبة الخالدية وطريق الواد وطريق الهوسبيس مع تلك المناطق ».

خطة الأحزمة

هذا وهناك خطة عرفت (بخطة الأحزمة)، اقدمت سلطات الاحتلال على وضعها لمحاصرة القدس من جميع الجهات وخاصة سد منافذ تواصلها جغرافياً وديمغرافياً مع الضفة الغربية ، لعزلها ووضع الفلسطينيين داخلها وخارجها أمام الأمر الواقع ».

وخطة الأحزمة تتلخص في إقامة ثلاثة أحزمة استيطانية وفق المخطط التالي: الحزام الأول/ يحاصر البلدة القديمة وضواحيها فيربطها بالجزء الغربي ، فتم إنشاء الحي اليهودي داخل السور الأثري والحديقة الوطنية حول شرق السور وجنوبه والمركز التجاري الرئيسي ضمن هذا الحزام ، والثاني يحاصر الأحياء العربية خارج السور في المناطق الواقعة داخل حدود أمانة بلدية القدس في العهد الأردني من ثلاث جهات ، بمستعمرات تتحد على شكل أقواس لتعزل المدينة عن الكثافة السكانية العربية ، في الشمال والجنوب ، ويزيد عدد المستوطنات الواقعة ضمن هذا الحزام على ١١ مستعمرة ».

ويهدف الحزام الثالث لحصار مدينة القدس الكبرى وفق المشاريع الإسرائيلية المقترحة تماماً، أي عزلها عن الضفة الغربية، وهذا يعني إضفاء الصبغة اليهودية عليها، مع وجود القرى العربية والقدس الشرقية داخل حدودها وذلك على شكل أقلية قومية في وسط أغلبية يهودية، وجاء مشروع الاستيطان في جبل أبو غنيم اللبنة الأخيرة تقريباً في أحكام الطوق على مدينة القدس الشريف، ومشروع رأس العامود المجمد حالياً أيضاً ».

قوانين وأنظمة لتهويد المدينة

أن إسرائيل منذ احتلالها شرقي القدس عام (١٩٦٧) أخذت بالعمل وفق خطط مدروسة لتهويد المدينة عملياً بالعديد من القوانين والأنظمة، منها قوانين التنظيم والبناء، ومصادرة الأراضي، وقانون الغائبين، والأسرة، ومصادرة الهويات، حيث تنظر إسرائيل إلى المواطنين الفلسطينيين في القدس على أنهم مواطنون أردنيون يعيشون في دولة إسرائيل، وذلك طبقاً للقوانين التي فرضتها على مدينة القدس، حيث أعلنت في الأيام الأولى للاحتلال سنة ١٩٦٧ منع التجول، وأجرت إحصاء للفلسطينيين هناك بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٦، واعتبرت أن جداول هذا الإحصاء هي الحكم ».

اما البناء في مدينة القدس المحتلة فيواجه عراقيل كبيرة تم وضعها أمام المقدسيين ، من رخص البناء والتكاليف الباهظة التي تصل إلى ٣٠ ألف دولار للرخصة الواحدة ، بالإضافة إلى الفترة التي تستغرقها إصدار رخصة البناء وهو الأمر الذي دفع بالسكان إلى البناء دون ترخيص أو الهجرة باتجاه المناطق المحاذية لبلدية القدس حيث أسعار الأراضي المعتدلة وسهولة الحصول على رخصة أسهل واقل تكلفة مما هو موجود داخل حدود البلدية ».

المطلوب لدعم صمود المقدسيين

المؤسسات الحكومية الفلسطينية مطالبة بدعم صمود المقدسيين في مواجهة هدم البيوت ومصادرة اراضيهم بتقديم الدعم المادي لهم لاستصدار رخص البناء ، ولحماية الأراضي بالقدس ، بشرائها ولبناء مشاريع عليها من شأنها تقوية عزيمة وصمود المواطن المقدسي في ارضه ، خاصة أن الاستيطان او السكن في البلدة القديمة من القدس هو استيطان ديني ايديولوجي سياسي مبرمج ومخطط له منذ زمن بعيد ، وعبر جميع الحكومات التي تعاقبت على هذه الدولة والقادمة ».

والعرب والمسلمون شعوباً وحكومات مطالبة بالقيام بفعل حقيقي ببرامج متفق عليها لمواجهة المخططات والسياسات الإسرائيلية الرامية لتهويد مدينة القدس وبخاصة تلك التي تسعى إلى فرض الطرد الصامت للعرب المقدسيين من أراضيهم وعقاراتهم ومحالهم التجارية ومصادرتها لصالح تنشيط وتسمين المستوطنات وتركيز أكبر عدد من اليهود فيها لفرض الأمر الواقع الديموغرافي ».

ويجب إحياء صندوق دعم القدس وأهلها في مواجهة السياسات الإسرائيلية، وبالعمل العربي والإسلامي المشترك في الحقل الدبلوماسي والسياسي، والأمم المتحدة والمنظمات المنبثقة عنها بتطبيق القرارات الدولية الخاصة بقضية القدس، وفي المقدمة منها تلك التي أكدت ضرورة إلغاء الاستيطان الإسرائيلي في القدس وبطلانه، الأمر الذي من شأنه أن يعزز الخطوات لتثبيت المقدسيين في أرضهم ومحالهم وعقاراتهم، وبالتالي تفويت الفرصة على السلطات الإسرائيلية لفرض الأمر الواقع التهويدي على مدينة القدس ».

والأهم فلسطينيا هو وجوب اعتماد مرجعية واحدة موحدة للقدس ، جراء سياسات الاحتلال والإجراءات التعسفية بحق المقدسيين في المدينة المقدسة، ويجب تعزيز دور المؤسسات المقدسية وخاصة التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية والتي صدرت بمرسوم رئاسي من السيد الرئيس، وتنسيق العمل السياسي للمدينة وفقا لرؤية استراتيجية سياسية تستند على اساس ان القدس منطقة منكوبة من الطراز الاول ، ولابد من رسم الخطط التي من شأنها تعزيز صمود المقدسيين في القدس بكافة الاشكال و الاعلان بشكل رسمي وسياسي ومن قبل الجهات ذات الاختصاص عن قانون العاصمة لدولة فلسطين (القدس).



الاجراءات من جانب واحد

أسرائيل منذ حرب الـ١٩٦٧ وإعلان اسرائيل ضم مدينة القدس الشرقية اليها واعتبارها «العاصمة الأبدية لإسرائيل » رغما عن ارادة اهلها الفلسطينيين ، تعاقبت الحكومات الاسرائيلية على العمل لإقرار وتطبيق الاجراءات من جانب واحد ، خارقة بذلك القواعد والقوانين الدولية وضاربة بعرض الحائط جميع القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة ومختلف المنظمات والهيئات الدولية التابعة للأمم المتحدة والتي جميعها اعتبرت مدينة القدس جزءا لا يتجزأ من الأراضي العربية المحتلة وأن ما تقوم به اسرائيل في المدينة مخالف لصلاحيات الدولة المحتلة حسب القواعد والقوانين الدولية ».

ومنذ ذلك الحين عمدت سلطات الاحتلال لتهويد المدينة وتوطيد السيطرة عليها بمصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات، حيث اتبعت استراتيجية التهويد العمراني ومصادرة الأراضي واستخدام أساليب مصادرة الأراضي المتنوعة، منها مصادرة أراضي الغائبين ومصادرة الأراضي لأغراض عسكرية وأمنية ، كما هناك مخططات هيكلية تهدف الى زيادة عدد السكان اليهود عبر التطور الاسكاني ».

وشملت مصادرة أراضي القدس الشرقية ومنع توسيع الأحياء الفلسطينية وتحويل مساحات واسعة منها الى مناطق خضراء يحظر البناء فيه ، ناهيك عن شراء الأراضي عن طريق الصندوق القومي والتي تعتبر مؤسسة "هيمنوتا" المسئولة عن عملية الشراء هذه ».

وهناك مسألة ازدياد ضرائب الأرنونا على المقدسيين وفرض اجراءات تعسفية بحقهم لاستصدار أوامر تراخيص البناء ما يوجب دعمهم ماديا بالدرجة الأولى دوليا ومحليا ومن المؤسسات الخاصة ورجال الأعمال، من أجل الحفاظ على تواجدهم في المدينة وعدم لجوئهم للنقل الى قرى ضواحي القدس خارج جدار الفصل العنصري كبلدة كفر عقب – عناتا – سميراميس ... الخ».

التعليم والصحة والمؤسسات بالقدس

وعلى المستوى التعليمي بالقدس علينا ضرورة تفعيل دور مديرية التربية والتعليم كمرجعية للتعليم ، وشراء واستئجار أبنية لاستعمالها كمدارس وتفعيل المواثيق الدولية ذات العلاقة ، وتأهيل المعلمين (من خلال المديرية) وزيادة الرواتب والحوافز وتسديد التأمينات الإجبارية»

وعلى الصعيد الصحي هناك أهمية تعزيز واقع المؤسسات الصحية الوطنية من خلال تعزيز موازناتها المالية. وزيادة عدد العيادات والمراكز الصحية بالمدينة للزيادة الملحوظة في تعداد السكان. والعمل على فتح مستشفى في البلدة القديمة والتفكير بغيره في باقي أحياء القدس و تزويد المراكز الصحية بأجهزة طبية متطورة .وفتح مراكز إسعاف أولي في مختلف أحياء المدينة ».

وتعاني مؤسسات القدس، سياسة إغلاق تهدف لحرمان أهالي المدينة من حقهم في الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي حرمهم الاحتلال منها. وتلك السياسات غير معزولة عن سياسات الاحتلال التي تمارس ضد المقدسيين وتهدف بمجملها تهويد المدينة وتفريغها من سكانها، لذلك يجب على السلطة الوطنية الفلسطينية تخصيص مبالغ للحفاظ على هذه المؤسسات وإعادة افتتاحها، وذلك كي لا يلجأ المواطن المقدسي للعمل لدى دولة الاحتلال، أو كي لا تسيطر المؤسسات الأجنبية على المدينة بموجب شروطها الخاصة ».

أسرى القدس – قوانين جائرة

وحول أسرى القدس، وقال ، يتوجب دعم الأسير المقدسي ماديا ومعنويا وذلك لما يعانيه من قوانين مجحفة، ويجب دعم الجرحى المقدسيين بتوفير العلاج لهم مجانا داخل البلاد أو خارجها.

الدول العربية والالتزامات المالية

الدول العربية مطالبة بالإيفاء بما تعهدت به من التزامات مالية لدعم الموازنة الفلسطينية وفق قرارات القمم العربية الاخيرة المتتالية ، وتفعيل عمل الصناديق التي أنشئت من أجل القدس دعماً لصمود أهل القدس وتثبيتهم في مدينتهم. وهناك أهمية إجراء عمليات توأمة بين القدس عاصمة دولة فلسطين وعواصم ومدن الدول العربية لدعم صمود الأهل في القدس الشريف في جميع المجالات ».

ويقع على الجهات الفلسطينية الرسمية اقرار ضريبة الواحد بالمائة من موظفي القطاع العام (منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية) لصندوق القدس الوطني، وإصدار طابع القدس، ودفع ضريبة القدس على المعابر بمبلغ محدد وضريبة المعاملات المالية والتجارية و ضرائب موازية كمتقطعات من القطاع الخاص وإدراج القدس بشكل دائم على جدول اعمال اللجنة التنفيذية مما يؤدي الى استمرارية اتخاذ اللجنة التنفيذية للقرارات السياسية والاجتماعية واتخاذ المعالجات المستمرة لواقع القدس ومتطلباتها ».



عدد السكان الفلسطينيين المقدر في العالم حسب دولة الاقامة نهاية ٢٠١٧

الدولة	العدد
عدد الفلسطينيين في العالم	**12,741,454**
فلسطين التاريخية	**6,357,097**
دولة فلسطين	**4,793,781**
الضفة الغربية	2,888,931
قطاع غزة	1,904,850
عرب 48	1,563,316
خارج فلسطين	**6,384,357**
الدول العربية	**5,678,245**
الأردن	3,588,718
الدول العربية الأخرى	2,089,527
الدول الأجنبية	
الولايات المتحدة الأمريكية	212,365
أمريكا اللاتينية	331,866
الدول الأجنبية الأخرى	161,881

5.9 مليون لاجئ مسجل في وكالة الغوث :

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين حوالي 5.9 مليون لاجئ في كانون الثاني عام 2017.

عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين حسب الدولة، كانون الثاني 2017

Number of Registered Palestinian Refugees by Country, January 2017

Country	أشخاص مسجلون آخرون* Other Registered Persons *	اللاجئون المسجلون Registered Refugees	المجموع Total	الدولة
Total	**510,912**	**5,340,443**	**5,851,355**	المجموع
Jordan	111,152	2,175,491	**2,286,643**	الاردن
Lebanon	50,131	463,664	**513,795**	لبنان
Syria	75,114	014543,	**618,128**	سوريا
Palestine				**فلسطين**
West Bank	187,435	809,738	**997,173**	الضفة الغربية
Gaza Strip	87,080	1,348,536	**1,435,616**	قطاع غزة

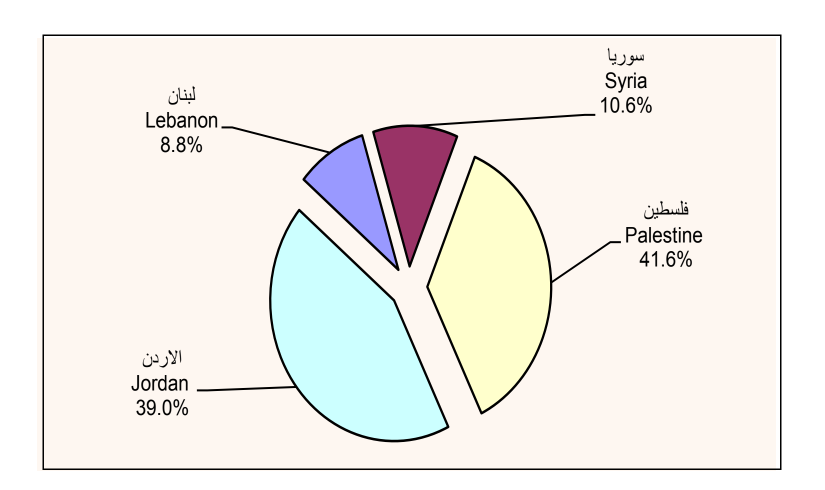
*أشخاص مسجلون آخرون يشملون أولئك المؤهلين لتلقي الخدمات.

Other Registered Persons include those eligible to receive services.

التوزيع النسبي للاجئين الفلسطينيين المسجلين حسب الدولة، كانون الثاني 2017

Percentage Distribution of Registered Palestinian Refugees by Country, January 2017





بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين والمقيمين في المخيمات الفلسطينية حوالي 1.7 مليون لاجئ في كانون الثاني 2017.

اللاجئون الفلسطينيون المسجلون المقيمون في المخيمات الفلسطينية حسب الدولة، كانون الثاني 2017
Registered Palestinian Refugees Who Living in Palestinian Refugee Camps by Country, January 2017

Country	نسبة سكان المخيمات من إجمالي اللاجئين امسجلين Percentage of population of refugee camps from total of registered refugees	عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلون المقيمون في المخيمات Number of Registered Palestinian Refugees Who Living in Palestinian Refugee Camps	عدد المخيمات Number of Camps	الدولة
Total	**28.4**	**1,665,654**	**58**	**المجموع**
Jordan	17.4	397,739	10	الاردن
Lebanon	48.9	260,106	12	لبنان
Syria	30.2	186,858	9	سوريا
Palestine				**فلسطين**
West Bank	24.3	242,257	19	الضفة الغربية
Gaza Strip	40.3	578,694	8	قطاع غزة

- الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ايلول 2018



«الوطني الفلسطيني» يطالب برلمانات العالم رفض القرار الامريكي ومواصلة دعم الاونروا

طالب المجلس الوطني الفلسطيني برلمانات العالم والاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية رفض القرار الأمريكي ومواصلة دعمها لوكالة الأونروا، وإعلان رفضها للضغوط الأمريكية الهادفة إلى وقف المساهمات المالية للأنروا، وموآزرة التوجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، لمواجهة هذا القرار واتخاذ القرارات الضرورية والواجبة بهذا الشأن.

جاءت تلك المطالبة في رسائل متطابقة أرسلها رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون، في الثالث من سبتمبر ٢٠١٨ لأكثر من عشرة اتحادات وجمعيات برلمانية إقليمية ودولية :الاتحاد البرلماني الدولي، البرلمان الأوروبي، الجمعية البرلمانية لمجلس اوروبا، البرلمان الافريقي، الجمعية البرلمانية الآسيوية، وبرلمان امريكا اللاتينية، والجمعية البرلمانية المتوسطية، والجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، الاتحاد البرلماني العربي، البرلمان العربي، البرلمان الإسلامي.

وبيّن المجلس الوطني الفلسطيني أن «الأونروا» ، هي الشاهد الدولي على قضية وحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها منذ عام١٩٤٨، وأصبحت أكثر من مجرد وكالة، فهي العنوان والملاذ وجهة المسؤولية كما قرر المجتمع الدولي بُعيد النكبة، وهي أيضاً الأمينة على ملف اللاجئين الفلسطينيين، كما أنها التعبير الدولي عن الإقرار بالظلم والإجحاف الذي لحق بهم جراء التطهير العرقي والترانسفير والسطو الإسرائيلي على وطنهم وأملاكهم وحرمانهم من كافة مقومات الحياة الكريمة.

وأشار المجلس الوطني الفلسطيني في رسالته إلى أن خدمات الوكالة تشمل: التعليم والرعاية الصحية والإغاثة والبنية التحتية وتحسين المخيمات والدعم المجتمعي والإقراض الصغير والاستجابة الطارئة بما في ذلك في أوقات الحروب، لحوالي ٥،٩ مليون لاجئ من فلسطين في الأردن ولبنان وسوريا والأراضي الفلسطينية المحتلة، إلى أن يتم التوصل إلى حل معاناتهم بالعودة والتعويض، وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي والقرار الأممي الكاشف والمؤكد لها رقم ١٩٤، والذي تم تأكيده بقرارات من مجلس الأمن والجمعية العمومية أكثر من مائة وخمسين مرة.

وأوضح المجلس الوطني الفلسطيني في رسالته أن الإدارة الأمريكية تمارس الضغوط والابتزاز على الدول، لمنع تقديم العون والمساعدة المادية والمعنوية والصحية والتعليمية، ووقف كل ما يسهم في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين؛ وبذلك فإن الإدارة الأمريكية تقدم على خطوة أخرى في سياق تقويض النظام القانوني للمنظمة الدولية، وتنتهك ما استقر في القانون الدولي وأحكام الشرعية الدولية المتعاقبة.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني أن وقف التمويل الكامل للوكالة الدولية، يكشف زيف الادعاءات الأمريكية بالحرص على الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة الذي يشكل اللاجئون أغلبية من سكانه. فالقرار الأمريكي يعني طرد عشرات الآلاف من الموظفين من عملهم، وخروج مئات الآلاف من التلاميذ والطلاب إلى الشوارع، وحرمانهم من الرعاية الصحية والاجتماعية وبالقرار هذا تكون الإدارة الأمريكية قد نكثت بإلتزاماتها الدولية تجاه الأونروا على مدار السبعين عاماً الماضية.

وأشار المجلس الوطني الفلسطيني إلى إن القرار الأميركي، هو جزء من مسلسل القرارات والتوجهات الأميركية المعادية للشعب الفلسطيني والمتمثلة بموقفها المرفوض من القدس، مرورا بمحاولاتها فصل غزة عن الضفة الغربية، وانتهاء بقرارها قطع كل المساعدات عن الأونروا، وبذلك فإن الولايات المتحدة تعمل شريكة ووكيلة للاحتلال وتنفذ مخططاته الهادفة الى تدمير أسس السلام والاستقرار من خلال إزاحة جميع قضايا الوضع الدائم خارج الطاولة، بما في ذلك قضيتنا حق العودة للاجئين الفلسطينيين والقدس المحتلة، اللتان تعتبران أهم موضوعات التسوية النهائية المأمولة.



«الوطني الفلسطيني» قرار الإدارة الأمريكية استمرار لحرب العقوبات المالية على الشعب الفلسطيني

اعتبر المجلس الوطني الفلسطيني أن قرار الإدارة الأمريكية بإلغاء ٢٠٠ مليون دولار من المساعدات المالية، استمرارا لحرب العقوبات المالية التي تنتهجها إدارة الرئيس ترامب ضد الشعب الفلسطيني وقيادته للقبول بما يسمى بصفقة العصر، مؤكدا حق الشعب الفلسطيني في مواصلة نضاله المشروع حتى نيل كافة حقوقه المشروعة.

وقال المجلس الوطني الفلسطيني في تصريح صحفي في ٢٠١٨/٨/٢٥لرئيسه سليم الزعنون: إن سياسة الابتزاز والضغوط الأمريكية لن تنجح ابداً، فالشعب الفلسطيني وقيادته متمسكان بثوابت القضية الفلسطينية وفي مقدمتها حق العودة للاجئين الفلسطينيين الى ديارهم، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على الأرض الفلسطينية المحتلة وعاصمتها مدينة القدس.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني على أن كرامة الشعب الفلسطيني وحقوقه لا تخضعان للمساومة، وهما فوق كل اعتبار، وان الادارة الامريكية تثبت كل يوم أنها شريك كامل للاحتلال الإسرائيلي في كل سياساته وجرائمه، ولن تكون جزءا من الحل بل هي جزء من المشكلة، وهي بذلك تُبعد نفسها مرة أخرى عن السلام وتنحاز للاستيطان والاحتلال.

وطالب المجلس الوطني الفلسطيني المجتمع الدولي ومؤسساته تحمل مسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني ورفض ومقاومة هذه السياسيات والاجراءات التي تدمر قواعد التعامل في العلاقات الدولية المتعارف عليها، وتؤسس لمنهج البلطجة والعنجهية والتسلط.

"الوطني الفلسطيني" يدين استهدف إدارة ترمب لمستشفيات القدس الفلسطينية

دان المجلس الوطني الفلسطيني استهداف إدارة ترمب لمستشفيات مدينة القدس المحتلة من خلال وقف الدعم المالي الذي تقدمه لتلك المستشفيات، ومن ضمنها المستشفى الشهير اوغستا فكتوريا الذي بني عام ١٩١٠، معبرة عن أبشع صور العقاب الجماعي، الذي اعتادت انزاله بحق كل من يخالفها.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني في تصريح صحفي لرئيسه سليم الزعنون صدربتاريخ٩-٩-٢٠١٨ أن ادارة الرئيس الامريكي تواصل سياساتها وقراراتها الهادفة لممارسة مزيد من الابتزاز والضغوط على الشعب الفلسطيني، مستغلة الضائقة التي تعاني منها تلك المشافي نتيجة سياسة الاحتلال الاسرائيلي التي تستهدف المؤسسات الفلسطينية في العاصمة المحتلة.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني أن الولايات المتحدة الامريكية بلغت مداها في ممارسة البلطجة والعنجهية في سياستها المعادية لحقوق الشعب الفلسطيني، ولا تتورع عن استغلال الابعاد والاحتياجات الانسانية في خلافاتها مع دول العالم خدمة لأهدافها غير المشروعة، ومقايضة تلك الاحتياجات بالحقوق.



معركة عض الأصابع في القدس

بقلم: صلاح الزحيكه
عضو لجنة القدس بالمجلس الوطني

لا يخفى على كل ذي بصيرة ومطلع ومهتم ان المطامع الاحتلالية الإسرائيلية في القدس بدأت منذ اليوم الاول لاحتلالها عام سبعة وستين، اي قبل واحد وخمسين عاما من اليوم. واستهدف الاحتلال اول ما استهدف إقامة وزرع العديد من المستوطنات فيما عرف بالحزام الاستيطاني الخانق حول مدينة القدس بهدف منع الامتداد السكاني الطبيعي لأهل القدس وحصرهم في مربعات وإحياء عرفت تحت مصطلح الجزر المعزولة، فأصبحت شعفاط وبيت حنينا جزيرة معزوله والعيسوية جزيرة معزوله والطور ووادي الجوز والشيخ جراح جزءاً معزولة، والثوري وسلوان جزءاً معزولة، والبلدة القديمة من القدس جزيرة معزولة، حتى يسهل للاحتلال تنفيذ مخططاته ضد المدينة وفق خططه التوسعية على حسابنا في القدس.

هذا ناهيك عن إجراءاته التي لم تتوقف منذ عام سبعة وستين من تهجير للسكان الفلسطينيين من حارة الشرف الى حي باب المغاربة الى سلوان والى الخان الاحمر اليوم.

ويوما بعد يوم توسع سلطات الاحتلال من دائرة استهدافها ضدالقدس واهلها الفلسطينيين مسيحيين ومسلمين، فيما يعرف بمعركة العض على الاصابع مع الاحتلال الذي يحاول جاهدا تغيير قواعد الاشتباك في معركة فرض السيطرة والسيادة على القدس، فمن سعيه المحموم لاسرلة التعليم، الى مشاريع تغيير ملامح مدينتنا المحتلة كمشروع القطار الهوائي، إلى استباحة واقتحام ساحات المسجد الاقصى من قبل المستوطنين الى الاعتقالات والابعادعن القدس والاقصى، وفرض الغرامات والمخالفات والهجمات الضريبية لضرب القدرة الشرائية والأسواق التجارية، الى زعزعة السلم الأهلي عن طريق زرع الفتن وبث الشائعات ونعيق الطابور الخامس.

كل ذلك يندرج ضمن قواعد لعبة الاشتباك الجديده التي يتوهم انها ستكسبه معركة العض على الاصابع .... مضافا الى كل ذلك « فرمان ترامب بجعل القدس عاصمة لدولة الاحتلال ووقف دفع الأموال المستحقة على الولايات المتحده لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين واعترافه بشرعية المستوطنات مخالفا القرارات الدولية، وإغلاق مكتب م ت ف بواشنطن، وقراره الأخير بحجب المساعدات عن المستشفيات المقدسية وهي مستشفى الاوغستا فيكتوريا (المطلع)، ومستشفى المقاصد ومبرة الأميرة بسمه والعيون والفرنساوي».

كل ذلك يَصُب في أتون معركة العض على الاصابع بين المقدسيين والاحتلال الاسرائيلي وإزاء هذا كله فإننا بحاجة الى رسم أولوياتنا في هذه المعركة الشرسة والتي يضع فيها العدو كل امكاناته لتحقيق السيطرة على المدينة بكل ما اوتي من قوة وجبروت، وتشكيل أوسع جبهة دعم واسناد للقدس واهلها عربيا وإسلاميا ودوليا لتحقيق الانتصار في معركة العض على الاصابع والى اهلي المقدسيين اقول كما انتصرتم في معركة البوابات الالكترونية التي حاول الاحتلال فرضها على أبواب المسجد الاقصى ستنتصرون باذن الله بصمودكم وثباتكم وإرادتكم الصلبة في معركة العض على الاصابع. وما النصر إلا صبر ساعة سيندحر ترامب ونيتنياهو وسيكنس هذا الاحتلال واعوانه الى مزابل التاريخ.



استراتيجية مواجهة شاملة بعيداً عن ردود الأفعال والارتجال
تقويض الأونروا جزء من الاستهداف الوجودي الفلسطيني

بقلم: فضل المهلوس

بات من نافل القول تأكيد المؤكد أن ما تشهده وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" من استهداف وجودي أمريكي. إسرائيلي لها يمثل فصلاً من فصول حرب وجودية شاملة - بكل ما تعنيه كلمة حرب من معان وتجليات - لا تستهدف الوجود الفلسطيني بشراً وشجراً وحجرًا فحسب بل تمتد لتطال الكينونة العربية والشرق أوسطية بشتى تلاوينها ومكوناتها وما يناصرهما في كافة أصقاع الكرة الأرضية من دول ومؤسسات وشعوب بالفعل وحتى بالقول انتصاراً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والإنساني وقرارات الشرعية الدولية التي كانت الإدارات الأمريكية المتعاقبة حتى الأمس القريب تعتبر نفسها جزءاً منها بل وتدّعي الوصاية عليها... لكن سوق ما سبق يؤسس ليس فقط للتشخيص الذي أشبع بحثاً، وإنما ينطلق إلى محاولة الإجابة على السؤال المحيّر الكبير المطروح على العالم أجمع: ما العمل؟؟

بداية لا بدّ من الحديث بعيداً عن الأوهام والأحلام أننا نواجه تحالفاً متماهياً حتى النخاع بين غلاة المتصهينين في البيت "الأبيض" وغلاة المتطرفين الصهاينة في تل أبيب، والذين يعتقدون أنه قد آن أوان تنفيذ ما اخترعه أجدادهم من أساطير بلبوس ديني استغلتها الحركة الصهيونية اللادينية لتحقيق مآرب سياسية خاصة تتقاطع مع مصالح الغرب الاستعماري وقتذاك أبشع استغلال، فكان أن تطوّعت هذه الحركة لتكون "الجسم الغريب" الذي اقترحت اجتماعات "كامبل" الماراثونية (١٩٠٥ – ١٩٠٧) زراعته في فلسطين للحيلولة دون وحدة الأمة العربية وتطورها واستفادتها من ثرواتها، وضمان تخلّفها.. ثم جاء وعد بلفور ١٩١٧/١١/٢ ليعطي من لا يملك لمن لا يستحق وحتى قبل أن تطأ جحافل الانتداب البريطاني الأراضي الفلسطينية، هذا الانتداب الذي وفّر على الأرض كل مقوّمات اغتصاب فلسطين من قبل العصابات الإرهابية الصهيونية التي تحوّلت إلى "دولة" بعد نكبة الشعب الفلسطيني وما ارتكب بحقه من مجازر إبادة جماعية ولجوء قسري مثلت وما تزال وصمة عار على جبين البشرية جمعاء مع استلام الولايات المتحدة الأمريكية الراية بعد الحرب العالمية الثانية.

وهنا نرى لزاماً التذكير بما صدر من قرارات دولية وفق تسلسلها التاريخي وما يتضمنه هذا التسلسل من دلالات توضيحية هامة: قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩، قرار ١٩٤ (حق العودة والتعويض واسترداد الممتلكات) بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١١، قرار قبول عضوية "اسرائيل" في الأمم المتحدة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١٩٤٩/٥/١١ والذي نص حرفياً على: " إن الجمعية العامة وقد تسلمت تقرير مجلس الأمن حول طلب إسرائيل الدخول في عضوية الأمم المتحدة. إذ تلاحظ

أن إسرائيل بحسب تقدير مجلس الأمن، دولة محبة للسلام وقادرة على تحمل الالتزامات الواردة في الميثاق وراغبة في ذلك. إذ تلاحظ أيضًا تصريح دولة إسرائيل أنها تقبل دون تحفظ الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وتتعهد بأن تحترمها منذ اليوم الذي تصبح فيه عضواً في الأمم المتحدة. إذ تشير إلى قراريها الصادرين في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، وفي ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ وإذ تحيط علماً بالتصريحات والإيضاحات التي صدرت عن ممثل حكومة إسرائيل أمام اللجنة السياسية المؤقتة، فيما يتعلق بتطبيق القرارات المذكورة. فإن الجمعية العامة،

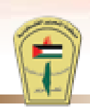
عملاً بتأدية وظائفها المنصوص عليها في المادة ٤ من الميثاق والقاعدة ١٢٥ من قواعد سير العمل. ١. تقرر أن إسرائيل دولة محبة للسلام راضية بالالتزامات الواردة في الميثاق، قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات وراغبة في ذلك. ٢. تقرر أن تقبل إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة." ثم جاء قرار تأسيس وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا" رقم ٣٠٢ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٨ ليفوّض هذه الوكالة بالعمل لحين إلزام "اسرائيل" بتطبيق القرار ١٩٤ الذي تعهدت بتطبيقه مع القرار ١٨١ كشرط للموافقة على طلب عضويتها في الأمم المتحدة.

انطلاقاً مما تقدم، وبعد ما يقارب السبعين عاماً، فقد انكشف للعالم أجمع وبما لا يدع مجالاً للشك أو الالتباس، أن تقدير مجلس الأمن لطلب العضوية لدولة "إسرائيل" كان خاطئاً بل وكارثياً، فلا هي "دولة محبة للسلام" ولا راغبة في تحمّل الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ولا هي احترمت تعهداتها بتطبيق القرارين ١٨١ و ١٩٤.. بل على العكس من ذلك تماماً، فمنذ اليوم الأول لقبول عضويتها في الأمم المتحدة وهي تنتهك كافة المواثيق والأعراف والقرارات الدولية ذات الصلة وتعتبر نفسها فوق القانون والمساءلة، وتتمادى في تحدي العالم أجمع متسلحة بما توفره لها الإدارات الأمريكية المتعاقبة من مظلة حماية ورعاية لا تراعي فيها حتى مصالح الشعب الأمريكي ذاته..؟!

وكي تتوضح الصورة المرعبة بأبشع تجلياتها، نعرض بعض التصريحات والاعترافات الدالّة على سبيل المثال لا الحصر: "اليهود أسياد العالم، نحن اليهود آلهة على هذا الكوكب، نحن نختلف عن الأجناس السفلية مثل اختلافهم عن الحشرات. في الواقع ان الأجناس الأخرى مقارنة مع جنسنا تعتبر بهائم وحيوانات، أو ماشية في أحسن الأحوال. الأجناس الأخرى هي كالفضلات البشرية. قُدّر لنا أن نحكم الأجناس السفلية، وسوف يحكم قائدنا في مملكتنا الدنيوية بقبضة من حديد، وستقوم الشعوب بلعق أقدامنا وخدمتنا كالعبيد.." كما ورد على لسان رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن في خطاب ألقاه في الكنيست الإسرائيلي، ونقله أمنون كبيليوك تحت عنوان "بيغن والحيوانات" ونشرته "نيوستيتسمان" يوم ١٩٨٢/٦/٢٥ أثناء غزوه لبنان، وبعد ما يقارب الأربعة أعوام على منحه جائزة نوبل للسلام عام ١٩٧٨. وللتذكير فإن هذا البيلاروسي بيغن هاجر إلى فلسطين في مطلع الأربعينيات من القرن العشرين الماضي، وقاد منظمة "أرغون" التي ارتكبت مجزرة دير ياسين في ١٩٤٨/٩/١٧. كما اعترف في كتابه "التمرد..قصة الأرغون". وقامت في يوم المجزرة ذاته باغتيال ممثل الأمم المتحدة رئيس الصليب الأحمر السويدي الكونت برنادوت بالتعاون مع منظمتي "شتيرن" و "هاجاناه" بعد أربعة شهور على إعلان إقامة "دولة إسرائيل" وإعلان حكومتها حلّ جميع تلك "التنظيمات العسكرية"، فضلاً عن نسفها مقر قيادة القوات البريطانية في فندق الملك داود المقدسي عام ١٩٤٨... المصرفي الصهيوني بول ولبرج خاطب مجلس الشيوخ الأمريكي أثناء إدلائه بشهادته يوم ١٩٥٠/٢/١٧ قائلاً: "سيكون لدينا حكومة عالمية إن شئتم ذلك أم أبيتم، والسؤال الوحيد هو: هل أنها سوف تتكون عن طريق الاحتلال أم بالاتفاق؟"... الحاخام موريس صموئيل ذكر في الصفحة ١٤٥ من كتابه "أنتم غير اليهود": "نحن اليهود، نحن المدمّرون، سوف نبقى مدمّرين إلى الأبد، مهما عملتم فإن ذلك لن يكفي احتياجاتنا ومطالبنا، سوف ندمّر إلى الأبد لأننا نريد العالم لنا"... صحيفة نيويورك ديلي نيوز ١٩٩٤/٢/٢٨ نقلت عن الحاخام ياكوف بيران قوله: "مليون عربي لا يساوون ظفر يهودي واحد"... وأوردت صحيفة نيويورك تايمز ١٩٨٣/٤/١٤ على لسان رئيس الاركان الإسرائيلي رفائيل ايتان أنه "عندما نقوم باستيطان الأرض كل ما يستطيع العرب القيام به سيكون الهرولة مثل الصراصير المخدّرة في زجاجة"... أما رئيس الوزراء ارئيل شارون فقد نقلت إذاعة "صوت إسرائيل" ٢٠٠١/١٠/٣ . بعد أقل من شهر على أحداث ٢٠٠١/٩/١١ الإرهابية . حديثه لشمعون بيرس صراحة: "كلما نفعل شيئاً تقول لي أمريكا سوف تفعل ذلك أو ذاك. أريد أن أقول لك شيئاً واضحاً جداً: لا تقلق بشأن الضغط الأمريكي على إسرائيل، فنحن الشعب اليهودي نتحكم بأمريكا والأمريكيون يعرفون ذلك"...

وكي تكتمل الصورة، يكفي أن نشير إلى ما أوردته الكاتبة الأمريكية غريس هالسل عام ١٩٨٦ في كتابها "النبوءة والسياسة" وعنوانه الفرعي "الانجيليون في طريقهم إلى الحرب النووية"، حيث قالت: "ان النبوءات التوراتية تحولت في الولايات المتحدة الأمريكية إلى مصدر يستمد منه عشرات الملايين من الناس نسق معتقداتهم، ومن بينهم أناس يرشحون أنفسهم لانتخابات الرئاسة الأمريكية، وكلهم يعتقدون قرب نهاية العالم ووقوع معركة هرمجدون، ولهذا فهم يشجعون التسلح النووي ويستعجلون وقوع هذه المعركة باعتبار ان ذلك سيقرّب مجيء المسيح"... وفي هذا السياق يكفي أن نشير إلى حديث الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان في مقابلة متلفزة أجراها معه المذيع الانجيلي جيم بيكر عام ١٩٨٠، حيث قال: "اننا قد نكون الجيل الذي سيشهد معركة هرمجدون"، وجدد التأكيد "ان هذا الجيل بالتحديد هو الجيل الذي سيرى هرمجدون"...

لعل هذا الغيض من فيض مماثل. وما أكثره. يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن العالم أجمع أمام خطر محدق لا يبقي ولا يذر، فهذا التحالف العضوي بين إدارتي واشنطن وتل أبيب يقسّم



البشرية جمعاء ما بين أسياد بمرتبة الآلهة وعبيد لا يملكون من أمرهم سوى الطاعة أو الاستباحة.. وإذا كانت الفاشية قد أودت بحياة عشرات الملايين وأضعافهم من الجرحى والمعاقين ودمار هائل عابر للحدود، وذلك انطلاقاً من فكر قومي نازي استند إلى تفوّق الجنس الآري والعرق الألماني، وتقسيم البشرية إلى ١٣ مرتبة كما ورد في كتاب "كفاحي" لأدولف هتلر.. فإن البشرية اليوم في مواجهة ما هو أكثر بشاعة وكارثية يتخذ من خرافات لاهوتية مزعومة ومفبركة رداءً وقناعاً له...

كما يفسّر ذلك وبوضوح لا لبس فيه كافة الخطوات المتسارعة لقاطني البيت الأبيض، بدءاً من التنصّل من الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية والدولية وحتى اتفاقية باريس للمناخ، مروراً بالانسحابات المتواصلة من منظمات الأمم المتحدة التي تتجرأ على انتقاد الاحتلال الإسرائيلي أو تتعارض مع الروايات الإسرائيلية الزائفة والمخالفة للتاريخ والجغرافيا وحتى المنطق بحكم اختصاصها ومنها منظمة اليونيسكو ومنظمة حقوق الإنسان، وليس انتهاءً بسيل التصريحات المتغطرسة والتهديدات الشاملة و"البلطجة" التي لا تقيم وزناً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وكافة المواثيق والأعراف والقرارات الدولية بل ولا تحترم أو حتى تحفظ ماء وجه حلفاء واشنطن التاريخيين...

وفي هذا السياق يمكن تفسير قرارات ترامب وإدارته الاعتراف بالقدس عاصمة لما يسمى "دولة إسرائيل" أواخر العام المنصرم، ونقل وافتتاح سفارتها في القدس عشية يوم النكبة الفلسطينية الفائت، ووقف كافة المساعدات للسلطة الفلسطينية وحتى المساعدات الإنسانية لمستشفيات القدس، وما سبقها وترافق معها من تقليص ووقف المساهمات الأمريكية المتفق عليها مسبقاً للأونروا واستهداف حتى وجود هذه المنظمة الدولية ومعها استهداف اللاجئين الفلسطينيين قضية وحقوق وحتى أعداد وفق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة...

وفي السياق ذاته أيضاً يمكن فهم التناغم الإسرائيلي المتوازي مع تلك الإجراءات الأمريكية، من قانون القومية ويهودية الدولة العبرية، والاستهداف المتصاعد للمسجد الأقصى المترافق مع حمى إقامة الهيكل المزعوم وإشاعة خرافة ولادة "البقرة الحمراء" التي ستحرق أمام الهيكل ويوزّع رمادها على اليهود ليطهّرهم من "المعاصي" .. ومسلسل تصعيد تهويد وتطويق القدس وتقطيع أوصال مناطق الضفة وآخر تجلياته استهداف الخان الأحمر، وتكثيف الاستيطان وإطلاق يد عصابات المستوطنين بحماية بل ومؤازرة جيش الاحتلال، وحتى منع الأونروا من العمل في القدس ومخيماتها، ناهيك عن القتل العمد في القدس والضفة وللمشاركين في المسيرات السلمية بقطاع غزة من أطفال ونساء وشيوخ ومقعدين وحتى مسعفات ومسعفين...

وعودٌ على بدء، يتضح بجلاء أن استهداف الأونروا جزء من محاولات تصفية قضية اللاجئين والاستهداف الوجودي التصفوي للحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني برمته في الوطن والشتات، ولكن بأسلوب ابتزازي سياسي وضيع للاحتياجات الإنسانية والحياتية لملايين اللاجئين الفلسطينيين... وقد كان للموقف الفلسطيني الرسمي المستند إلى القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها والمتمسك بها دوراً محورياً في فضح ومحاصرة التغوّل الأمريكي الإسرائيلي بشتى تجلياته، وخصوصاً في ملفي القدس واللاجئين المشتركين فلسطينياً وعربياً ودولياً.. كما كان لوحدة موقف الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين في مناطق عمليات الأونروا الخمس والدور الأردني النشط والمتميز والمبادر على وجه الخصوص دور مؤثر ولا يزال، إلى جانب الدور الحيوي لجامعة الدول العربية، وما صدر عن قمة القدس العربية في الظهران السعودية من قرارات هامة داعمة للقدس والأونروا... بالإضافة إلى الدعم الدولي الكبير الذي توّج في مؤتمر تعهدات المانحين المنعقد في نيويورك يوم ٢٧ أيلول على هامش اجتماعات الجمعية العامة الأخيرة، حيث انخفض عجز الأونروا المالي إلى ٦٨ مليون دولار بعد أن سجل بفعل الاستهداف الأمريكي مطلع العام الجاري ٤٤٦ مليون دولار والذي أرادت إدارة ترامب بفعلتها توجيه الضربة القاضية للأونروا وهو ما لم يحصل.

لكن هذه "الفزعة" العربية والدولية التي أفشلت الهجوم الترامبي . النتنياهي غير المسبوق تجاه القدس واللاجئين والأونروا حتى اللحظة، ومثلت صحوة عالمية في مواجهة هذه "البلطجة"، ودفعت الكثيرين إلى إعادة النظر في المواقف والحسابات، ووضعت العالم أجمع دولاً وشعوباً أمام خيارين لا ثالث لهما: إما الانصياع لمنطق "شريعة الغاب" وإما الحفاظ على الكرامة والسيادة والاستقلال تحت سقف ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والإنساني وكافة المواثيق والمعاهدات والأعراف والقرارات الدولية... قد أصابت "الأسد" الأمريكي . الإسرائيلي في مقتل، الأمر الذي سيدفعه إلى حمى هستيرية تضرب خبط عشواء وبشتى الطرق حتى المحرّمة منها العالم أجمع دولاً وشعوباً بمن فيهم معارضيهم من الشعب الأمريكي ومؤسساته والمعارضة الداخلية الإسرائيلية واليهودية ذاتها، حيث من المستبعد عودة هذا "الأسد الجريح" الذي يتصرف بقناعات لاهوتية زائفة لا تقيم وزناً للمصالح المتبادلة في علاقته بالآخرين أو بالأحرى الأغيار. "غيوريم". وفق المصطلح العبري المتداول.. إلى لغة العقل والمنطق والمصالح المشتركة والمتبادلة.

ومن البديهي والمنطقي وواقع الحال كذلك، أن تتداعى دول وشعوب العالم أجمع إلى درء هذا الخطر الداهم الذي يتهددها جميعاً، من خلال صياغة استراتيجية مواجهة شاملة تحافظ من خلالها على منظومة العمل والعلاقات الدولية تحت راية منظمة الأمم المتحدة وميثاقها وقراراتها، ويكون مدخلها الأنسب الاعتراف بدولة فلسطين كاملة العضوية وعاصمتها القدس، وتوفير تمويل كاف ومستدام وقابل للتنبؤ للأونروا لحين فرض الإرادة الدولية على دولة الاحتلال وتطبيق القرار ١٩٤.. حيث من أرض المحبة والسلام فلسطين يبدأ السلام.



"الوطني الفلسطيني» نقل السفارة الأمريكية للقدس يشكّل خطرا على الأمن والسلم الدوليين ويدعو الدول كافة لعدم الاعتراف بمكاسب الغزو واحتلال أراضي الغير بالقوة

أكد المجلس الوطني الفلسطيني أن نقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس المحتلة يشكل خطراً داهماً على الأمن والسلم الدوليين ،و دليل إضافي على أن الإدارة الأمريكية دولة تنتهك القانون الدولي الناظم للعلاقات بين الدول.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني في مذكرة أرسلها في ٢٠١٨/٥/١٤ أرسلها لكافة الاتحادات البرلمانية في العالم أنه لا شرعية لجريمة الإدارة الأمريكية وسواها بنقل سفارتها إلى مدينة القدس، وأن شعبنا منذ نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ وما تلاها من تشريد ما يقارب ٨٠٠ ألف فلسطيني من قراهم ومدنهم من أصل ١,٤ مليون فلسطيني كانوا في فلسطين التاريخية، ما يزال متمسكا بحق العودة بموجب القرار ١٩٤ ومتشبثا بأرضه، فقد بلغ عدد الفلسطينيين الإجمالي في العالم في نهاية عام ٢٠١٧ حوالي ١٣ مليون نسمة، أكثر من نصفهم (٦,٣٦ مليون) في فلسطين التاريخية (١,٥٦ مليون في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨).

وقال المجلس الوطني الفلسطيني: إن ما يجعل من الخطوة المارقة للإدارة الأمريكية أكثر مرارة وصلافة، أنها تتزامن مع الذكرى السبعين للنكبة الفلسطينية، كونها تشكل إعلاناً صريحاً بانحيازها لجانب المعتدي والمحتل الإسرائيلي، وإمعاناً بالتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني المكفولة والمحمية وغير القابلة للتصرف بموجب القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية المتعاقبة.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني على أن إصرار إدارة ترمب على نقل السفارة الأمريكية إلى أراضٍ فلسطينية محتلة من قبل إسرائيل، يمثل تسويغاً وشرعنة لمكاسب الغزو والاحتلال، التي يرفضها قانون الأمم المتحدة ومبادئ وقواعد العلاقات الدولية المعاصرة، مطالباً الدول كافة بعدم الاعتراف بمكاسب الغزو واحتلال أراضي الغير بالقوة.

وناشد المجلس الوطني الفلسطيني الاتحادات البرلمانية التصدي للسياسة الخرقاء التي تتبعها الإدارة الأمريكية، بنقل سفارتها من تل أبيب إلى مدينة القدس، على الرغم من علمها المسبق بما تنطوي عليها هذه الخطوة، من تجاهل تام لمبادئ ولقواعد القانون الدولي ولأحكام هيئات الشرعية الدولية ممثلة بالأمم المتحدة ومنظماتها المتفرعة عنها، وكذلك للقرارات والمواقف الصادرة عن المنظمات الإقليمية كافة، مطالبا بتفعيل ادوات المحاسبة الدولية بحق اسرائيل ومن يدعمها عل عدم الالتزام بالقانون الدولي.

وطالب المجلس الوطني الفلسطيني الاتحادات البرلمانية بالدفاع عن قرارات الشرعية الدولية التي كفلت حقوق شعبنا في تقرير مصيره وعودته الى ارضه وإقامة دولتة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها مدينة القدس.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني أن إدارة ترامب بهذه العمل تعتبر شريكة وحامية وداعمة لإسرائيل، والتي لا تزال وستبقى تشكل قوة قائمة بالاحتلال تخالف الأحكام الدولية واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ في سياستها الاستيطانية، ولقرارات الشرعية الدولية المتعاقبة بما فيها قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٣.

وقال المجلس الوطني الفلسطيني في مذكرته: إن الإدارة الامريكية اخرجت نفسها من إطار الإجماع الدولي لتصبح منفردة ومنبوذة بل ومارقة، ليس فقط للإجماع الدولي ولا للشرعية الدولية بل وحتى لمواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة بهذا الشأن.

وختم المجلس الوطني الفلسطيني مذكرته بالتأكيد على أن دولة فلسطين ليس لها عاصمة سوى مدينة القدس عنوان مشروعنا الوطني الذي سندافع عنه ونضحي من أجله، ولن يتحقق السلام والأمن في المنطقة الا بنيل الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله ليقرر مصيره على أرضه.



قانون أساس (إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي)

إعداد - المحامي نائل الحوح

يشكل قانون القومية المرحلة الثانية للحلم الصهيوني ، حيث كانت المرحلة الأولى وفق إعلان استقلال إسرائيليه إقامة دولة إسرائيل ، وجاء هذا القانون ليعلن عن تأسيس مملكة إسرائيل في هذه المرحلة وصولا إلى إسرائيل العظمى في المستقبل ولعله المستقبل القريب .

ولاستيعاب هذا القانون وفهمه لابد من استحضار بعض التجارب العالمية للكيانات العنصرية الاحلالية، لأنها كانت الموجه للفكر الصهيوني،وكذلك لابد من استحضار الفكر الصهيوني والثقافة الصهيونية والدينية المختلقة من الحركة الصهيونية حيث :

١. عند انطلاق الحركة الصهيونية وبدء تجسيد دولة إسرائيل رفعت الحركة شعار "عائدون إلى صهيون" ، وبقي هذا الشعار إلى وقت تقديم إسرائيل طلب الانضمام إلى الأمم المتحدة، وكان في وقتها خلاف بين قيادة الحركة حول تسمية الدولة ما بين إسرائيل أو صهيون ، في اللحظة الأخيرة كلفت جولدامائير أن تقدم الطلب للأمم المتحدة باسم إسرائيل خوفا من اعتراض المجتمع الدولي على كلمة صهيون وانتباهه إلى هدف إقامة الدولة. إلا ان اسم صهيون هو الموجه وهو ضمير الحركة الصهيونية لإقامة دولة صهيون في المستقبل لبني إسرائيل ،باعتبارهم النخبة التي خلقها الله وأن بني أدم وهم غير الصهاينة وهم المنبوذون أو الغرباء (جوييم).

٢. ومما يُسهل فهم واستيعاب الفكر الصهيوني ما جاء في وعد الحكومة البريطانية بإقامة الدولة لليهود ، والذي عرف و اشتهر باسم وعد بلفور،هذا الوعد الذي أسس على الفكر الصهيوني سابق الذكر والذي جاء فيه (تنظر حكومة صاحبة الجلالة بعين العطف إلى إقامة وطن قومي للشعب اليهودي) ، دون الانتقاص من الحقوق المدنية والدينية لغير اليهود المقيمين في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلد أخر ، بمعنى أن هذا الوعد تحدث عن وطن للشعب اليهودي وحفظ لهم الحقوق السياسية، بينما حرم المقيمين في فلسطين من الحقوق السياسية واعتبرهم أصحاب حق الإقامة فقط ولا يعتبرهم مواطنين، كما حفظ لليهود حقوقهم السياسية في جميع دول العالم بما في ذلك ازدواجية الجنسية، كما تضمن هذا الوعد أن الدولة تقام على الأراضي الفلسطينية دون أن يحدد هذه الأراضي .

٣. كانت الحركة الصهيونية جزءا لا يتجرأ من الاستعمار الغربي في أمريكا الشمالية ، وكانت هذه التجربة مُوجهاً للحركة الصهيونية في إجراءاتها للوصول إلى أهدافها النهائية على مراحل ،مُذكرين ومستحضرين هذه التجربة بأن السكان الأصليينَ لأمريكا مارسوَا نضالهم ضد الاستعمار الغربي ٤٠٠ عام تم خلالها ممارسة الت الترانسفير ضدهم ، وكذلك التصفيات الجسدية وصولا إلى إذابتهم كشعب إلى أن انتهى نضالهم بعد أن أصبحوا أقلية من السكان تم منحهم حق المواطنة في أمريكا الشمالية ودمجهم في المجتمع الأمريكي ، وهذه التجربة مُوجه أساسي للحركة الصهيونية مع فارق أن الحركة الصهيونية و إسرائيل فيما بعد لم تعترف للمواطنين العرب الفلسطينيين حق المواطنة واعتبرتهم سكاناً فقط.

٤. ولعل تجربة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا مُوجه أساساً أيضا لآليات تطبيق وتنفيذ الفكر الصهيوني،وقد ظهرت فكرة التمييز العنصري لدى إسرائيل في تجميع السكان الفلسطينيين في تجمعات سكانية عنصرية،حيث قُسم الوطن الفلسطيني إلى عدة أقسام أولها القدس وانتزعت قانونيا وسياسيا من أراضي الضفة الغربية وضمت لإسرائيل أرضاً وسكاناً ، وجاء قانون القومية ليعيد تقسيم فلسطين (الضفة الغربية) إلى قسمين القدس والتجمعات السكانية الأخرى في المدن الرئيسية مع السيطرة على المناطق الأخرى .

بعد هذا التقديم لا بد من تعريف بعض المصطلحات المستخدمة في القوانين الإنسانية وصولا إلى تحليل مناقضة قانون القومية للمفاهيم الإنسانية .

تعريف الدولة القومية : منطقة جغرافية تتميز بأنها تستمد شرعيتها السياسية من تمثيلها أمة أو قومية مستقلة وذات سيادة ، والدولة القومية بهذا المفهوم هي كيان ثقافي واثني يندمج فيها الجيوسياسي مع الثقافي والاثني .

تعريف الأمة : هي إحساس بالإثنية المشتركة وتشمل مواطني الدولة القومية ومن هم في الشتات .

الهدف من قانون القومية وأثاره

مارست إسرائيل منذ تأسيسها سياسات عنصرية استقرت كأعراف وجاء قانون القومية ليقنن هذه الأعراف والسياسات الصهيونية بهدف :

١- استباق ما عرف وسمي بصفقة القرن وتجاوزها قبل الإعلان عنها ، بحيث أسس هذا القانون لمبادئ وأفكار لا يمكن لأي حكومة التراجع عنها أو التوقيع على أية اتفاقيات تناقض أحكامه، بل أبعد من ذلك وإذا ما ذهبت أي حكومة إلى توقيع أي اتفاق سياسي مع الفلسطينيين يتناقض مع القانون الأساس فإن المحكمة العليا في إسرائيل سوف تقوم بإلغائه لتعارضه مع القانون الأساس ، وما يؤكد هذا المفهوم أنه لم يصدر أي تصريح عن أي مسؤول إسرائيلي بتأييد صفقة القرن .

٢- حرمان الشعب الفلسطيني في الداخل وفي الشتات من كافة حقوقه السياسية قانونيا بما في ذلك حق العودة.

٣- تكريس السياسات العنصرية الواقعية .

٤- استباق محكمة العدل العليا وتحديد مرجعياتها من بالمرجعيات الصهيونية والثقافية والدينية والإثنية .

٥- تحديد حدود دولة إسرائيل العظمى المستقبلية .

أثر قانون القومية على حقوق الشعب الفلسطيني

وقد ترك هذا القانون أثرا مباشرا على الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده حيث :

- حَرم المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية بما فيها القدس و داخل الخط الأخضر من حق المواطنة، حيث غاب عن هذا القانون مصطلحي الديمقراطية والمساواة،وبذلك وعلى وجه الخصوص حرم فلسطينيي الداخل من حق المواطنة داخل دولة إسرائيل صراحة على أن الدولة هي لليهود فقط وهم المواطنون وأصحاب الحق بالمواطنة، وحرمهم من حقوقهم السياسية والثقافية بما في ذلك لغتهم العربية.
- حرم الشعب الفلسطيني في الشتات من حق العودة .
- اعتبر المواطن الفلسطيني في الضفة الغربية من السكان.
- اعتبر أن أرض فلسطين كل فلسطين وجوارها ما بين البحرين أرض يهودية تمهيدا للوصول إلى إسرائيل العظمى .
- حفظ القانون لكل من هو يهودي حق المواطنة في إسرائيل.

نص القانون

.قانون أساس: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي

المبادئ الأساسية

١- أ-أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وفيها قامت دولة إسرائيل.

ب- دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وفيها يقوم بممارسة حقه الطبيعي والثقافي والديني والتاريخي لتقرير المصير.

ج-ممارسة حق تقرير المصير في دولة إسرائيل حصرية للشعب اليهودي.

٢- رموز الدولة:

أ- أسم الدولة "دولة إسرائيل.

ب- علم الدولة أبيض وعليه خطان أزرقان وفي وسطه نجمة داوود زرقاء. ت -شعار الدولة هو الشمعدان السباعي، وعلى جنبيه غصنا زيتون، وكلمة إسرائيل تحته.

ث -النشيد الوطني للدولة هو نشيد "هتكفا.

ج-تفاصيل رموز الدولة تحدد في القانون.

٣- عاصمة الدولة :القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل.

٤- اللغة:

أ- اللغة العبرية هي لغة الدولة.

ب- اللغة العربية لها مكانة خاصة في الدولة ; تنظيم استعمال اللغة العربية في المؤسسات الرسمية أو في التوجه إليها يكون بموجب القانون .

ت- لا يمس المذكور في هذا البند بالمكانة الممنوحة فعليًا للغة العربية

٥- لمّ الشتات : تكون الدولة مفتوحة أمام قدوم اليهود ولمّ الشتات.

٦- العلاقة مع الشعب اليهودي :

أ- تهتم الدولة بالمحافظة على سلامة أبناء الشعب اليهودي ومواطنيها، الذين تواجههم مشاكل بسبب كونهم يهودًا أو مواطنين في الدولة.



ب- تعمل الدولة في الشتات للمحافظة على العلاقة بين الدولة وأبناء الشعب اليهودي

ت-تعمل الدولة على المحافظة على الميراث الثقافي والتاريخي والديني اليهودي لدى يهود الشتات

٧- الاستيطان اليهودي :تعتبر الدولة تطوير الاستيطان اليهودي قيمة قومية، وتعمل لأجل تشجيعه ودعم إقامته وتثبيته. التقويم الرسمي

٨- التقويم العبري هو التقويم الرسمي للدولة، وإلى جانبه يكون التقويم الميلادي تقويماً رسمياً.

٩- يوم الاستقلال ويوم الذكرى :

أ- يوم الاستقلال هو العيد القومي الرسمي للدولة

ب- يوم ذكرى الجنود الذين سقطوا في معارك إسرائيل ويوم ذكرى الكارثة والبطولة هما يوما الذكرى الرسميين للدولة

١٠- أيام الراحة والعطل :

يوم السبت وأعياد الشعب اليهودي هي أيام العطلة الثابتة في الدولة. لدى غير اليهود الحق في أيام عطلة في أعيادهم، وتفاصيل ذلك تحدد في القانون

١١- نفاذ القانون أي تغيير في هذا القانون يستلزم أغلبية مطلقة من أعضاء الكنيست .

التعليق على القانون

١- قانون أساس : هو القانون الرئيسي أو القانون الأساسي أو القانون التنظيمي أو القانون الأولي وإحدى صور تطوراته هو القانون الدستوري ، ويعتبر قانون الأساس هو المنشئ للكيان السياسي ويؤسس له وعند تطوير هذا القانون يسمى الدستور ، والدستور حسب المبادئ القانونية والإنسانية هو تنظيم الهيكل الرئيسي للكيان أو الدولة وتحديد علاقات سلطات الدولة واختصاصات كل منها وحدودها وما يتضمن الحقوق المدنية والسياسية لمواطنيها .

وكون هذا القانون قد حمل عنوان الأساس فلا يمكن اعتباره الدستور بل هو القانون الأم ومرجعية أي دستور أو قانون يصدر بعده وبمعنى أخر فإن القانون الأساس هو العقد الاجتماعي للشعب اليهودي ما بين الفكرة والتطبيق .

٢- ارض إسرائيل : هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي وفيها قامت دولة إسرائيل، ووفق المفهوم الصهيوني فإن إسرائيل هي أرض الميعاد وهي أرض يشوع والتي تمتد من نهر مصر (النيل) إلى نهر الفرات (العراق)، وهي تقع شرق تركيا وتشمل سوريا ولبنان وأجزاء من العراق وسيناء . وعلى هذه الأرض قامت إسرائيل إشارة إلى إسرائيل القديمة حسب الإدعاء الإسرائيلي (مملكة إسرائيل) .

٣- دولة إسرائيل :هي الدولة القومية للشعب اليهودي وفيها يقوم بممارسة حقه الطبيعي الثقافي والديني في تقرير المصير ، أي أن هذه الدولة ينحصر حق المواطنة فيها لكل من هو يهودي سواء كان يقيم فيها أو في الشتات .

٤- الدولة القومية : تعرف الدولة القومية بأنها الدولة الاثنية على الأرض التاريخية للأمة اليهودية ، وهي تقوم على أسس ثقافية وعقائدية اثنية يندمج فيها الجيوسياسي مع الثقافي أي الأرض والتاريخ والثقافة،وهي مرجعيات تاريخية ملزمة للمحكمة العليا الإسرائيلية عند نظر أي دعوى تتعلق في معنى القومية أو الأرض أو حق المواطنة .

٥- حق تقرير المصير: وقد ربط القانون الأساسي حق تقرير المصير بالقومية اليهودية ومنح السلطة المطلقة للشعب

اليهودي بان يقرر شكل السلطات التي يريدها وطريقة تحقيقها بشكل حر وبدون أي تدخل خارجي، بمعنى أن تعارض أي قانون لدولة إسرائيل مع أي اتفاقية أو قانون دولي فإن القانون الإسرائيلي هو واجب النفاذ .

وحصر القانون حق تقرير المصير في الدولة للشعب اليهودي بمعنى أن المواطنين الفلسطينيين ليسو شركاء وليس لهم حق تقرير المصير، ومن أثار هذا القانون أن الفلسطينيين داخل الخط الأخضر ليس لهم الحق بالمشاركة السياسية أو القانونية عند إصدار أي قانون له علاقة بتقرير المصير أو ناتج عن فكر ثقافي وإثني صهيوني، بمعنى تحديد السلطة التشريعية للنواب العرب في الكنيست الإسرائيلي .

٦- الحق الطبيعي الثقافي والديني :أظهر القانون بجلاء بأن السلطات الثلاث في الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية ملزمة بإتباع التراث الثقافي والديني للشعب اليهودي، وهي فوق القوانين، ومن المتفق عليه ان المفهوم الثقافي أوسع من المفهوم الديني ويندرج تحته ثقافة الأفراد والجماعات والأعراف الفكرية الصهيونية ،

٧- الدولة دولة إسرائيل : نص القانون على أن مرجعية الدولة و حدودها وسلطاتها يُفسر حسب المفاهيم الدينية والثقافية للشعب اليهودي .

٨- علم الدولة :علم الدولة أبيض وعليه خطان أزرقان وفي وسطه نجمة داوود، ورمزية العلم تشير إلى حدود دولة إسرائيل حسب المفهوم الثقافي والديني (مملكة صهيون)، بحيث أن الخطين الأزرقين يشيران إلى النهرين ونجمة داوود تشير إلى خاتم سليمان ودرع داوود .

٩- شعار الدولة :هو الشمعدان السباعي وعليه غصنا زيتون وكلمة إسرائيل، ويشير إلى أرض صهيون كاملة، وهو الشمعدان المقدس لداوود الذي ينير للفكر الصهيوني اليهودي وينشره حول العالم ويستمد نوره من زيت الزيتون.

١٠- النشيد الوطني هتكفا :وهو الأمل لصهيون والعودة إلى أرض الأجداد وأرض داوود ولا ينتهي هذا الأمل إلا بعودة أخر يهودي ليكون الصهاينة أحرارا في أرض صهيون .

١١- عاصمة الدولة :القدس الكاملة الموحدة هي عاصمة إسرائيل وهي تشمل القدس الشرقية والغربية أي إلغاء الخط الأخضر الذي كان يقسم المدينة إلى قسمين وتوسيع مساحة القدس لتصبح ٨٥٠ كيلو متراً مربعاً ما يشكل ١٦٪ من أراضي الضفة الغربية، وبهذا المفهوم استبقت إسرائيل صفقة القرن التي كانت مساحة القدس قبل إصدار هذا القانون ١٢٠ كيلو متراً مربعاً .

١٢- اللغة العبرية :هي لغة الدولة و للغة العربية مكانة خاصة ينظم استعمالها في المؤسسات الرسمية أو التوجه إليها بقانون، بمعنى أن هذا القانون أجل مستقبل اللغة العربية لحين صدور قانون مستقبلا لا يتعارض مع الأفكار الأساسية للحركة الصهيونية، وهي خطوة أولى ستلحقها خطوات لإلغاء اللغة العربية وتهميشها على طريق إبادة الشعب العربي الفلسطيني ومقاوماته الثقافية من أرض دولة إسرائيل .

١٣- لم الشتات :تكون الدولة مفتوحة أمام قدوم اليهود ولَم الشتات،وهو مبدأ يهدف إلى تحقيق الأمل وتجميع اليهود حسب مفهوم الهتيكفا وهي لليهود حصريا دون غيرهم .

١٤- العلاقة مع الشعب اليهودي :تهتم الدولة بالمحافظة على سلامة أبناء الشعب اليهودي ومواطنيها (اليهود) الذين تواجههم مشاكل بسبب كونهم يهوداً أو مواطنين في الدولة ، وبذلك أعطى هذا القانون لإسرائيل سلطات أبعد من حدودها لمتابعة شؤون اليهود خارج حدود دولة صهيون ، وقد حرم هذا النص المواطنين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر من حقهم بمتابعة شؤونهم خارج دولة إسرائيل .

١٥- الاستيطان : تعتبر الدولة تطوير استيطان اليهود قيمة قومية وتعمل على تشجيعه ودعم إقامته رسميا ، ويلاحظ أن هذا النص لم يحدد الجغرافيا التي يتم فيها تشجيع الاستيطان ودعمه، بمعنى أن الاستيطان حق لليهود داخل أراضي إسرائيل الحالية بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة و (القدس) ويتسع ليشمل أرض صهيون أي الاستيطان بالدول العربية الأخرى ومرحلياً ولو عن طريق الاستثمار .

١٦- صدور القانون ونفاذه :صدر القانون الأساسي بالأغلبية العادية (غالبية ٦٢ عضواً من أصل ١٢٠) وهم أعضاء الكنيست، ولا يمكن تعديله إلا بالأغلبية المطلقة أي ثلثي أعضاء الكنيست وهو بذلك خالف الأعراف التاريخية لإصدار القوانين الأساسية أو الدساتير التي لا تصدر إلا بغالبية الأعضاء المطلقة ولا تعد إلا بنفس الغالبية .

خلاصة :إن قانون القومية هذا قانون وجودي بالنسبة للشعب الفلسطيني وعلى الشعب الفلسطيني أن يقف صفا واحدا لمقاومة هذا القانون لأنه نقل النزاع إلى نزاع حول وجود الفلسطينيين على أرض فلسطين، واعتبرهم سكانا واعتبر الأرض ارض إسرائيل وأثبت المقولة بأن صراعنا مع الحركة الصهيونية صراع وجود وليس صراع حدود مع وجود بعض الاختلافات بين وجهات النظر الفلسطينية خاصة داخل الخط الأخضر، حيث أن الغالبية داخل الخط الأخضر كان اعتراضها على الديمقراطية وحق المساواة والمشاركة في حق تقرير المصير داخل دولة إسرائيل .

وبهذه المناسبة لا بد من دراسات قانونية وسياسية ودبلوماسية لتحديد أثر ونتائج قانون القومية على :

١- اتفاقية اوسلو وكافة الاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني .

٢- أثر القانون على قرارات الأمم المتحدة والجمعية العامة والمنظمات التابعة لها والمتعلقة بفلسطين .

٣- أثر هذا القانون على دول الإقليم خاصة الدول العربية والإسلامية .



المقاومة الشعبية ... ارادة صمود وتحدٍ

د . واصل ابو يوسف
الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية
عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

جسدت المقاومة الشعبية الفلسطينية التي انطلقت منذ قرن تقريبا إرادة صمود وتحد لشعبنا أمام محاولات الاقتلاع والتهجير وفرض الوقائع الاحتلالية على الأرض آخذين بالاعتبار إنها إحدى الوسائل الهامة لنضال الشعوب الواقعة تحت الاستعمار والاحتلال دون التخلي عن استخدام كل إشكال المقاومة بما فيها الكفاح المسلح .

ولاشك إن مقاومة ونضال شعبنا مستمرة منذ الغزو الصهيوني لأرضنا وتكثيف الهجرة اليهودية ومصادرة الأراضي ألا انه يمكن التوقف أمام مفاصل رئيسة في تاريخ هذه المقاومة بدءا من انتفاضة النبي موسى عام ١٩٢٠ وانتفاضة ١٩٢٩ لتصل الى الإضراب العام عام ١٩٣٦ وصولا اليوم الأرض الخالد في الثلاثين من آذار ١٩٧٦ اثر قيام الاحتلال بمصادرة ألاف الدونمات في الداخل الفلسطيني ، شكلت جلها تراكمات نوعية أدت لقيام الانتفاضة الأولى ١٩٨٧ (انتفاضة الحجارة) ثم إلى انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ عندما اقتحم شارون آنذاك المسجد الأقصى المبارك .

وفي هذا السياق لا بد من الحديث عن الفعل المشترك في مسيرة المقاومة الشعبية المتمثلة في التظاهر والاحتجاجات والمسيرات والإضراب وإحياء المناسبات الوطنية والدينية في الأماكن المهددة بالمصادرة والاقتلاع وخصوصية إحياء هذه المناسبات بما يتلاءم مع الظروف والأماكن التي تقام فيها .

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى حجم التضحيات الجسام من الشهداء والجرحى والأسرى في خضم هذا النضال الشعبي المتواصل إلى جانب ما يسقط من شهداء وجرحى واسري في سياق المضي باستخدام إشكال أخرى من النضال والمقاومة .

كما يجدر الإشارة إلى تحقيق انتصارات مهمة تمخضت في مجرى هذه المقاومة وخاصة المواجهات الدائمة ضد جدار الضم والفصل العنصري ومصادرة الأراضي وأيضا ضد البناء والتوسع الاستعماري الاستيطاني حيث أبقت القضية الفلسطينية على سلم جدول الأعمال بشكل دائم وربما إن هبة القدس كانت مثالا هاما على تلاءم وتكاثف جهود شعبنا في الوصول إلى النجاح بإرغام الاحتلال على إزالة البوابات الالكترونية والكاميرات وإلغاء إجراءاته الهادفة للسيطرة على المسجد الأقصى المبارك .

وفي هذا المجال لابد من التأكيد على مثالين رائدين وناجحين جربا مؤخرا على صعيد الصمود والتحدي الذي سطره أبناء شعبنا في الخان الأحمر رفضا لهدم هذا التجمع البدوي وتشريد سكانه والفعاليات الدائمة ومواجهة جرافات وجيش الاحتلال أكثر من مرة في محاولات تجريبية لهدم التجمع والمثال الأخر مسيرات العودة التي انطلقت في



الثلاثين من آذار الماضي في يوم الأرض الخالد والمستمرة حتى الان ونجاحها في تسليط الضوء على الحصار الجائر والظالم الذي يفرضه الاحتلال على شعبنا في القطاع من الجو البر والبحر والمطالبة بفك الحصار وإبقاء القضية على سلم جدول الأعمال .

كما يجدر الإشارة انه ومنذ الإعلان المشؤوم للرئيس الأمريكي ترامب عن القدس عاصمة للاحتلال في اليوم السادس من ديسمبر الماضي ونقل السفارة في يوم نكبة شعبنا في الرابع عشر من أيار واستمرار إعلانه حربه المفتوحة ضد شعبنا على صعيد ما يسمى صفقة القرن التي تهدف لتصفية القضية الفلسطينية على صعيد القدس عاصمة دولتنا وشطب حق عودة اللاجئين وغض النظر عن البناء والتوسع الاستعماري الاستيطاني وتصعيد عدوانه وجرائم الاحتلال وحمايته من مغبة مساءلته أمام ارتكابه جرائمه المتواصلة وخاصة ما جرى مؤخرا من استهداف لأبناء وبنات شعبنا ومراسلي الإعلام والعاملين في الخدمات الصحية في إطار مسيرات العودة مترافقا مع الاستهتار بحياة أبناء شعبنا من خلال إطلاق الرصاص الحي بهدف القتل وسقوط عدد كبير في إطار هذه الفعاليات .

بناء على ما سبق وفي ظل انسداد الأفق السياسي والتصعيد العدواني الأمريكي والاحتلال بعد إقرار العديد من القوانين العنصرية وفي مقدمتها إقرار قانون ما يسمى بالقومية لابد من الاستمرار في إبقاء قضيتنا حية وإمام إطراف المجتمع الدولي من خلال تكثيف فعالياتنا المقاومة في إطار المقاومة الشعبية التي أصبحت نقطة توافق بين جميع أبناء شعبنا وقواه الوطنية والإسلامية ، الأمر الذي يتطلب توفير كل الإمكانيات العملية للمشاركة الواسعة في هذه الفعاليات باعتبارها نواة استراتيجية وطنية جامعة تأخذ بعين الاعتبار أهمية استمراريتها وزيادة زخمها لتشكل أيضا ثقافة وطنية جامعة كونها احد الإشكال الخلاقة من المقاومة الشعبية لمواجهة جيش الاحتلال والمستوطنين الاستعماريين .

وفي الختام يتعين التأكيد في سياق المقاومة الشعبية على أهمية التمسك بالمقاطعة الشاملة للاحتلال ورفض أية مسارات تطبيعية معه وتنفيذ آليات متفق عليها عليه سواء المتعلقة بمقاطعة بضائع الاحتلال وتشريع ذلك إضافة إلى الدور الشعبي ولفصائلي وأهمية دعم حركة المقاطعة الدولية BDS التي حققت نجاحات مهمة على الصعيد الدولي بفرض مقاطعة أكاديمية واقتصادية وعلى الشركات التي تتعامل مع المستوطنات الاستعمارية وفرض مقاطعة كاملة على بضائع المستوطنات .

وأخيرا عندما نتحدث عن مواجهة التحديات والمخاطر الماثلة إمام قضيتنا الوطنية لابد من الأخذ بالاعتبار ثلاث ركائز رئيسية يجب ان تتحقق في سبيل التصدي للمخططات المعادية :

١ – المساعي والجهود التي تبذل في عواصم دول المجتمع الدولي والمنظمة الدولية الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان واليونسكو وغيرها على الرغم من عدم توفر الإرادة للضغط على الاحتلال للانصياع لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ، ومن الأهمية بمكان متابعة جرائم الاحتلال وممارساته الوحشية إمام المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية .

٢ – أهمية إنهاء الانقسام الأسود واستعادة الوحدة الوطنية التي تشكل صمام الأمان لحماية المشروع الوطني الفلسطيني والحفاظ على الثوابت الفلسطينية .

٣ – فرض مقاطعة شاملة على الاحتلال ورفض أية لقاءات معه والتخلص من الاتفاقات المبرمة وخاصة اتفاق أوسلو بكل مكوناته الأمنية والاقتصادية والسياسية الذي انتهى عام ١٩٩٩ ويحاول الاحتلال الاستفادة منه بما يلبي مصالحه وتنفيذ قرارات المجلس المركزي والوطني بالتخلص من هذه الاتفاقات جميعها وسحب الاعتراف بالاحتلال الذي لا يعترف بدولتنا الفلسطينية وبقاء الرفض المستمر للموقف الأمريكي المعادي والتمسك بحقوق شعبنا المتمثلة بثوابت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا



قطاع غزة بين استحقاق المصالحة ومناورة التهدئة

بقلم: وليد العوض

يعيش شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة هذه الأيام أجواء من القلق والتوتر، تتقاذفه رؤى ومشاريع مختلفة وعلى السطح طغتْ مؤخرا تحركات ومشاورات مكثفة، منها ما هو معلن وآخر خفي تمحورت هذه بين ملفي التهدئة والمصالحة وقد باتا يشغلان ليس فقط الشارع الغزي المثقل بالألم والمعاناة بل يشغل أيضا شعبنا الفلسطيني وقيادته نظرا لما لكل منهما من اثر على مستقبل مجمل المشروع الوطني الفلسطيني ووحدته ، خاصة وان قطاعَ غزة في ظلّ محاولات تكريس الانقسام، منذ ما يزيد على أحد عشر عاما، حين سيطرت حركة حماس بالقوة المسلحة على قطاع غزة ، يعيش سلسلة من الأزمات المتراكمة التي بات من الصعب معالجتها في ظل استمرار الانقسام وآلياته التي تتحكم بمختلف مجالات الحياة في قطاع غزة؛ خلال الفترة المذكورة من عمر الانقسام تعرض قطاع غزة لثلاث حروب كبرى تكبد فيها آلاف الشهداء وعشرات آلاف من الجرحى وتدمير ما يزيد عن مئة ألف وحدة سكنية، علاوة على تدمير عشرات بل مئات المؤسسات كل ذلك تم في ظل حصار ظالم تفاقمت بسببه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية،حيث الانقطاع المستمر للكهرباء وزيادة ملوحة الماء وانعدام حرية السفر وفقدان فرص العمل وبات الآلاف من الخريجين بين خياري الهجرة أو الغرق في مستنقعات البؤس وضيق الحال، في ظل وضع تجاوزت فيه معدلات البطالة والفقر المستويات المتعارف عليها في أشد البلدان فقرا ، ما يمكن قوله هنا أن ما يعيشه أكثر من مليون فلسطيني في قطاع غزة يتمثل في كم هائل من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، التي دأبت الكثير من الدوائر على تسميتها بالأزمة الإنسانية في قطاع غزة متناسية ان ما يعيشه كل شعبنا الفلسطيني من ضنك يتمثل.

أولاً: في استمرار الاحتلال وحرمان شعبنا من حقه في الحرية والاستقلال.

ثانياً: يتمثل باستمرار الانقسام وتداعياته التي تحد من القدرة على العمل الموحد لمواجهة الاحتلال والعدوان والحصار .

يجري كل ذلك في ظل معركة مفتوحة بدأتها إدارة الرئيس الأمريكي ترامب بهدف تصفية الحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا الفلسطيني عبر ما يسمى بصفقة القرن، وبالعودة لملفي المصالحة والتهدئة، التي انشغل بهما الشارع الفلسطيني ، فقد شهد شهر آب الماضي تحركات مكثفة من أطراف دولية وإقليمية عديدة هدفت هذه التحركات للوصول إلى تهدئة في قطاع غزة ذات طابع إنساني، وهنا لا يمكن لعاقل إلا وان يلحظً بكل مسؤولية ان مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية آيلة للانهيار بفعل الاحتلال أولاً وثانياً الانقسام الذي غرسَ أنيابه في كل تفاصيلَ الحياة اليَومية للمواطنين.

إن هذا الوضع الصعب وتصاعد الاعتداءات الإسرائيلية، منذ انطلاق مسيرات العودة وسقوط ما يزيد عن مئة وثمانون شهيدًا وأكثر من خمسة عشر ألف جريح ، دفعت العديد من الدوائر والدول للبحث عن تهدئة ذات طابع إنساني، وقد وجدت هذه الأطراف لدى حركة حماس الجهة التي تسيطر على قطاع غزة استعداداً لذلك، وقد أسفرت جولات المفاوضات غير المباشرة إلى التوصل لمسودة اتفاق للتهدئة تتضمن عدة نقاط أبرزها التركيز على الجانب الإنساني وإغفال الجانب السياسي، ثم افتتاح ممر مائي يربط قطاع غزة بقبرص واستخدام مهبط للطيران من إيلات يطير باتجاه الدوحة وإسطنبول ومنها للعالم بالإضافة لاستعداد قطر لدفع فاتورة رواتب موظفي حماس واستعدادها لإقامة محطة لتوليد الطاقة الكهربائية وزيادتها من أربعة إلى تسع ساعات وزيادة مساحة الصيد لمسافة ١٢ ميلاً بحرياً ، إن هذا الاتفاق الذي تعطل في محطته الأخيرة، حيث كان مطلوبا التوقيع عليه من كافة الفصائل وهو ما لم يتحقق ،نظرا لخطورته الكبيرة التي يحملها، وأهمها الانتقال من مربع الانقسام إلى مربع الانفصال برعاية إقليمية ودولية، ما سيشكل دون شك الركيزة الأساسية لانطلاقة جديدة لصفقة القرن بعد ان تهاوت أمام ثبات موقف القيادة الفلسطينية ومعها كل شعبنا الفلسطيني ، لذلك فقد جاء الرفض قاطعاً لاتفاق التهدئة المذكور واعتبار أي بحث لملف التهدئة يتم وفقا لاتفاق ٢٠١٤ بوفد موحد تسميه منظمة التحرير وان لا يهبط أي اتفاق نحو عزل القضايا الإنسانية لشعبنا عن جوهر القضية السياسي المتمثل بالاحتلال والعدوان.

إن الإصرار على رفض السير بذاك المسار الذي حاول فرض التهدئة لتصب في طاحونة تكريس الانقسام دفع الجميع بما فيها تلك الأطراف التي لعبت دور العراب لان تدرك ان محاولات القفز فوق ملف إنهاء الانقسام وإتمام المصالحة لن تنجح ، لذلك عاد الجميع، مرة أخرى، للتأكيد على أهمية إحياء مسار المصالحة عبر استئناف الجهد المصري، فقدمت مصر أوراقاً ومقترحات استندت إلى ما تم الاتفاق عليه وفي هذا المجال يمكن القول ان ما قدمته مصر يندرج في إطار الآليات التنفيذية لما اتفق عليه سابقا ويبدو، حتى هذه اللحظة، ان الردود التي جاءت من حركتي فتح وحماس لم تلب متطلبات التفاؤل الواجبة لعودة عجلة المصالحة للدوران، خاصةً وان الرهان ما زال لدى حركة حماس قائما لعودة الأطراف الدولية والإقليمية لتبني مسار التهدئة على حساب مسار المصالحة التي ينتظرها شعبنا لتحقيق وحدته ليس فقط لتلبية كافة الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية بل أيضا إبرام تهدئة كريمة في إطار سياسي يصون وحدة شعبنا ويحافظ على حقوقه الوطنية، ومن اجل التصدي لصفقة القرن ومفاعيلها المستمرة على الأرض.



نص قرار حماية السكان المدنيين الفلسطينيين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠١٨/٧/١٤

إن الجمعية العامة، إذ تشير إلى قراراتها ذات الصلة بقضية فلسطين.

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ذات الصلة بحماية المدنيين، بما في ذلك القرار (٧١/١٤٤) المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦، بشأن حالة البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف المعقودة في عام ١٩٤٩ المتعلقين بحماية ضحايا المنازعات المسلحة، والقرار (٧٢/١٣١) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بشأن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة، والقرار (٧٢/١٧٥) المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧، بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب.

وإذ تشير كذلك إلى تقارير الأمين العام ذات الصلة، بما في ذلك التقرير الأخير الصادر في ١٤ أيار/ مايو ٢٠١٨، بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وإذ تشير إلى جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وإذ تشير أيضا إلى البيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن في ٢٨ تموز/ يوليو ٢٠١٤.

وإذ تضع في اعتبارها الرسالة المؤرخة في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥، الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن الدولي. وإذ تشير إلى قرارات مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وكذا قراراته وبياناته الرئاسية الأخرى ذات الصلة بالموضوع. وإذ تعيد تأكيد واجب احترام وكفالة احترام القانون الدولي الإنساني في جميع الأحوال وفقا للمادة ١ من اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩

وإذ تعرب عن قلقها البالغ من تصاعد أعمال العنف ومظاهر التوتر وتدهور الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولا سيما منذ ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١٨، وعن جزعها العميق تجاه من فقدوا أرواحهم من المدنيين ومن ارتفاع عدد المصابين الذين سقطوا من بين المدنيين الفلسطينيين، وبخاصة في قطاع غزة، بما في ذلك الإصابات التي وقعت في صفوف الأطفال، من جراء أعمال القوات الإسرائيلية. وإذ تدين جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما فيها أعمال الإرهاب، وكذلك جميع أعمال الاستفزاز والتحريض والتدمير. وإذ تعيد تأكيد الحق في التجمع السلمي والتظاهر، وحرية التعبير وتكوين الجمعيات.

وإذ تؤكد الحاجة إلى بحث تدابير للمساءلة، وتشدد في هذا الصدد على أهمية كفالة إجراء تحقيقات مستقلة وشفافة وفقا للمعايير الدولية. وإذ يثير جزعها تفاقم الأزمة الإنسانية الخطيرة في قطاع غزة، وتشدد على ضرورة التوصل إلى حل دائم لهذه الأزمة بما يتماشى مع القانون الدولي. وإذ تؤكد أن النزاع المسلح يؤثر بشكل خاص في النساء والأطفال، بمن فيهم اللاجئون والمشردون، وفي غيرهم من المدنيين الذين قد يعانون من أوجه ضعف محددة، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة والمسنون، وإذ تؤكد ضرورة قيام مجلس الأمن والدول الأعضاء بزيادة تعزيز حماية المدنيين.

وإذ تشير إلى أن التوصل إلى حل دائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني لا يمكن أن يتم إلا بالوسائل السلمية وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة المتخذة بهذا الشأن



ومن خلال مفاوضات مباشرة ذات مصداقية. وإذ تؤكد أن قطاع غزة يشكل جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧.

وإذ تعيد تأكيد حق جميع دول المنطقة في العيش في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا:-

١. تدعو إلى الاحترام التام من قبَل جميع الأطراف للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك ما يتعلق بحماية السكان المدنيين، وتكرر تأكيد ضرورة اتخاذ الخطوات المناسبة لكفالة سلامة المدنيين ورفاههم وتأمين حمايتهم، وضمان المساءلة عن جميع الانتهاكات.

٢. تشجب أي استخدام من جانب القوات الإسرائيلية للقوة بشكل مفرط وغير متناسب وعشوائي ضد المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وبخاصة في قطاع غزة، ويشمل ذلك استخدامها الذخيرة الحية ضد المتظاهرين المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وضد الأفراد الطبيين والصحافيين، وتعرب عن قلقها البالغ إزاء الخسائر في أرواح الأبرياء.

٣. تطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تمتنع عن القيام بمثل تلك الأعمال وأن تتقيد تقيدا تاما بالالتزامات والمسؤوليات القانونية الواقعة على عاتقها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩.

٤. تشجب أي أعمال من شأنها أن تثير العنف وتعرض أرواح المدنيين للخطر، وتدعو جميع الجهات الفاعلة إلى كفالة الحفاظ على الطابع السلمي للاحتجاجات.

٥. تشجب أيضا إطلاق القذائف من قطاع غزة صوب مناطق مدنية إسرائيلية.

٦. تدعو إلى اتخاذ خطوات عاجلة لكفالة وقف فوري ودائم لإطلاق النار يتم التقيد به تماما.

٧. تدعو أيضا إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والهدوء من قبل جميع الأطراف، وتؤكد ضرورة اتخاذ تدابير فورية وملموسة لتحقيق استقرار الوضع وعكس الاتجاهات السلبية على أرض الواقع.

٨. تؤكد ضرورة التصدي لحالات النزاع المسلح التي يستهدف فيها المدنيون أو يعرقل فيها عمدا وصول المساعدة الإنسانية إلى المدنيين، بسبل تشمل النظر في التدابير المناسبة التي يمكن أن تتخذ وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

٩. تدعو إلى النظر في التدابير اللازمة لضمان سلامة وحماية السكان المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في قطاع غزة.

١٠. تدعو أيضا إلى اتخاذ خطوات فورية من أجل إنهاء سياسة الإغلاق والقيود التي تفرضها إسرائيل على حركة التنقل والوصول إلى قطاع غزة والخروج منه، بما في ذلك عن طريق فتح معابر قطاع غزة بشكل مستمر من أجل مرور المعونة الإنسانية والسلع التجارية والأشخاص وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك ما يتعلق منه بالمتطلبات الأمنية المشروعة.

١١. طالب جميع الأطراف بالتعاون مع الأفراد العاملين في مجال المساعدة الطبية والإنسانية من أجل إتاحة وتيسير الوصول دون عوائق إلى السكان المدنيين، وتدعو إلى وقف جميع أشكال العنف والتخويف الموجهة ضد موظفي المساعدة الطبية والإنسانية.

١٢. تحث على توفير المساعدة الإنسانية الفورية دون عوائق للسكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، مع مراعاة الاحتياجات الحاسمة المتعلقة بالمواد الطبية والأغذية



والمياه والوقود، وتحث على زيادة الدعم المقدم إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، اعترافا منها بالدور الحيوي الذي تضطلع به الوكالة، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، في توفير المساعدة الإنسانية والمساعدة في حالات الطوارئ، ولا سيما في قطاع غزة

١٣. تشجع على اتخاذ خطوات ملموسة صوب تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين، بما في ذلك دعم جهود الوساطة التي تبذلها مصر، وخطوات محددة نحو إعادة توحيد قطاع غزة والضفة الغربية تحت السلطة الفلسطينية الشرعية وكفالة سير أعمالها على نحو فعال في قطاع غزة.

١٤. ترحب بانخراط الأمين العام ومنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وتحثهما على مواصلته من أجل تقديم المساعدة، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، للجهود المبذولة في سبيل الخفض الفوري للتوتر الذي يشوب الوضع، والتصدي على نحو عاجل للاحتياجات القائمة في مجال البنية التحتية والمساعدة الإنسانية والتنمية الاقتصادية، بما في ذلك عن طريق تنفيذ المشاريع التي تقرُّها لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني.

١٥. تطلب إلى الأمين العام أن يدرس الوضع الراهن وأن يقدم تقريرا خطيا في أقرب وقت ممكن، وفي أجل أقصاه ٦٠ يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار، يتضمن، في جملة أمور، مقترحاته بشأن سبل ووسائل كفالة سلامة السكان المدنيين الفلسطينيين وتمتعهم بالحماية والرفاه تحت الاحتلال الإسرائيلي، تشمل، في جملة أمور، توصيات تتعلق بآلية دولية للحماية.

١٦. تدعو إلى بذل جهود متجددة وعاجلة تفضي إلى تهيئة الظروف اللازمة لإجراء مفاوضات ذات مصداقية بشأن جميع مسائل الوضع النهائي من أجل وضع حد، دون تأخير، للاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧ والتوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم استنادا إلى الرؤية المتمثلة في منطقة تعيش فيها دولتان ديمقراطيتان، هما إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع، ومرجعيات مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية على النحو الذي يدعو إليه قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦ وقرارات المجلس الأخرى ذات الصلة بالموضوع.

١٧. تقرر رفع الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة مؤقتا، والإذن لرئيس الجمعية العامة في أحدث دوراتها باستئناف انعقاد الدورة الاستثنائية بناء على طلب من الدول الأعضاء.

الزعنون: قرار الحماية الدولية انتصار لشعبنا وهزيمة جديدة لأمريكا وإسرائيل

اعتبر المجلس الوطني الفلسطيني تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني انتصارا للحق والقانون الدولي وهزيمة جديدة لأمريكا وإسرائيل رغم محاولاتهما المستميتة لمنع صدور هذا القرار.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني في تصريح صحفي لرئيسه سليم الزعنون في ١٤-٧-٢٠١٨أن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ١٢٠ دولة ومعارضة ٨ دول يؤكد صحوة الضمير العالمي في وجه غطرسة الإدارة الأمريكية وإسرائيل وفي وجه الظلم والعدوان، ويؤكد الرفض الدولي لعنصرية الاحتلال وانتهاكاته المستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني أن الحل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط هو بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها مدينة القدس على حدود الرابع من حزيران من العام ١٩٦٧.

وتوجه المجلس الوطني الفلسطيني بالشكر للدول التي صوتت لصالح حماية شعبنا من بطش وارهاب الاحتلال الإسرائيلي وعلى رأسها الدول العربية والإسلامية والأصدقاء من دول العالم وبشكل خاص شجاعة الدول التي رفضت الابتزاز والضغوط الأمريكية لثنيها عن مواقفها المبدئية المناصرة للقضية الفلسطينية.



الحماية الدولية إنتصار برسم المتابعة

د. كمال قبعه
أستاذ القانون الدولي

خاضت الدبلوماسية الفلسطينية نضالاً عنيداً وتراكمياً، من أجل حصول الشعب الفلسطيني على الحماية الدولية من الجرائم التي ترتكبها إسرائيل بحقه. وقد تتوجت الجهود في مضمار إستراتيجية تدويل القضية، وإعادتها إلى منشأها في الأمم المتحدة، وتحميل دول المنظومة الدولية المسؤوليات الواجبة عليهم، بموجب مبادئ وقواعد القانون الدولي وأحكام وقرارات الشرعية الدولية، بإنتزاع قرار يقضي ببسط الحماية الدولية على الشعب العربي الفلسطيني. وقد واجهت تلك المساعي والجهود عقبات طوال

العشرات من السنين، تمثلت بالإنحياز والإستخدام غير المسؤول لحق النقض/ الفيتو من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

وقد جاءت المجزرة الرهيبة ضد المدنيين العزل من أبناء شعبنا على حدود قطاع غزة، بمناسبة يوم الأرض الموافق الثلاثين من آذار كل عام، راح ضحيتها ١٨ فلسطينيا برصاص السلطة القائمة بالاحتلال، بالإضافة لجرح أكثر من ١٥٠٠ فلسطيني أخر، بمن فيهم أكثر من ٧٥٠ فلسطينيا أصيبوا بالرصاص الحي، و ١٤٨ أصيبوا بأعيرة نارية مغلفة بالمطاط، إضافة إلى إصابة المئات من المدنيين الفلسطينيين جراء الغاز المسيل للدموع الذي أطلقته الطائرات بدون طيار وقنابل الارتجاج وغيرها من الأسلحة الإسرائيلية الفتاكة؛ لتكون مدخلاً لإعادة طرح إلحاحية الحماية الدولية. وتكرر ذات المشهد كل يوم جمعة منذ ذلك التاريخ، بحيث أصبح عدد الشهداء ١٧٨ شهيداً و ١٩١٣٩ جريحاً حتى كتابة هذه الأسطر.

وفي كلمة قصيرة مساء يوم مجزرة مسيرة العودة في قطاع غزة، قال الرئيس محمود عباس: "كلفت مندوب دولة فلسطين لإجراء الاتصالات مع أعضاء مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، لاتخاذ الإجراءات الفورية والضرورية لحماية شعبنا"، وقال: "إن سقوط هذا العدد من الشهداء في مظاهرات سلمية يؤكّد وجوب توفير الحماية الدولية". وصرح السفير الفلسطيني في الأمم المتحدة رياض منصور، بالقول: «إننا نطلب من مجلس الأمن أن يأخذ قضية تقديم الحماية الدولية للفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال على محمل الجد، وعلى المجتمع الدولي اتخاذ الخطوات اللازمة لتقديم الحماية للشعب الفلسطيني.

حماية أمريكية للإحتلال

وقد كانت ردود الفعل على تلك الجرائم التي لا تزال مستمرة، تتراوح ما بين الإدانة والشجب من كافة دول العالم، وما بين التغاضي بل والمؤازرة من قبل الإدارة الأمريكية. ولعل ما يجدر ذكره أن موقف الإدارة الأمريكية قد تخطى بصلفه وعنجهيته المواقف الإسرائيلية، فقد ناشدت منظمة «بتسيلم» جنود الاحتلال الإسرائيلي أن يرفضوا أوامر إطلاق النّار على المتظاهرين في غزّة، مؤكدة أن إطلاق النّار على المتظاهرين العزّل مخالف للقانون والأوامر الصادرة تستند لتعليمات مخالفة بوضوح للقانون. وأطلقت المنظّمة بتاريخ الخامس من نيسان/ أبريل الماضي، حملة تحت عنوان "آسف أيّها القائد لن أطلق النّار"، تشمل الحملة إعلانات في الصحف توضح للجنود أنّ عليهم رفض إطلاق النّار على

المتظاهرين العزّل. وبعثت بتاريخ ٢٦ نيسان/ أبريل الماضي رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ناشدته فيها أن تبذل الأمم المتحدة "كلّ ما في وسعها - وأن تتحمّل كامل مسؤوليّتها - لأجل حماية أرواح الفلسطينيين وتطبيق الأحكام الدولية".

رغم كل هذا، عرقلت الولايات المتحدة الأمريكية صدور حتى مجرد بيان من مجلس الأمن الدولي، يدعو إلى إجراء تحقيق مستقل في المواجهات الإسرائيلية الفلسطينية، ويدعو لوقف استهداف إسرائيل للمتظاهرين الفلسطينيين بالقرب من الشريط الحدودي لقطاع غزة، مرتين متتاليتين بتاريخي ٣٠ آذار وكذلك ٦ نيسان ٢٠١٨؛ علماً أنهما قد حظيا بموافقة ١٤ دولة عضو في مجلس الأمن، إلا أن الولايات المتحدة رفضت حتى مجرد الانخراط ومناقشة محتوى البيان، ما أدى لتعطيل صدوره. ويقول الرئيس الأسبق لجهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية «أمان»، ومدير معهد دراسات الأمن القومي بهذا الصدد أنه "لولا وقوف الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل لكانت لجنة تحقيق من الأمم المتحدة في طريقها إلى فحص الأحداث. مرة أخرى تجسد الضعف الأساس والعزلة لإسرائيل في ساحة الأمم المتحدة"[1]. وكتب المؤرخ في الجامعة العبرية البروفيسور دانيال بالتمان تحت عنوان "جرائم الحرب في الجيش الإسرائيلي"[2]، أن ممارسات جيش الاحتلال لها تعريف واضح ومحدد وهو «جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية»، مشيراً إلى أن جرائم الحرب ترسخت فيه منذ سنوات طويلة، ويكاد يجزم بأن هذا الجيش لن يتردد في ارتكاب جريمة تطهير عرقي لمئات آلاف الفلسطينيين إذا طلب منه ذلك».

الحماية مكون رئيس من مكونات القانون الدولي الإنساني فات بل وتنكرت الإدارة الأمريكية لمبادئ وقواعد وأحكام ناظمة في القانون الدولي التي تعتبر بأن الدولة القائمة بالاحتلال تتحمل المسؤولية عن كل تلك الجرائم المستمرة، استناداً لنص المادتين ١و٢٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ حيث يقع على مسؤوليتها التوقف الفوري عن هذه الانتهاكات ضد الفلسطينيين باعتبارهم «أهداف محمية". ويتوجب على إسرائيل تقديم التعويض المالي للأسر الفلسطينية المتضررة نتيجة هذه الانتهاكات الجسيمة. ويتحمل القادة السياسيون والعسكريون المسؤولية الجنائية إستناداً لنص المادتين ١٤٦و١٤٧ من إتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ولنص المادتين ٣ و ٥٢ من اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، ولنص المادتين ٨٦ و٨٨ من البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٧٧، ولنص المادتين ٢٧ و ٢٨ من نظام المحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨، والتي بمجملها تؤكد على وجوب تقديم مقترفي تلك الجرائم للمحكمة الجنائية الدولية لإيقاع العقوبة الرادعة بحقهم، نتيجة الجرائم التي اقترفوها بحق الفلسطينيين.

ان هذه الجرائم لا تسقط بمرور الزمن أو التقادم، وفقا لاتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب و الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية لسنة ١٩٦٨، ومن واجب الدول السامية الموقعة على اتفاقيات جنيف في آب/ أغسطس عام ١٩٤٩، إتخاذ الإجراءات لضمان تطبيق الاتفاقيات ومساءلة دولة الاحتلال الإسرائيلي عن خرقها الجسيم لها، بموجب المادة الأولى المشتركة للإتفاقيات الأربعة، وتفعيل استخدام الولاية الجنائية للدول الأطراف باتفاقية جنيف الرابعة، حيث يرجع الأساس القانوني في استخدام هذه الآلية الملزمة والواجبة التطبيق والتفعيل، إلى مجموع الإلتزامات القانونية التي تضمنتها اتفاقية جنيف الرابعة وأحكام بروتوكول جنيف الأول المكمل لإتفاقيات جنيف الأربع على عاتق الدول الأطراف فيها. فهذه الالتزامات، هي تأكيد مضمون المادة الأولى من إتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على ان "تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم هذه الإتفاقية وتكفل إحترامها في جميع الأحوال"، بمعنى أنه يجب على جميع الدول الأطراف في هذه الاتفاقية ان تحترم هذه الاتفاقية. وليس هذا فحسب، بل على الدول الأطراف في هذه الاتفاقية واجب ومسؤولية العمل الفاعل والجاد، بحسب ما تراه مناسبا من تحميل أية دولة أخلت بهذه الاتفاقية على التراجع والتوقف عن ذلك. وبالنظر لكون إسرائيل دولة طرف في هذه الاتفاقية، فإن من واجب الدول الأطراف السامية فيها أن تتحرك بشكل جدي لإجبار إسرائيل على احترام هذه الاتفاقية والالتزام ببنودها وأحكامها، المتعلقة بحقوق السكان المدنيين وضمانات حمايتهم.

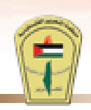
حصاد لمسيرات العودة

وتتذرع حكومة الإحتلال وشريكتها الإدارة الأمريكية بأن الشعب الفلسطيني بمسيرات العودة وكأنه يمارس « الإرهاب»، علماً بأن الجميع يشاهد بأم أعينه بأنها نشاط سلمي ومشروع وحق طبيعي وممارسة لحق قانوني كفلته مبادئ وقواعد القانون الدولي، وكذلك الأحكام القرارات الدولية طوال سبعة عقود وفي مقدمتها القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. وبذلك فإن مسيرات العودة حق طبيعي وقانوني أصيل للاجئين الفلسطينيين، مكفول في القانون الدولي والتشريعات الدولية والقرارات الأممية، وتمثل مطالبة عملية من الضحايا ذاتهم بتنفيذ أحكام القانون الدولي والقرارات المتعاقبة بشأن اللاجئين الفلسطينيين، وخاصة القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨، والذي أكد في البند ١١ على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها قسرا، وتم التأكيد عليه في أكثر من مائة وستون قراراً

---

١ عاموس يدلين، منع إنفجار قنبلة غزة في وجه إسرائيل، مباط عام عال/ الأيام ١٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٨.

٢ البروفيسور دانيال بالتمان، جرائم الحرب في الجيش الإسرائيلي، هآرتس/ موقع عرب ٤٨ بتاريخ ٦ آذار/ مارس ٢٠١٨.



صدرت عن الأمم المتحدة ومؤسساتها. وفي ظل واقع أنه وبعد مرور سبعة عقود ظل فيها هذا الحق حبيس الأقلام والأوراق، بفعل الإستخدام غير المشروع لحق النقض/ الفيتو من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة، مما أدى إلى عجز المجتمع الدولي عن حماية الشرعية وضمان تنفيذ العدالة والقرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية وأهمها ١٩٤؛ أصبح من حق اللاجئ الفلسطيني أن يسعى سلمياً إلى تذكير المجتمع الدولي، بحقه بالعودة والتعويض والتحرير وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة الوطنية الناجزة.

محاولات فلسطينية دؤوبة للحماية الدولية

تدخلت الأمم المتحدة بإرسال بعثات تابعة لها إلى مناطق النزاعات في أنحاء مختلفة من العالم، بلغت نحو ستين بعثة منذ عام ١٩٤٨، وكانت أولى المهام الخاصة بحفظ السلام التي أوعز بها مجلس الأمن لبعثة تحت إشرافه في المنطقة العربية، هي إرسال بعثة عسكرية (منظمة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة UNTSO) في حزيران/ يونيو ١٩٤٨لمراقبة اتفاق الهدنة الموقع بين إسرائيل والدول العربية التي شاركت في حرب عام ١٩٤٨، وهي لا زالت متواجدة في المنطقة بدون أي نشاط يُذكر. وطالبت منظمة التحرير الفلسطينية مراراً بحماية الشعب الفلسطيني من الجرائم التي ترتكبها إسرائيل على مدار السبعون عاماً الماضية، وتجلت تلك المطالبات إبان حصار الجيش الإسرائيلي لبيروت وكذلك في أعقاب إرتكاب إسرائيل بمشاركة مليشيات لبنانية مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا في بيروت في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٨٢. وتجددت المطالبات إبان الإنتفاضة الأولى وإطلاق رابين لسياسة "تكسير عظام الفلسطينيين؛ على أن كافة تلك المحاولات لم يتم إقرارها من قبل مجلس الأمن بسبب الإستخدام المنهجي لحق النقض/ الفيتو من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة؛ مما أدى إلى تعطيل آليات مجلس الأمن في مجال "حفظ السلم والامن الدولي"، والتي تعتبر أحد المهام الرئيسة التي تقوم بها الأمم المتحدة، وفقاً للمادة الأولى من ميثاقها. وقد خُصص الفصل السابع من الميثاق (من المادة ٣٩ إلى المادة ٥١) الإجراءات التي يجب اتخاذها في حالة وقوع نزاعات تهدد أو تخل بالسلم، وتُعطى الأولوية للطرق السلمية لإنهاء النزاع.

وبعد مجزرة الحرم الإبراهيمي أصدر مجلس الأمن الدولي في شهر مارس/ آذار للعام ١٩٩٤ القرار رقم ٩٠٤، الذي مهّد إلى إرسال قوات مراقبة دولية إلى الخليل، بعد أن تضمن في أحد بنوده الدعوة "إلى اتخاذ تدابير لضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض المحتلة تشمل، في جملة الأمور، توفير وجود دولي أو أجنبي مؤقت؛ جاء القرار بعد حوالي الشهر من وقوع مجزرة الحرم الإبراهيمي في رمضان من العام نفسه، والتي قتل فيها أكثر من ٥٠ فلسطينياً داخل الحرم وجرح المئات. وتمّ تقديم طلب ثانٍ لطلب الحماية الدولية في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤، بعدما تم تقديم الطلب الأول إثر إقدام المستوطنين المتطرفين على إحراق الفتى محمد أبو خضير حياً في القدس.

مخاض ولادة قرار الحماية الدولية

وتم تجديد طلب الحماية أكثر من مرة من خلال الرئيس الفلسطيني لدى مخاطبة الجمعية العامة دون أن تتمكن الأمم المتحدة من إعتماد ذلك بسبب الموقف الأمريكي، بل وعرقلت الولايات المتحدة الأمريكية صدور حتى مجرد بيان من مجلس الأمن الدولي، يدعو إلى إجراء تحقيق مستقل في المواجهات الإسرائيلية الفلسطينية، ويدعو لوقف استهداف إسرائيل للمتظاهرين الفلسطينيين بالقرب من الشريط الحدودي لقطاع غزة، مرتين متتاليتين بتاريخي ٣٠ آذار وكذلك ٦ نيسان ٢٠١٨؛ علماً أنهما قد حظيا بموافقة ١٤ دولة عضو في مجلس الأمن،

ولم يستطع مجلس الأمن الدولي إعتماد مشروع قرار عربي يطالب بتوفير حماية دولية للفلسطينيين في الأول من حزيران/ يونيو ٢٠١٨، بعدما استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض (الفيتو) ضد القرار، وصوتت ١٠ دول لصالح القرار، وامتنعت ٤ دول، بينما رفضت الولايات المتحدة الأمريكية القرار واستخدمت حق النقض/ الفيتو، لتظهر وكأن إسرائيل دولة مستثناة من القانون الدولي والمحاسبة والإدانة. وأصرت الولايات المتحدة على تقديم مشروع قرار بديل يقلب «رأساً على عقب» نص المشروع العربي التي تقدمت به الكويت وأجري التصويت لاحقاً على مشروع القرار الأميركي، فجاء التصويت على النص الأميركي الذي إنفردت الولايات المتحدة فقط بتأيده، فبدت معزولة ومهزومة، وما كان منها إلا إطلاق الضغوط والتهديدات والوعيد بقطع المساهمات والمساعدات التي تقدمها لبعض دول العالم.

وأنتقل الصراع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ليلة ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٨، بعد تقديم مشروع القرار المقدم من قبل تركيا والجزائر وفلسطين بشأن توفير الحماية الدولية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وهو المشروع ذاته الذي كانت الولايات المتحدة قد استخدمت حق النقض/ الفيتو ضده في مجلس الأمن الدولي. وحصل مشروع القرار على موافقة ١٢٠ دولة مقابل إعتراض ٨ دول وإمتناع ٤٥ دولة عن التصويت. ولا يخفي سبب هذا الموقف من الـ٤٥ دولة الممتنعة عن التصويت، فهي في الأغلب خشيت من التصويت بفعل الموقف الحـاد للولايات المتحدة الأمريكية من كل مخالفيها في الرأي حول أي قضية تتعلق بإسرائيل؛ ولهذا قررت بأن تمتنع عن التصويت خشية ورهبة من قوه تحكم هذا العالم بمنطق المصالح والقوة، كما أنها حتما قررت الإمتناع عن التصويت من أجل الحفاظ على مصالحها، على أن تلك الدول الممتنعة رفضت التصويت ضد مشروع القرار كما أرادت الإدارة الأمريكية.

وسعت واشنطن إلى تصويت الجمعية العامة لصالح



تعديلات أدخلتها على نص مشروع القرار، تدين بموجبها "حماس"، لكن مسعاها فشل. ورغم المحاولات المستميتة من قبل مندوبة الإدارة الأمريكية وممثل دولة الإحتلال، في ممارسة سياسة القرصنة على قوانين وأعراف الأمم المتحدة لتمرير التعديل المتناقض مع روح المشروع المقدم، إلاّ أنهما فشلا فشلاً ذريعاً.

نصوص وأحكام قرار الحماية الدولية

نص القرار على أن دول الجمعية العامة «تعرب عن قلقها البالغ من تصاعد أعمال العنف ومظاهر التوتر وتدهور الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولا سيما منذ ٣٠ مارس/آذار ٢٠١٨، وعن جزعها العميق تجاه من فقدوا أرواحهم من المدنيين ومن ارتفاع عدد المصابين الذين سقطوا من بين المدنيين الفلسطينيين، وبخاصة في قطاع غزة، بما في ذلك الإصابات التي وقعت في صفوف الأطفال، من جراء أعمال القوات الإسرائيلية». وإستطردت ديباجة القرار: «وإذ يثير جزعها تفاقم الأزمة الإنسانية الخطيرة في قطاع غزة، فإنه تؤكد على «الحاجة إلى بحث تدابير للمساءلة، وتشدد في هذا الصدد على أهمية كفالة إجراء تحقيقات مستقلة وشفافة وفقا للمعايير الدولية»، و«ضرورة قيام مجلس الأمن والدول الأعضاء بزيادة تعزيز حماية المدنيين».

وتضمن القرار سبعة عشر فقرة عاملة، أبرز ما نصت على: تأكيد ضرورة اتخاذ الخطوات المناسبة لكفالة سلامة المدنيين ورفاههم وتأمين حمايتهم، وضمان المساءلة عن جميع الانتهاكات؛ شجب أي استخدام من جانب القوات الإسرائيلية للقوة بشكل مفرط وغير متناسب وعشوائي ضد المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ مطالبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تمتنع عن القيام بمثل تلك الأعمال وأن تتقيد تقيدا تاما بالالتزامات والمسؤوليات القانونية الواقعة على عاتقها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩؛ شجب أي أعمال من شأنها أن تثير العنف وتعرض أرواح المدنيين للخطر؛ ضرورة التصدي لحالات النزاع المسلح التي يستهدف فيها المدنيون أو يعرقل فيها عمدا وصول المساعدة الإنسانية إلى المدنيين، بسبل تشمل النظر في التدابير المناسبة التي يمكن أن تتخذ وفقا لميثاق الأمم المتحدة؛ النظر في التدابير اللازمة لضمان سلامة وحماية السكان المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في قطاع غزة؛ زيادة الدعم المقدم إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، اعترافا منها بالدور الحيوي الذي تضطلع به الوكالة، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، في توفير المساعدة الإنسانية والمساعدة في حالات الطوارئ، ولا سيما في قطاع غزة؛ تطلب إلى الأمين العام أن يدرس الوضع الراهن وأن يقدم تقريرا خطيا في أقرب وقت ممكن، وفي أجل أقصاه ٦٠ يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار، يتضمن، في جملة أمور، مقترحاته بشأن سبل ووسائل كفالة سلامة السكان المدنيين الفلسطينيين وتمتعهم بالحماية والرفاه تحت الاحتلال الإسرائيلي، تشمل، في جملة أمور، توصيات تتعلق بآلية دولية للحماية.

وقد عرض الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بتاريخ ١٨ آب/ أغسطس الماضي، أربعة مقترحات تهدف إلى حماية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، مفصلاً مقترحاته في تقرير من أربعة عشر صفحة، أعدّه بناء على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتتضمن المقترحات:

- تعزيز الوجود الميداني للأمم المتحدة ورفدها بمراقبين لحقوق الإنسان وآخرين للشؤون السياسية، مكلّفين بتقييم الأوضاع في الأراضي المحتلة.
- زيادة المساعدات الإنسانية والتنموية من أجل ضمان رفاهية السكان.
- تشكيل بعثة مراقبة مدنية تنتشر في مناطق حساسة، مثل نقاط التفتيش والمعابر وقرب المستوطنات الإسرائيلية، تكون مهمتها إعداد التقارير عن مسائل الحماية.
- نشر شرطة أو قوة عسكرية بتفويض من الأمم المتحدة، تكون مهمتها توفير الحماية المادية للمدنيين الفلسطينيين.

إنجاز برسم المتابعة

يتبين من كل ما سبق بأن الحصول على قرار الحماية الدولية يشكل إنجازاً في غاية الأهمية، في سياق إستراتيجية تدويل القضية الفلسطينية، بعدما بات من المسلم به أن دولة الإحتلال لا تريد الوصول إلى تسوية، وأنها إستخدمت المفاوضات العبثية للتغطية على سياستها المنهجية بفرض الوقائع على الأرض، وإنتظرت بفارق الصبر مجئ إدارة أمريكية كإدارة ترامب وجوقته الصهيونية من المسيحيون الإفنجيليون، لتميط اللثام عن أهدافها الحقيقية التي ضمنتها في قانون القومية الإسرائيلي الذي أقر في ١٩تموز/ يوليو ٢٠١٨ بكل ما يحمله من عناصر ذات مضامين فصل عنصري/ أبرثايد واضح المعالم، وأطماع استعمارية واحتلالية.

على أن هذا الإنجاز الذي يعتبر تاريخياً ومفصلياً يحتاج إلى متابعة دؤوبة وحثيثة، ليتم تحقيق ما نصبو إليه من إقحام المنظومة الدولية فعلياً وليس بمجرد القرارات، في تطبيق آليات القانون الدولي وخاصة الإنساني تجاه دولة الإحتلال؛ الأمر الذي يحتاج إلى التمسك بإستراتيجية تدويل القضية الوطنية ووضع خطط عمل لذلك. ولعل أبرز تلك الخطط تتمثل في متابعة إنفاذ توصيات الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الحماية الدولية، وتطويرها والبحث عن آليات تنفيذها.

أمريكا اللاتينية والجاليات الفلسطينية - لمحة تاريخية

إعداد: عماد مطير
مسؤول دائرة تواصل الكوبلاك مع فلسطين

يعود الحضور الفلسطيني في أمريكا اللاتينية إلى العام ١٨٥١ حيث هاجر إلى البرازيل القس الفلسطيني حنا خليل مرقص من بيت لحم وتبعه أخوان آخران من آل زكريا إلى البرازيل ومن بعدهم بدأت الهجرة الفلسطينية إلى جواتيمالا وتشيلي وفنزويلا والمكسيك وهندوراس و كولومبيا والبيرو والسلفادور وبنما والإكوادور والأرجنتين والى كافة دول القارة.

وكانت الهجرة الفلسطينية تزداد بشكل ملحوظ مع كل عدوان على فلسطين فمع الحكم العثماني هاجر كم كبير من الفلسطينيين إلى القارة بجوازات سفر تركية ما أعطى الفلسطيني لقب التركي في القارة (توركو) وأيضا مع الانتداب البريطاني لفلسطين وازدادت الهجرة للقارة مع الاحتلال الصهيوني لفلسطين في العام ١٩٤٨ والعام ١٩٦٧ .

عدد الفلسطينيين في القارة

يبلغ عدد الفلسطينيين المسجلين حاليا في القارة أكثر من مليون فلسطيني بالإضافة لما يقارب المائتي ألف غير مسجلين من أحفاد الفلسطينيين في القارة موزعين على دول القارة والعدد الأكبر على التولي في تشيلي ويليه هندوراس وكولومبيا وفنزويلا والبرازيل والسلفادور وبعدد اقل في باقي دول القارة .

انجازات أبناء الجالية في القارة

تصدر أبناء الجالية المشهد السياسي في البلدان اللاتينية حيث شغل أبناء الجالية الفلسطينية عدة مناصب مرموقة في تلك الدول من رؤساء دول إلى وزراء ونواب في البرلمانات ومحافظين ورؤساء بلديات ومجالس محليه وآخرهم رئيس البارا جواي (ماريو عبدو بينيتيس) والذي تعود أصوله لمدينة عكا المحتلة والذي أعاد سفارة بلاده من القدس إلى تل أبيب بعد قرار الرئيس السابق المنحاز للاحتلال.

تأثير الجالية على المشهد السياسي في القارة

انصَّب جهد أبناء الجالية في القارة اللاتينية على زيادة الوعي لدى الشعب اللاتيني والذي كان مغيباً تماماً عن أحقية الشعب الفلسطيني في أرضه وعن الظلم التاريخي الذي وقع على الشعب الفلسطيني جراء الاحتلال الصهيوني ويأتي غياب الوعي هذا لدى اللاتينيين بسبب ماكينة الإعلام الصهيونية والتي كانت تزيف الحقائق وتحاول تزييف التاريخ والتلاعب بالمشاعر الدينية لدى الشعب اللاتيني، أما بعد وصول الفلسطينيين إلى أمريكا اللاتينية وبعد تمركزهم هناك وافتتاح المراكز والاتحادات الفلسطينية بدأت الجاليات بالعمل على مواجهة الدعاية الصهيونية وبدأت بإسقاط الرواية الصهيونية بجهد أبناء الجاليات في التوعية الفكرية لدى شعوب القارة ما انعكس وينعكس حتى يومنا هذا على السياسات المتبعة في القارة تجاه دعم الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة في كل المحافل الدولية .

الانجازات السياسية للجالية في القارة

عمل أبناء الجالية منذ القدم على الانخراط في السياسة الداخلية في البلدان التي يعيشون فيها ونجحوا في ذلك وهناك أيضا جزء كبير من قيادات الجالية عملت على استثمار هذه الطاقة للعمل السياسي ولدعم القضية الفلسطينية سياسيا فتم إنشاء فدراليات فلسطينية في كل دول القارة وفي العام ١٩٨٤ تم إنشاء اتحاد الفدراليات الفلسطينية في أمريكا اللاتينية والكاريبي (لكوبلاك) ضم هذا الاتحاد تحت مظلته كافة الفدراليات الفلسطينية في القارة لنصرة قضيتنا وقد تم الاعتراف بالكوبلاك من قبل المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٤ بأنه الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين في القارة وقد تم تخصيص ١٥ مقعداً في المجلس الوطني الفلسطيني للكوبلاك لممثلي الفدراليات الفلسطينية في القارة لتشجيع الفلسطينيين في القارة ولتركيز جهود الاتحادات في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين في العالم.

وقد ساهم الكوبلاك والجاليات في الفترة الأخيرة بدعم الحراك السياسي الفلسطيني وذلك من بعد انعقاد المؤتمر الأخير للكوبلاك في نيكاراجوا العام الماضي برعاية فخامة الرئيس محمود عباس واختيار القيادة الجديدة للكوبلاك، حيث خرجت مسيرات فلسطينية في كل دول القارة في ذكرى وعد بلفور وسلمت رسائل احتجاجية باسم الكوبلاك والجاليات اعتراضا على القرار وعلى الاحتفالات التي كانت تنوي إقامتها بريطانيا بهذه الذكرى، وخرجت أيضا مسيرات مسانده لقضيتنا الفلسطينية ومعترضة على قرارات ترامب الأخيرة ومعترضة على الانحياز الأمريكي السافر للاحتلال، وأيضا ساهمت جالياتنا بإلغاء مباراة الأرجنتين مع المنتخب الصهيوني في القدس من خلال الاعتصام أمام اتحاد الأرجنتين لكرة القدم حتى إلغاء المباراة، وقامت الجاليات أيضا بعدة نشاطات لدعم موقف القيادة الفلسطينية وعلى رأسها السيد الرئيس محمود عباس، من خلال الاجتماع مع رؤساء الوزراء لدول القارة ومع وزراء خارجيتها لضمان دعمهم لسيادة الرئيس وتحركات القيادة في المحافل الدولية .



المشهد السياسي الفلسطيني ،، رؤية نقدية

بقلم : د. تيسير الحوراني
باحث سياسي

لم تكن نكبة فلسطين وشعبها وليد عمل دولي وإقليمي ومحلي فحسب، بل كانت وليدة تضامن جهود وإرادات العديد من القوى والدول الاستعمارية ومن ورائها الحركة الصهيونية وبعض القوى الاقليمية المأجورة أو التابعة أو الجاهلة بحقيقة ما حيك ودُبر ضد الشعب الفلسطيني.

لقد عملت الدول الاستعمارية وعلى رأسها بريطانيا آنذاك كل ما في وسعها لتطويع الأطراف المحيطة بفلسطين لتسهيل قيام إسرائيل، كما ساهم الجهل وغياب الرؤية وفقدان التخطيط وتضارب المصالح في تكريس وتطوير تلك الدولة الدخيلة حتى باتت فيها «اسرائيل» قوة ضاربة ومعربدة بل وتتصرف وكأنها فوق القانون الدولي وهذا واضح للعيان في كافة تصرفاتها وإجراءاتها وسلوكها في شتى المجالات.

سنحاول في هذه المقالة استعراض أبرز الرؤى والاستراتيجيات التي تم تبنيها في التعاطي مع الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، محاولين سبر اغوار هذا الصراع وخلفياته وآثاره وتداعياته وأهدافه من منظور واضعي ومخططي هذا المشروع الاستعماري الاستيطاني، وكيف رأى قادته وأقطابه فلسطين وشعبها وأرضها، وكيف رأوا مصالحهم وأهدافهم القريبة والبعيدة من وراء هذا المشروع.

في المجمل وأثناء رصدنا لهذا الصراع وسماته لاحظنا على الجانب العربي غلبة الانفعالية والتهريج والتخبط في أغلب الأوقات، بينما غلب الفعل والتخطيط حالة الصهاينة ودولة اسرائيل التي أقيمت على نحو متدرج ومدروس عبر كافة المراحل.

بالفعل جاء الفعل العسكري الصهيوني والتحرك السياسي والدبلوماسي النشط لانشاء الكيان الصهيوني بعد الاعداد والدراسة والتخطيط، وكانت الجوانب الثقافية في الصراع هي الاسبق من غيرها، ولم تتحرك الصهيونية وحلفائها لاقامة اسرائيل الا بعد التمهيد الثقافي والاعداد الاقتصادي لقيام الدولة.

دأبت اسرائيل والحركة الصهيونية من ورائها الى استخدام الدراسات العلمية لتنفيذ المشروع الصهيوني.

فإلى جانب التوظيف الدعائي للتاريخ والادب والفن في خدمة الحركة الصهيونية، اهتم الصهاينة بدراسة المجتمع الفلسطيني خاصة والمجتمعات العربية بوجه عام، من النواحي الاجتماعية، والانثروبولوجية، والنفسية والاقتصادية، والسكانية والفولوكلورية ... وغيرها ، وقد وضعت نتائج هذه الابحاث في خدمة العمل العسكري والتحرك السياسي الذي واكب الهجوم الصهيوني لانشاء الدولة، وما تلى ذلك من أحداث. فقد وُضعت أسس الحرب النفسية ضد الفلسطينيين على أساس من دراسة النسق الأخلاقي العام، والنظام القيمي والمثل والعادات والتقاليد التي تحكم المجتمع الفلسطيني . وقد أحرزت إسرائيل نجاحا كبيرا في مجال الحرب النفسية ضد الفلسطينيين بسبب ما توفر من دراسات أمام مخططي هذه الحرب.

عملت المؤسسة الحاكمة في اسرائيل ضمن سياسة واستراتيجية تهدف الى تغذية الانقسام والتشرذم في المنطقة. فبصرف النظر عن امكانيات التوصل الى سلام في

المنطقة، تدرك إسرائيل أن أي حل للصراع سوف يفضي إلى اضطرارها للانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ومثل هذا الانسحاب ترى فيه إسرائيل بأنه يحرمها من التوسع الاستيطاني، وإنه ينتزع منها ميزات اقتصادية تمتلكها بفضل احتلالها لتلك الأراضي (المواد الأولية – مصادر المياه، قوة العمل العربية، سوق تصريف للمنتجات الاسرائيلية ... الخ).

إن المؤسسة الحاكمة في الكيان الاسرائيلي تجزم إذن بأن السلام يتعارض لاعتبارات مصلحية مع حاجتها لادامة الصراع، كما أنها تتوقع في الوقت ذاته أن يترتب على إلغاء التناقض والعداء مع العرب حصر تصريف التناقضات الاجتماعية الاسرائيلية داخل كيانها ذاته، لذا تلجأ اسرائيل لتأمين بعض مصالحها، من خلال اتباع سياسة إرباك الخصم، بالسعي الى بث محرضات التنازع والانقسام ضمن النطاق العربي بشكل عام و الفلسطيني بشكل خاص، حيث تُعنى إسرائيل بايجاد شرخ يجعل التضامن العربي في مواجهتها أمراً متعذر الحدوث. وهكذا تتطلع إسرائيل إلى تغذية الانقسام في الموقف الفلسطيني والعربي حتى في حال اتفاق العرب حول التسوية، تلجأ إسرائيل الى التشدد أكثر كلما أبدت الدول العربية موافقة على حل الصراع بالطرق السلمية وقبولا بالحل الوسط، يهم اسرائيل وهي تطلب مزيدا من التنازلات العربية أن تخلق مناخا لبروز الخلافات العرية حول المخرج وحول تقديم هذه التنازلات، وإمعانا في الرغبة بتكريس هذه الخلافات وزيادتها، تصر اسرائيل على التسويات الجزئية والمؤقتة ذات الطابع الانساني الاغاثي لا السياسي . حيث تخاف إسرائيل وترتعب من أي تضامن عربي حتى ولو كان هذا التضامن متمحورا حول البحث عن سبل لحل الصراع. لأن أي إتفاق عربي من هذا القبيل يمكن أن يفضي بشكل غير مباشر الى تدعيم النظام العربي، في حين ان المطلوب اسرائيليا تعريض النظام العربي الى حالة من التمزق والتشرذم والانقسام يصعب على العلاج، أو على الأقل الحفاظ على وجود ثغرة مفتوحة في هذا النظام تتيح للاسرائيليين الاستمرار في «التدرب الايدولوجي على العداء» و «التدرب الميداني » على خوض المعارك والحروب.

محاولة اختلاق دور تاريخي وجذور حضارية لاسرائيل في المنطقة :

بعد سرقة الارض العربية، وإقامة الكيان الصهيوني فوقها، نشطت الأجهزة والمؤسسات الثقافية الصهيونية لمحاولة نفي غربة اسرائيل الحضارية عن المنطقة التي اغتصبوا فيها أرض فلسطين العربية وكان لا بد لهؤلاء المستوطنين الغرباء أن ينتحلوا لأنفسهم تاريخا وحضارة وتراثا وهوية تعطي للدولة جذورا تفتقر إليها . وأخذ كُتّاب الأدب والتاريخ اليهود منذ القرن التاسع عشر يعيدون كتابة التاريخ دون أن يقفوا عند مجرد تسجيل الوقائع من وجهة نظرهم، بل وصل بهم الأمر الى القيام بعملية تشويه منظمة للتاريخ العربي .

عملت اسرائيل على الافادة من الدراسات والبحوث في توجيه الصراع ضد العرب :

هناك العديد من مراكز البحث في الجامعات الاسرائيلية وخارجها تهتم برصد المجتمعات العربية وتبحث في المكونات النفسية والتراثية والثقافية للشعوب العربية عامة والشعب الفسطيني خاصة وكثيرا مما تتعاون هذه المراكز الاسرائيلية مع مراكز البحث والمعلومات والدراسات في اوروبا والولايات المتحدة.

وتصب نتائج هذه الدراسات والبحوث في خدمة الدراسات المستقبلية لاحتمالات المواجهة والصراع. حيث تركز هذه الدراسات وتبحث تطور بنية المجتمع الفلسطينيواتجاهات الرأي العام فيه وعلاقات القوى الاجتماعية، والدراسات الاقتصادية. وعشرات الدراسات التي نشر بعضها، كلها تشير الى أن هذه الدراسات ليست بهدف المعرفة الأكاديمية البريئة. كذلك فإن تغيير البنية الاقتصادية للأراضي الفلسطينية المحتلة، وربطها بعجلة الاقتصاد الاسرائيلي، لم يكن ليتم بدون دراسة وبحث.

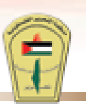
الاختراق الثقافي للعالم العربي :

كثيرا ما تنتابنا الحيرة ونحن نلاحظ أن العالم العربي عاجز عن أن يتفق حول أولويات العمل النضالي في مواجهة العدو الصهيوني . وكثيرا ما نلاحظ ازدواجية مرضية تجعل كلامنا على النقيض من سلوكنا . وإن نظرة على موقف العالم العربي من مسيرات العودة والتي تجري فصولها فوق تراب الأرض المحتلة منذ شهور عديدة تكشف عن تجسد العجز العربي الفادح.

هذا العجز العربي الفادح يمكن تفسيره __جزئيا على الأقل – في ضوء غياب أي وعي بأهمية الثقافة في حسم الصراع . وكثيرون من صناع القرار السياسي العرب والفلسطينيون لا يدركون أن الثقافة تشكل المواقف الوجدانية والعقلية التي تخلق الحد الأدنى من وحدة الموقف الفكري الذي يُكوّن اساسا للقرار السياسي . ولأن الصراع السياسي – بأبعاده العسكرية – هو في التحليل الأخير تحقيق عملي على أرض الواقع لأفكار في عقول قادة الجماعة، فإن البنية الثقافية لقادة أية جماعة انسانية تحكم بالضرورة نمط السلوك السياسي والتصرف العسكري لهم .

ان السنوات الأخيرة شهدتتقهقر المد القومي العربي والروح الوطنية أمام تيار الاقليمية وتداعي روح النضال أمام تغلغل شعارات المصالحة والاستسلام على المستوى السياسي، كان مصحوبا بنمو النزعة الفردية والانماط الاستهلاكية وقيم التنافس الفردي على حساب المجموع ورفاهية الفرد على حساب المجتمع.

إن هذه المحاولات الثقافية أقل من الامكانات العربية بكثير، بل إنها غالبا ما تتسم بالفردية والجزئية وعدم المتابعة.



وعندما تُبذل مثل هذه الجهود تحت إشراف حكومي، فإن الصفة الاحتفالية والمظهرية تغلب عليها في كثير من الأحيان. بل من اللافت للنظر حقا أن مراكز الأبحاث والدراسات التي تهتم بدراسة العدو الصهيوني ما تزال قليلة الى حد الندرة، كما أن معظم أعمالها تهتم بالجوانب العسكرية والسياسية . ما يجدر ذكره أن الدراسات الاسرائيلية المتعلقة بالاستراتيجية والمذهب العسكري الإسرائيليينْ تُبنى على أساس أن الدول العربية جميعها، عدوة لإسرائيل، وأن على إسرائيل أن تأخذ هذا الامر في حسبانها حين تُعد خططها الاستراتيجية.

في السنوات الأخيرة تبلور توجه مفاده ان البعد الدولي في الصراع هو الاهم او الحاسم واجتهد اصحاب هذه النظرية في تكريس هذا المستوى من الصراع مع الكيان الصهيوني واحتلاله من خلال منظومة العمل الامني ومؤسسات الشرعية الدولية وأصدقائنا في العالم وتوليد الضغوط السياسية على اسرائيل والسعي لعزلها دوليا.

الهدف من هذا التوجه هو وضع المجتمع الدولي والجهات الراعية للعملية السياسية والمؤسسة الأممية أمام مسؤولياتها لممارسة مزيد من الضغوط على اسرائيل للالتزام بالاتفاقيات الموقعة وبقرارات الشرعية الدولية.

ان التوجه نحو حل الدولتين قد اصبح مطلبا فلسطينيا اسرائيليا، مع اختلاف الدوافع والمبررات التي دفعت كل طرف منهما للسعي لتحقيق هذا الحل، حيث تمحورت الدوافع الاسرائيلية حول الخطر الديموغرافي الذي يعمل للصالح الفلسطيني، وما يزيد من تخوفاتها وخاصة بعد رفع مكانة فلسطين الى دولة مراقب، من أن تقوم بحل السلطة وما يحمله من مخاطر تقطع الامل في حلول سياسية بالاضافة الى تصاعد وتيرة المقاومة، تُلقي بعبء الأراضي الفلسطينية المحتلة على كاهل دولة الاحتلال اسرائيل، وعندها يحقق فيه الفلسطينيون الأغلبية اذا ما تم دمجهم في الدولة . في حين تمحورت الدوافع الفلسطينية حول الخطر الاستيطاني وما يحدثه من تغيرات ديموغرافية تعرقل سعي الشعب الفلسطيني للانعتاق من الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة المتصلة جغرافيا والقادرة على الحياة وتأمين حق العودة للاجئين الفلسطينيين وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

الموقف الدولي :

عند التوقف عند مفهوم الدولة الفلسطينية في الأدبيات السياسية لأطراف الرباعية بشكل خاص، نجد انها دولة تحددها موازين التفاوض بين الأطراف، وليست دولة تحددها قواعد القانون الدولي وقرارات المحاكم الدولية او قرارات مجلس الأمن الدولي.

أصدرت اللجنة الرباعية منذ بدء عام ٢٠٠٢ ما مجموعه ٣٩ بيانا، ورغم انها الجهة التي اوكل لها تسوية النزاع، فإن بياناتها تتضمن عبارة تشكل القاسم المشترك لكل البيانات وهي عبارة « ترك قضايا الحل النهائي للتفاوض بين أطراف النزاع » . ولما كان التفاوض أمرا تتحدد نتائجه بموازين القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية والديموغرافية، فان ذلك يعني إعطاء اسرائيل الفرصة كاملة لتوظيف كافة متغيرات القوى التي تمتلكها في مواجهة المفاوض الفلسطيني المجرد من ادوات الضغط (عبد الحي، ٢٠١٢، موقع الجزيرة الالكتروني) .

خلاصة القول ،وفي ظل غياب مرجعيات دولية تحتكم للقانون الدولي، وعدم وجود راع نزيه لعملية تسوية عادلة للفلسطينيين، اضافة الى معيقات الانقسام الفلسطيني يبقى لموازين القوى الكلمة الفصل في تحديد معالم الحل، ومما لا شك فيه ان موازين القوى تميل للصالح الاسرائيلي كدولة قائمة متفوقة كماً ونوعاً على الفلسطينيين، الذين يخضعون لمرحلة جديدة من الاحتلال دام أكثر من ٥٠ عاما، وارتبطت كل شروط حياتهم بدولة الاحتلال والتي ما زالت تتحكم بكافة المقدرات الفلسطينية رغم اتفاقية اوسلو التي منحت بعض الصلاحيات للسلطة الفلسطينية .

ان الانجازات التي حققتها الدبلوماسية الفلسطينية والتي توجت بقبول فلسطين، دولة مراقبة غير عضو في هيئة الامم المتحدة وبدعم ١٣٨ دولة يعني النجاح الباهر لعرض القضية الفلسطينية وكسب التعاطف والتأييد للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره وهذا يعني انحسار الدبلوماسية الاسرائيلية والتي باتت في حالة دفاعية، ومن الجدير بالذكر أن الدبلوماسية الفلسطينية ستستمر في عرض القضية الفلسطينية في المحافل الدولية وما تسببه من احراج للمواقف الامريكية الداعمة للكيان الاسرائيلي امام العالم من خلال رفضه انهاء احتلال دولة فلسطين، ستدفع مجمل هذه التغيرات الى ارتفاع اصوات في دول العالم – وتحديدا اوروبا- للمضي في عملية تسوية سلمية لتجنب استمرار الصراع، وفي الكيان الاسرائيلي ستشكل قوى تدعو الى الانسحاب من دولة فلسطين للتخلص من الهاجس الأمني المصحوب بالهاجس الديموغرافي ، من اجل ذلك سيبقى الجانب الفلسطيني يمتلك من مقومات القوة والنصر والسير نحو تحقيق أهدافه، من خلال التشبث بالحقوق والوحدة الوطنية وتوفير فرص الصمود وتنوع الوسائل النضالية، مما سيجبر الاحتلال علىالانسحاب خاصة وأن العامل الديموغرافي لا يزال يعمل للصالح الفلسطيني وما خطوة الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة الا ترجمة فعلية لعاملي الديموغرافيا والمقاومة بأشكالها المتعددة . لذا يعتبر خيار حل الدولتين حلا مقبولا حسب الشروط الفلسطينية لما حققه من تأييد عربي وعالمي وإجماع فلسطيني والذي يهدف لايقاف المد الاستيطاني الاسرائيلي على الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وترسيم الحدود، والقدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية، مع السعي لضمان حل عادل لقضية اللاجئين

الفلسطينيين على اساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة في اي تسوية سياسية قادمة.

لم يكن الاداء الفلسطيني بكافة مكوناته النضالية بريء من العديد من الأخطاء بل وغياب الرؤية في كثير من الامور، إما بسبب غياب الفكر والتخطيط وإما بسبب الحماسة والعشوائية في العمل . فكم مرة توقف فيها الفلسطينيون من خلال اطرهم ومؤسساتهم سواء الفصائلية او الوطنية لتقييم الحالة من أداء وبرامج، وكم مرة مارسوا بحق انفسهم النقد الذاتي من اجل التصويب والاستفادة من الاخطاء.

كم مرة خرجنا للجماهير وقلنا هنا أصبنا وهنا أخطأنا ؟ وكم مرة خرجنا برؤى وبرامج قابلة للتطبيق والمتابعة؟ من ناحية اخرى ثمة خلط بينالوسائل والأهداف، فوضوح الوسائل والأساليب في خطط وبرامجعمل يساعد كثيرا في الوصول الى تحقيق الأهداف .

ان مراجعة التجارب لا تعني أبدا نكء الجراح، او تصفية حسابات شخصية او حزبية او فئوية، بل هي تتطلب قدرة على القراءة الموضوعية لهذه التجارب عبر نقد بلا تجريح. وتحديد مكامن الخلل من دون تشهير، كما تتطلب أن ينطلق كل منا من مراجعة ذاته قبل أن يتجه الى نقد الآخرين، ما يحتاجه العمل السياسي الفلسطيني أكثر من أي وقت مضى هو اعتماد المراجعة الدائمة لأدائنا الفكري والسياسي والنضالي بحيث نتخلص من السلبيات ونعزز الايجابيات . لا نعني بالمراجعة هنا ابدا ذلك النقد الذي يأخذ طابع التجريح الذي يقوم به عادة خصوم أو أعداء لهذه الجهة أو تلك . كما لا يعني ذلك النقد الحافل بالتهشيم الذي يمارسه بعض من كان عضوا في حزب او مؤسسة ثم خرج منها حاقدا عليها. كما ان الحديث عن المراجعة هذا لا يعني أبدا إفساح المجال لأعداء التيار الاستفادة من المراجعة للانقضاض على التيار برمته وتدميره بشكل كامل.

لقد تمرس الفلسطينيون باستخدام وسائل وأدوات نضال مختلفة، فكما أن لكل شعب خصوصياته ومزاياه الفريدة، ان لدى الشعب الفلسطيني مخزون هائل من الوسائل الكفاحية والنضالية، فهي مصدر الهام لكل الفلسطينيين الأحرار الساعين لتحرير وطنهم وبناء دولتهم .

لقد نجح الفلسطينيون بالعديد من وسائل واساليب العمل السياسي علىامتداد خطوات الصراع لا بل وقبل قيام الكيان الاسرائيلي . وقد ابدع الفلسطينيون في اجتراح العديد من الوسائل واستخدموا العديد من الادوات الكفاحية، ولكن هل سبق وتم تقييم دور ونجاعة كل وسيلة او اسلوب؟

لا يوجد اساليب مقدسة واخرى غير مقدسة في عالم النضال الثوري ولا يمكن الحكم على اي اسلوب او وسيلة الا في الميدان والتجربة العملية، فالاغراق في ممارسة اسلوب واحد دون تحقيق ايه نتائج ملموسة والاصرار على استخدامه هو نوع من العبث والفشل، كما ان الانتقال من اسلوب لآخر بدون



تقييم ودراية وخطط وتحديد واضح للاهداف هو كذلك الاخر نوع من التخبط والفشل.

تواجدت على الساحة الفلسطينية توجهات مختلفة منها ما أضفى الهالة والقدسية على الكفاح المسلح دون غيره، ومنها ما اعتبر النضال السلمي والمقاومة السلمية هي الاسلوب الاوحد، ومنها ما اعتبر الانتفاضة باساليبها واشكالها الشعبية هي المدرسة النضالية الفضلى، وهناك من يعتقد ان العمل السياسي والدبلوماسي بما فيه التفاوض هو الطريق الاسلم.

ليست المشكلة في تعدد الاساليب فذلك طبيعي ووارد عند كل الشعوب ولكن المشكلة كانت ولا زالت في تباري وتنافس اصحاب هذه المدارس في ممارسة طريقته وفي نفس اللحظة على نحو يؤدي الى التعارض او الاختلاف او التصادم، كما ان الوجه الاخر للمشكلة انه لا يوجد اجماع وطني او شبه اجماع على واحدة منها ومشروع الكل الوطني معا وعبر خطة واحدة لمارستها، كما ان الاغراق في احداها دونما تحقيق اية نتائج ادى الى اعاقة في الاساليب الاخرى ولعل التجربة الفلسطينية التي تلت توقيع اتفاق اعلان المبادىء المعروف باتفاق اوسلو، وحتى الان تعكس ما ذهبنا اليه بوضوح، ففي الوقت الذي خاض فيه الطرف الفلسطيني المفاوضات مع الاسرائيليين كاسلوب وطريق عمل لانتزاع بعض الحقوق او المكاسب او الانجازات كان في المقابل ومن الفلسطينيين انفسهم من مارس النضال المسلح بأشكال مختلفة، جعلت المشهد الفلسطيني مرتبكا وغير موحد في رؤيته وادوات واساليب عمله، الامر الذي ادى الى مشكلات عديدة اهمها ان خط المفاوضين لم ينجز كثيرا من جهة كما ان خط المقاومة لم ينجز شيئا واستغل الاسرائيليون هذه الحالة أسوأ استغلال، كما ان تيار المقاومة لم يقرأ بعناية وروية ولم يأخذ بعين الاعتبار التغيرات العالمية وخريطة المصالح الدولية، ولم يكن اصحاب كل اسلوب مما سبق ذكره هم الاخرون بريئين من الاخطاء، وليس ادل على ذلك، على سبيل المثال، ما وقع به المفاوض الفلسطيني من اخطاء سواء قبل توقيع اتفاق اوسلو او اثناء تطبيقه او التفاوض بشأن الملفات العالقة وابرزها الموافقة الفسطينية على عدم بحث الاستيطان وتأجيل

القضايا الكبرى مثل القدس واللاجئين الى مفاوضات ما يسمى بالوضع النهائي،

وفي المقابل فان تيار المقاومة او الرافضون لاسلوب المفاوضات وقعوا هم ايضا في اخطاء جسيمة، ففي الوقت الذي كان امام المفاوض الفلسطيني احراز بعض التقدم كان الرافضون يقومون بعمليات تفجيرية مختلفة لم تلق قبولا عالميا واستطاع الاسرائيليون استغلالها وتوظيفها جيدا للتضييق على شعبنا والتشدد في المفاوضات واحيانا تعطيلها ومضاعفة الضغوط على الطرف الفلسطيني .

كما انشغل هذا التيار المقاوم وضمن أجندة خاصة قوامها اضعاف السلطة الفلسطينية والتشويش على المفاوضات، الامر الذي ادى الى مشكلات خطرة لا زلنانعاني منها حتى هذه اللحظة، فالانقسام لا يزال قائما والتشظي فيالمشهد الفلسطيني اضعف الطرف الفلسطيني وباتت فكرة الدولة وانجاز المشروع الوطني التحرري في خطر حقيقي.

استغل الاعداء هذه الحالة بادعاء عدم اهليتنا للدولة كما ان الانقسام اضعف صورتنا امام العالم ومكن الاحتلال اكثر من استهداف القدس والارض الفلسطينية المحتلة، كما باءت كل وساطات المصالحة بالفشل واشتد الخناق والحصار على شعبنا وزاد التطرف الاسرائيلي على تطرفه وجاءت قرارات ترامب الاخيرة حول القدس ووكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وقطع المساعدات الامريكية للسلطة الوطنية لتزيد الاوضاع تعقيدا وتدخل القضية الفلسطينية مرحلة خطيرة جدا باتت فيها كافة مكونات المشروع الوطني في خطر وامام تحديات كبرى لا يستهان بها.

يدرك الاحتلال الاسرائيلي ان :

- الانقسام الفلسطيني ووجود حكومتين منفصلتين هو مصلحة اسرائيلية كبرى اذ انه يعني تشتت جهود بناء الدولة الفلسطينية، بل ان هذه الدولة لم تعد ممكنة واقعيا في ظل وجود نظامين سياسين مختلفين . كما ان تعزيز حالة الانقسام تخدم الدعاية الاسرائيلية بأنه لا يمكن اقامة دولة على منطقتين منفصلتين، ويخلق الانقسام مع الوقت سياقات سياسية ومؤسساتية تجعل من توحيد الاطر الادارية والامنية امرا مستحيلا.
- كما تتوافق هذه الرؤية مع منطلقات نتنياهو وأركان حكومته بطرق شتى، فهي بالنسبة لرئيس الحكومة تساعد في تحقيق مقاربته حول ادارة الصراع من خلال ادارة العلاقة اليومية مع حماس في غزة وادارتها في الضفة مع السلطة الفلسطينية، من دون الحاجة لتقديم تنازلات سياسية.
- يتعزز هذا في حقيقة ان الصراع الداخلي يشغل الفلسطينيين عن الصراع مع اسرائيل، ويوجه جهودهم نحو الصراع الداخلي وبالتالي يتم ترحيل المطالب الفلسطينية بالاستقلال والحقوق السياسية. وعليه فقد دأبت اسرائيل على تغذية الصراع ومعارضة اي تقارب فلسطيني داخلي واعتباره تهديدا للمصالح الاسرائيلية واخلالا بالتزامات الرئيس محمود عباس بالسلام.
- وربما الأهم من كل ذلك ان سيطرة حماس على قطاع غزة تعني ان الرئيس محمود عباس ليس صاحب سيادة ولا سلطة على الجزء الثاني من الارض التي يطالب بأن تقام دولته عليه. بمعنى اخر فهو ليس ذا صلة حين يتعلق الامر بغزة وهو لا يمكن له ان يطالب باستقلال على ارض لا يحكمها. من هنا فان استمرار سيطرة حماس على غزة يعني تقويض رواية ومطالب الرئيس عباس بخصوص الدولة، ولقد دأب السياسيون الاسرائيليون على استخدام هذه الاشارات حول عدم ولاية الرئيس عباس على غزة لتنفيذ المطالب الفلسطينية خلال جولات المفاوضات المختلفة.
- ثمة حقيقة اساسية وهي ما تطالب به حماس عقب كل اشتباك وعدوان لا يتعدى ان يكون مطالب انسانية واغاثية لتحسين ظروف الحياة في غزة، ولتثبت حكمها هناك . بل ان مطالبة حماس برفع الحصار عن غزة دوافعه انسانية تهدف الى تحسين حياة الناس، وهذا ما تريده اسرائيل وعلى استعداد للتعامل معه.

لم يتوقف تيار المقاومة ولو لمرة واحدة لتقييم ذاته، ولا زال يتخبط في شعاراته ومطالبه وأهدافه ويعزز فصل القطاع عن باقي أجزاء الوطن، ويقدم خدمة مجانية، بقصد او بدون قصد، لمحاولات الأعداء شطب فكرة الدولة الفلسطينية، بل وربما تسهيل تمرير ما يعرف بصفقة القرن سيئة الصيت.

وهكذا باتت الحالة الفلسطينية اكثر ضعفا وتشظيا وانكفاء على الذات، فيما اطلق الاسرائيليون العنان لمصادرة الارض وبناء المستوطنات وعزل القدس ومحاولة تفريغها من سكانها العرب على طريق الاسرلة او التهويد، وأدار الاسرائيليون ظهرهم لكل قرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات الموقعة مستغلين بقوة توجهات ترامب وضعف العرب وانشغالهم بمشاكلهم الداخلية في اعقاب تداعيات ما يسمى بالربيع العربي بل ومستغلين اثر حالة الانقسام السائدة في فلسطين.

اننا أمام مشهد محزن ومؤلم، فهل نخرج جميعا من الحالة الراهنة برؤية وخطة وخطاب موحد ونكون عن مستوى التحديات، وننهي الانقسام ونوحد مؤسسات شعبنا الوطنية ونُفَعّل م.ت.ف وأطرها ونتوافق على برنامج اجماع وطني، ونتبنى خطاب وطني وحدوي، ونعزز روايتنا الفلسطينية، وهي المتطلبات الضرورية للخروج من هذه المرحلة المؤلمة.

مجلس الشيوخ الايرلندي يصوت على قرار حظر التعامل مع المستوطنات

صوت مجلس الشيوخ الايرلندي١١-٧-٢٠١٨ ، على مشروع قانون يعاقب كل من يستورد أو يساعد على استيراد او يبيع بضائع أو يقدم خدمات للمستوطنات الاسرائيلية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما يعاقب مشروع القانون كل من يشارك أو يساعد على استغلال الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومياهها الإقليمية.

ويتضمن مشروع القانون أخذ الإجراءات البرلمانية والقانونية اللازمة ، في حال عدم الالتزام بقرارات وتوصيات مجلس الشيوخ الايرلندي.

وصوت لصالح القانون الذي هدف الى وقف وضبط النشاط الاقتصادي مع المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة، والذي تقدمت به في يناير الحالي السيناتور المستقلة فرانسيس بلاك، ممثلي كل من حزب الفينافول (Fianna Fail) وحزب الشين فين (Sinn Fein) وعدد من الأحزاب الصغيرة الأخرى، وكذلك بعض المستقلين لصالح القانون، في حين عارضته الحكومة.

وكانت قد بدأت حملة لدعم التصويت لصالح القانون منذ أن تم تأجيله في يناير الماضي، وقادت هذه الحملة السيناتور بلاك وعدد من المنظمات المتضامنة مع الشعب الفلسطيني منها (Trocaire، Christian Aid، SADAKA،Congress of Trade Union).

وقالت السناتورة بلاك، في تصريحات نقلته وكالة الأنباء الفرنسية "ربما تكون الطريق امامنا طويلة .. ولكنني اعتقد اننا أوضحنا القضية».

ووصفت المستوطنات الاسرائيلية بأنها "جريمة حرب" وقارنت بين مسودة القرار والجهود الايرلندية في الماضي لمعارضة الفصل العنصري في جنوب افريقيا، مضيفة ان ايرلندا "ستقف دائما الى جانب القانون الدولي وحقوق الانسان والعدل».

وقال المؤيدون لمشروع القرار، إن اسرائيل تحقق الأرباح من المستوطنات غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية، وأن عملية السلام المتوقفة لا يبدو انها ستؤدي الى حل.

وقال السناتور كوليت كيلهير، الذي صوت لصالح مشروع القرار "الوضع الراهن فشل .. وهذا هو سبب سعينا الى التغيير .. انا اطلب منكم ان تقودوا اوروبا".

الزعنون: القانون الايرلندي مقدمة لمحاصرة وعزل الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي في فلسطين

أشاد رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون بالتصويت التاريخي وغير المسبوق لمجلس الشيوخ الايرلندي على مشروع قانوني عاقب كل من يستورد أو يساعد على استيراد أو يبيع بضائع أو يقدم خدمات للمستوطنات الإسرائيلية داخلا لأراضي الفلسطينية المحتلة.

وثمّن الزعنون في رسالة وجهها الى رئيس مجلس الشيوخ الايرلندي في ٢٠١٨/٧/١٢ الموقف الشجاع الذي عبّر عنه اعضاء المجلس بدعم حقوق الشعب الفلسطيني، ورفض الاحتلال والاستطيان الاستعماري الاسرائيليالمخالف للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وعبّر الزعنون عن شكره وتقديره لأعضاء مجلس الشيوخ الايرلندي الذين قاوموا الضغوطووجهوا رسالة قوية ورفض مبدئي لسياسة الاحتلال الاستعماري بكافة صورها واشكالها، ينبغي على باقي البرلمانات خاصة الاوروبية منها السير على خطى مجلس الشيوخ الايرلندي الذي يرفض أن يكون شريكا في جرائم الاحتلال، وانحاز بالأفعال لا بالأقوال لقيم الشعب الايرلندي في الدفاع عن الحق ورفض استمرار الظلم.

وأكد الزعنون في رسالته أن الشعب الفلسطيني يعتبر هذه الخطوة المتقدمة والشجاعة تعبيرا حيا عن ضمير الشعب الايرلندي وترجمة فعلية لدعمه المستمر وتضامنه الثابت، وهي مقدمة واجراء عملي لمحاصرة وعزل الاستيطان الاستعماري وسياسة التمييز العنصري في فلسطين، على طريق إنهاء الاحتلال الاسرائيلي ونيل الشعب الفلسطيني حريته باقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس.

وأكد الزعنون على متانة العلاقات الثنائية التي تربط فلسطين وشعبها مع ايرلندا حكومة وبرلمانا وشعبا، حيث كانت ايرلندا من اوائل الدول في الاتحاد الاوروبي التي طالبت باقامة دولة فلسطين، واستمرت كافة الحكومات الايرلندية بدعمها غير المحدود للشعب الفلسطيني، مقدرا عاليا هذه المواقف الثابتة تجاه القضية الفلسطينية التي لها مكانة مميزة في ضمير الشعب الايرلندي.



البارغواي تعيد سفارتها من القدس إلى تل أبيب التزاما بقررات الشرعية الدولية

أعلنت وزارة خارجية البارغواي أنها قررت إعادة سفارة بلادها من القدس إلى تل ابيب،التزاما بقرار مجلس الأمن الدولي لعام ١٩٨٠، وتنفيذها لالتزامها الذي قدمته لوزارة الخارجية الفلسطينية.

وقال وزير خارجية باراغواي ألبيرتو كاستيليوني، في تصريح أدلى به، بتاريخ ٥-٩-٢٠١٨: «تريد باراغواي الإسهام في تكثيف الجهود الدبلوماسية الإقليمية الرامية إلى تحقيق سلام واسع وعادل ومستدام في الشرق الأوسط».

وافتتحت باراغواي سفارتها في القدس في ٢١ أيار الماضي(٢٠١٨) لتصبح الدولة الثالثة التي اتخذت هذه الخطوة بعد الولايات المتحدة وغواتيمالا.

وكانت الولايات المتحدة الأميركية نقلت سفارة بلادها من تل أبيب إلى القدس المحتلة في ١٤ أيار الماضي(٢٠١٨) بعد أن وقع الرئيس ترمب على وثيقة اعتراف بلاده بالقدس المحتلة عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي في كانون الأول ٢٠١٧، في انتهاك صارخ للقوانين والمواثيق الدولية.

كما نقلت غواتيمالا في ١٥ أيار الماضي(٢٠١٨) سفارتها أيضا إلى القدس المحتلة، أسوة بالولايات المتحدة التي أثار قرارها غضبا واستهجانا دوليا.

وفي عام ٢٠١٧ وقفت غواتيمالا مع الولايات المتحدة ضد مشاريع قرارات وبيانات تدين إسرائيل في مجلس الأمن الدولي، كما أنها كانت واحدة من تسع دول فقط صوتت مع الولايات المتحدة ضد قرار تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة، يندد باعتراف الرئيس ترمب بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل.

وقد أعلن الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين عن افتتاح سفارة لدولة فلسطين في البارغواي، فيما اعلنت حكومة الاحتلال الاسرائيلي عن قطع علاقتها الدبلوماسية مع البارغوي رداً على قرار الاخيرة نقل سفارتها من القدس .

المجلس الوطني قرار البارغواي سحب سفارتها من القدس شجاع وجريء

رحب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون بالقرار الذي اتخذته حكومة البارغواي بسحب سفارتها من مدينة القدس المحتلة وإعادتها إلى تل أبيب واصفاً إياه بالشجاع والجريء وخطوة بالاتجاه الصحيح.

وأشاد رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بهذا القرار الصائب والشجاع الذي اتخذته بارغواي بعودتها إل حضن الشرعية وتحررها من الابتزاز الإسرائيلي – الأمريكي، انطلاقاً من احترامها للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

وقال رئيس المجلس الوطني الفلسطيني أن هذه الخطوة الشجاعة تشكل نموذجاً يحتذى به داعيا الدول التي قامت بنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس أن تحذو حذو البارغواي.

واعتبر رئيس المجلس الوطني الفلسطيني أن هذا القرار هو انتصار لعدالة القضية الفلسطينية ولموقف الرئيس الثابت والرافض لقرار ترمب المتعلق بالقدس للجهود السياسية والدبلوماسية التي تبذلها القيادة وأبناء شعبنا الفلسطيني.



الجمعية البرلمانية الآسيوية تدين انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ضد التراث الثقافي في فلسطين

أدانت اللجنة الثقافية في الجمعية البرلمانية الآسيوية ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي من انتهاكات ضد التراث الحضاري والثقافي والأماكن المقدسة في فلسطين ومدينة القدس المحتلة بشكل خاص.

وجاءت تلك الإدانة في قرار اللجنة الذي اتخذته خلال اجتماعاتها التي عقدتها بتاريخ ٤-٥/١٠/٢٠١٨ في مدينة ازمير التركية بمشاركة وفد من المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة زهير صندوقة وعضو المجلس الوطني عمر حمايل .

وطالب القرار الذي تم اتخاذه بإجماع المشاركين من ممثلي البرلمانات الآسيوية في هذه اللجنة دولة الاحتلال الإسرائيلي بالتوقف الفوري عن محاولاتها المستميتة لتغيير ومحو الطابع الحضاري والثقافي للاماكن الحضارية والثقافية والدينية في مدينة القدس، وبشكل خاص في الحرم القدس الشريف وهو ما يعد انتهاكا صريحا لاتفاقية جنيف الرابعة التي يجب على قوة الاحتلال الالتزام بها.

كما دعا قرار اللجنة أعضاء الجمعية البرلمانية الاسيوية لمواجهة محاولات الاحتلال الاسرائيلي فرض التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى المبارك مما يهدد الوضع القائم في هذا المكان المقدس.

من جانب اخر، أكد قرار صادر عن اجتماع النساء البرلمانيات المنبثق عن لجنة الشؤون الاجتماعية في الجمعية البرلمانية الاسيوية عقد أمس الخميس في مدينة ازمير التركية ادانته لما تتعرض له المرأة الفلسطينية من عنف وقتل واعتقال على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وكان رئيس الوفد الفلسطيني زهير صندوقة الذي تم اختياره مقرر لاجتماع اللجنة الثقافية قد قدم شرحا لما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي ضد المورث الثقافي الفلسطيني ومحاولاته المستمرة لتغيير الطابع التاريخي والحضاري ومحاولته تزييف التاريخ الأصيل للاماكن الدينية والثقافية خاصة في مدينة القدس، مطالبا بإضافة بند خاص بتلك الانتهاكات.

وشرح صندوقة ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي من إرهاب دولة ضد المقدسات من مساجد وكنائس، ومن منع للمصلين من الوصول الى المسجد الأقصى الى عمليات الاقتحام اليومي ناهيك عن عمليات الحفر المستمرة.

بدوره، طالب عضو الوفد عمر حمايل بإدراج فقرة خاصة في مشروع قرار اللجنة الثقافية تحت " بند حماية المورث الثقافي في اسيا" ، حول ما تقوم به دولة الاحتلال الإسرائيلي من انتهاكات ضد الموروث والممتلكات الثقافية والدينية والحضارية خاصة في مدينة القدس المحتلة، وإدانة الاقتحامات المستمرة للمسجد الأقصى من قبل متطرفين ومستوطنين بحماية جنود الاحتلال الإسرائيلي.

وفي نهاية الاجتماعات تم اقرار تلك القرارات بإجماع المشاركين، تمهيدا لاعتمادها النهائي في اجتماعات الجمعية البرلمانية الاسيوية في ديسمبر المقبل، والتي تضم في عضويتها ٤٢ برلمانا في قارة آسيا.



الندوة البرلمانية العربية حول الوضع العربي الرهن

اعداد: عمران الخطيب
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

عقد في مجلس النواب المصري، الندوة البرلمانية بدعوة من إتحاد البرلمان العربي بمقر مجلس النواب المصري.

جلسة العمل: النظام السياسي العربي والتهديدات الخارجية.

رئيس الجلسة النائب السفير محمد العربي وزير الخارجية الأسبق وعضو مجلس النواب المصري.

متحدث رئيسي د. مصطفى الفقي مفكر سياسي ومدير مكتبة الإسكندرية.

قدم شرح حول الأوضاع السياسية والتحديات التي تواجه الأمة العربية. وقال التحديات التي تواجه الأمة العربية سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية. وكذلك السياسة الأمريكية. والاحتلال الإسرائيلي، الاستيطاني العنصري وكذلك إيران وتركيا والخلافات مع الدول العربية.

وقد شارك وفد من المجلس الوطني الفلسطيني. برئاسة السفير محمد صبيح امين سر المجلس. وعضوية الأخ زهير صندوقة وعضوية الأخ عمران الخطيب

قدم رئيس الوفد الفلسطيني شرحاً حول التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية. وخاصة قرار ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس والاعتراف في القدس عاصمة لدولة أسرائيل. وكذلك إغلاق مكتب بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن.

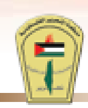
وقرار الإدارة الأمريكية بوقف تقديم الدعم الأمريكي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا ووقف المساعدات الأمريكية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية. وأكد ضرورة دعم الرئيس الفلسطيني محمود عباس ــ ابو مازن رئيس دولة فلسطين في نيل دولة فلسطين كامل العضوية.

وشارك في الجلسة الأولى عمران الخطيب الذي أكد على ضرورة مواجهة التحديات التي تستهدف الدول العربية ودعا إلى معالجة الخلافات العربية في إطار البيت العربي. والعمل على تجاوز الخلافات من خلال الحوار، وأكد أن هناك فرقاً بين العدو الصهيوني الذي يستهدف الجميع والأمن القومي العربي. ودعا إلى معالجة الأزمات السياسية مع إيران وتركيا من خلال الحوار المباشر حتى نصل إلى تكامل وتوافق عربي مشترك في مواجهة التحديات وأن الأخطر هو الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني العنصري. وان الشعب الفلسطيني يرفض الحلول الجزئية أو ما يُسمي في الحل الإنساني في قطاع غزة. ونحن متمسكون في قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. وأكد رفض صفقة القرن والحلول المشبوهة.

الجلسة الثانية:

التحديات الداخلية للوطن العربي والمشاكل الاقتصادية ومعوقات التنمية (الفقر والبطالة):

رئيس الجلسة: النائب د حسين عيسى، رئيس لجنة الخطة



والموازنة بمجلس النواب المصري رئيس جامعة عين شمس الأسبق.

متحدث رئيسي د شريف دلاور، وهو خبير اقتصادي وأستاذ الإدارة بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا.

قدم شرحاً حول الأوضاع الاقتصادية في العالم العربي والتحديات والتضخم والأزمات الاقتصادية والمياه والطاقة والعديد من القضايا المهمة.

قدم زهير صندوقة: شرحاً حول القوانين العنصرية «قانون القومية الصهيوني». وكذلك المستوطنين والمياه العادمة، إذ تقوم إسرائيل بسرق المياه. ولن وتحدث عن الاخطار التي تستهدف المقدسيين والضرائب. والحفريات تحت المسجد الأقصى المبارك.. وقال قد نصحو على خير إنهيار المسجد الأقصى عند حدوث أي هزة أرضية وما إلى ذلك. وقدم العديد من الأمثلة حول التطورات السياسية والاقتصادية.

تحدث عمران الخطيب: حول الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تواجه الشعب الفلسطيني في ظل الاستيطان وجدار الفصل العنصري نمو الاقتصاد الفلسطيني بسبب إجراءات الاحتلال المتعددة الجوانب وقال لو لم يكن الاحتلال الإسرائيلي قائماً فلن نحتاج إلى أي نوع من المساعدات. وقد طلب من الدول العربية المساعدات لدعم الاقتصاد الفلسطيني من خلال إستيراد المنتوجات الفلسطينية. وتسهيل إجراءات العمل للكفاءات الفلسطينية. وقدم الشكر إلى دولة الكويت والبحرين اللتين أعادتا استقبال المعلمين والمعلمات الفلسطينيين.

وقدم قدم تقريراً شاملاً إلى اللجنة الاقتصادية من قبل وفد المجلس الوطني الفلسطيني

من إعداد الدكتور فوزي السمهوري عضو المجلس الوطني الفلسطيني. ومن مصادر مركز الإحصاء والمعلومات الفلسطيني. ومن مصادر أخرى.

الجلسة الثالثة : محاربة الإرهاب وأفكار التطرف من خلال التعليم والثقافة وسيادة القانون:

رئيس الجلسة النائب د. أسامة العبد رئيس لجنة الشؤون الدينية بمجلس النواب المصري.

متحدث رئيسي د أسامة الأزهري وكيل لجنة الشؤون الدينية بمجلس النواب المصري.

استعرض فكر جماعة الإخوان المسلمين وجماعة التكفير والهجرة. وكذلك القاعدة والجماعات الإرهابية التكفيرية ألتي تتخذ التطرف والتكفير. وقدم دراسة شاملة.

مداخلة الأخ محمد صبيح، أمين سر المجلس الوطني الفلسطيني

استعرض التطرف والإرهاب الممارس من جيش الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين وهم أسوأ أنواع الإرهاب المدعوم من قبل الإدارة الأمريكية. وقال ما تقوم به إسرائيل من احتجاز الأموال الفلسطينية من الضرائب تحت بند صرف رواتب الشهداء والأسرى. وسوف نستمر بصرف رواتب الشهداء والأسرى.

تحدث زهير صندوقة: حول التطرف والإرهاب الإسرائيلي.

عمران الخطيب:

الإرهاب التكفيري والداعشي الذي يستهدف العراق وسوريا واليمن وليبيا ومصر من يمول الإرهاب وكيف تنتقل الجماعات الإرهابية من مكان إلى آخر واستغرب من يطالب بعدم التعامل في الأسلوب الأمني.

كيف يمكن التعامل مع الارهابيين في سيناء وترويع المواطنين في العديد من الدول العربية. يجب العمل والتعاون على مكافحة الإرهاب بكل أشكاله وأهمها إرهاب الدولة المتمثل في الاحتلال الإسرائيلي.

وتضمنت الوثيقة الختامية لندوة عناصر عدة منها ما يتصل بالقضية الفلسطينية على النحو الاتي:

١. ضرورة وأهمية استمرار مثل هذه الندوة مع طرح المزيد من المحاور الأساسية للشأن العربي لمحاولة الوصول لحلول للمشاكل العربية وصولاً لمستقبل أفضل للشعوب العربية.
٢. تظل القضية الفلسطينية هي قضية العرب المركزية وتحتاج لمزيد من الجهود السياسية والدبلوماسية وتسخير الموارد البشرية والاقتصادية في مواجهة محاولات تصفيتها.
٣. رفض كل المحاولات الهادفة إلى المساس بالوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس، والتأكيد أن القدس هي العاصمة الأبدية لدولة فلسطين المستقلة وذات السيادة.
٤. رفض كل المحاولات الجارية والرامية إلى تصفية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين كمدخل لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين التي أنشئت بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقرار إزالتها مرتبط بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هجروا منها، وتعويضهم عما لحق بهم من خسائر.
٥. رفض الموقف القاضي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل، خلافاً وانتهاكاً لكل القوانين والقرارات الدولية.
٦. رفض الإدارة الأمريكية المتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة، والمنافية لقرارات الشرعية الدولية، وأحكام القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي.
٧. التنديد بكل الاجراءات التعسفية الإسرائيلية من هدم للبيوت، ومصادرة للأراضي، وتجريف للأراضي، واعتقال واستهداف للمدنيين والناشطين السلميين بما يرقى لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، مشيرين بشكل خاص إلى القرارات الخاصة بمنطقة الخان الأحمر من هدم وتهجير لسكانه، وترحيلهم عن أراضي آبائهم وأجدادهم.
٨. الخطر الصهيوني الجاثم على صدر الوطن العربي منذ سبعة عقود مستمر ويتمدد ويمثل إرهاب الدولة ولابد من استخدام كافة السبل والوسائل وعلى كافة الصعد لإيقافه والعودة لمفاوضات السلام ودعم الشعب الفلسطيني غير المحدود وصولاً لحل الدولتين.

"الكنيست" يصادق على قانون نهب مخصصات الشهداء والأسرى

صادقت الهيئة العامة لـ«لكنيست» الاسرائيلية، بتاريخ ٢-٧-٢٠١٨ ، بالقراءتين الثانية والثالثة، على مشروع قانون، ينص على تجميد دفع قيمة مخصصات ذوي الشهداء والأسرى والجرحى.

ويقضي القانون والذي صادقت عليه "الكنيست"، بصيغته الحالية، بحسب ما أفادت به "عرب ٤٨"، بأن يتم خصم قيمة المبالغ التي تدفعها السلطة الفلسطينية للأسرى وذويهم، من عائدات الضرائب التي تجبيها سلطات الاحتلال، وتجميدها في صندوق خاص، على أن يمنح ما يسمى المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية (الكابينيت)، الحق في إعادة جميع الأموال المجمدة للسلطة الفلسطينية إذا لم تقم السلطة بتحويل المخصصات لذوي الأسرى والشهداء والجرحى الفلسطينيين.

وينص القانون على أنه في كل عام سيقدم وزير الأمن الاسرائيلي إلى "الكابينيت" تقريرًا يوجز فيه تحويل الأموال من السلطة الفلسطينية إلى الأسرى وذويهم، وسيتم خصم قيمة المبلغ الذي سيقسم على ١٢ دفعة، بصورة شهرية، من عائدات الضرائب التي تجبيها سلطات الاحتلال لحساب السلطة الفلسطينية.

وكانت وزارة أمن الاحتلال قد ادعت، سابقا، أن السلطة الفلسطينية تدفع مبلغ ١,٢ مليار شيكل سنويا لعائلات الشهداء والأسرى.

رعاية الأسرى وعائلات الشهداء التزام وواجب وطني وقانوني

أكد المجلس الوطني الفلسطيني أن دفع المخصصات لعائلات المعتقلين والشهداء والجرحى هو التزام قانوني وواجب وطني، لتوفير الحماية والرعاية الكريمة لهم، وهم ضحايا أرهاب الاحتلال الاسرائيلي الذي حوّل اتفاقية جنيف الرابعة، من اتفاقية لحماية المدنيين في زمن الحرب إلى اتفاقية لحماية جنوده.

وشرح المجلس الوطني الفلسطيني في مذكرة برلمانية أرسلها رئيسه سليم الزعنون إلى مختلف الاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية والمؤسسات المعنية في ٢٠١٨/٧/٣ أبعاد ومخاطر القانون الذي صادق عليه الكنيست الاسرائيلي بتاريخ ٢٠١٨/٧/٢، والقاضي باقتطاع الأموال المخصصة للأسرى وعائلاتهم ولعائلات الشهداء الفلسطينيين من عائدات الضرائب التي تجمعها إسرائيل لصالح دولة فلسطين.

وبيّن المجلس الوطني الفلسطيني أن هذا القانون الذي جاء بعد أيام من قرار الإدارة الأمريكية تجميد مساعداتها المالية لفلسطين، يعتبر مخالفا للقوانين الدولية والإنسانية، وقرصنة مالية وإرهابا سياسيا منظما تمارسه الحكومة الإسرائيلية، ويأتيان في سياق حرب العقوبات المالية على الشعب الفلسطيني ودولة فلسطين، اللذين يأبيان القبول بما تسمى ب "صفقة القرن".

وناشد المجلس الوطني الفلسطيني في مذكرته تلك،الجهات مطالبة دول العالم بتحمل مسؤولياتها تجاه الأسرى الفلسطينيين، والرد على حملات التحريض والإجراءات العقابية المنهجة التي تقودها دولة الاحتلال ضدهم، وإنهاء نصف قرن على الاحتلال.

ودعا المجلس الوطني الفلسطيني المؤسسات الدولية الزام الاحتلال، الانصياع لقواعد القانون الدولي، وإلغاء تشريعاته العنصرية فوراً، والالتزام بدفع مخصصات الأسرى وإعالة عائلاتهم باعتبار أن الغالبية العظمى من المعتقلين هم المعيلون الرئيسيون لعائلاتهم، والمطالبة بتعويض الضحايا من أبناء شعبنا عن إرهاب دولة الاحتلال المنظم، بما فيه تعويض قيمة ما سرقته من مخصصات الأسرى ورواتبهم على مدار الخمسين عاماً الماضية.

ودعا أيضا إلى مطالبة الإدارة الأمريكية بوقف تشريعات الكونغرس الموغلة في التماهي مع تشريعات كنيست الاحتلال، والتي تكشف مدى تغول الإدارتين الأمريكية والإسرائيلية في معاداة تطلعات وأهداف وكرامة شعبنا، وخاصة الشهداء والأسرى والجرحى وعائلاتهم، واعتبار تشريعاتها خرقاً جسيماً لقواعد وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة وغيرها من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وتضمنت مذكرة المجلس الوطني الفلسطيني شرحا حول مخالفة هذا القانون لا التزامات إسرائيل باعتبارها "القوة الحاجزة" فيما يتعلق بمخصصات الأسرى، والمنصوص عليها في المادتين ٨١ و٩٨ من اتفاقية جنيف الرابعة، فبموجبهما على القوة الحاجزة التي تعتقل أشخاصاً محميين، إعالتهم، وتوفير الرعاية الطبية، وعليها كذلك توفير مخصصات للمعتقلين الذين يجوز لهم تلقي إعانات من دولتهم، فضلا عن واجبها تسليم جميع المعتقلين وبانتظام مخصصات للتمكن من شراء الحاجيات الأساسية.



بالأسماء - أسرى ما قبل أوسلو

عبد الناصر عوني فروانة
عضو المجلس الوطني الفلسطيني
رئيس وحدة الدراسات والتوثيق في هيئة شؤون الأسرى والمحررين

غزة- قال الأسير المحرر والمختص بشؤون الأسرى، عبد الناصر فروانة، أن في ٢٠١٨.٩.١٢ (٢٩) أسيرا فلسطينياً في سجون الاحتلال هم معتقلون منذ ما قبل التوقيع على إعلان المبادئ في «أوسلو» بتاريخ ١٣ ايلول/سبتمبر عام ١٩٩٣، وقيام السلطة الوطنية في الرابع من آيار/مايو ١٩٩٤، وهؤلاء يُطلق عليهم الفلسطينيون مصطلح «الأسرى القدامى».

وأدناه اسماء "الأسرى القدامى" المعتقلين منذ ما قبل "أوسلو" وعددهم ٢٩ أسيرا:

كريم يوسف يونس، ماهر عبداللطيف يونس، محمد احمد الطوس، ابراهيم نايف ابومخ، رشدي حمدان أبو مخ، وليد نمر دقة، إبراهيم عبد الرازق بيادسة، أحمد على أبو جابر، سمير إبراهيم أبو نعمة، محمد عادل داوود، بشير عبدالله الخطيب، محمود سالم أبو خربيش، محمود عثمان جبارين، جمعة إبراهيم أدم، سمير صالح سرساوي، رائد محمد السعدي، فارس أحمد بارود، إبراهيم حسن اغبارية، محمد سعيد اغبارية، يحيى مصطفى اغبارية، محمد توفيق جبارين، ضياء زكريا الفالوجي، محمد فوزي فلنة، ناصر حسن ابو سرور، محمود جميل ابو سرور، محمود موسى عيسى، محمد يوسف شماسنة، عبدالجواد يوسف شماسنة، علاء الدين فهمي الكركي.



لجنة القدس في المجلس الوطني تعقد اجتماعها الثاني الطارئ في الخان الأحمر

عقدت لجنة القدس في المجلس الوطني الفلسطيني مساء الثلاثاء ١١-٩-٢٠١٨ اجتماعها الثاني الطارئ داخل ساحة قرية الخان الأحمر المهددة بالمصادرة والهدم لصالح المخطط الاستيطاني المسمى (E1) .

وأكدت اللجنة في بيان لها دعم موقف رئيس دولة فلسطين سيادة الرئيس محمود عباس والقيادة الوطنية الفلسطينية، تحديدا في خطابه المرتقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة في السابع والعشرين من الشهر الجاري والذي سيكون عنوانه «تحد وصمود.

وثمنت لجنة القدس موقف التجمعات البدوية عامة، وأهالي قرية الخان الأحمر خاصة، لرباطهم ومواجهتهم سياسة الاحتلال بالاقتلاع والتهجير القسري.

ودعت في بيانها كافة القوى والفعاليات الوطنية لوضع برنامج نضالي في العاصمة المحتلة القدس لمواجهة أسرلة التعليم والتهجير القسري والتطهير العرقي في "الخان الأحمر" .

وأكدت اللجنة موقفها الثابت من دعم صمود أبناء شعبنا في العاصمة المحتلة القدس، ومواجهة قرارات الاحتلال لكافة القرارات التي تهدف الى فرض واقع ديمغرافي جديد.

وشددت على تأمين كافة الاحتياجات والمقومات لدعم صمود ابناء شعبنا وتثبيتهم على أراضيهم وتحديدا في المناطق المستهدفة.

ووجهت اللجنة باسم المجلس الوطني التحية للقابضين على الجمر في العاصمة المحتلة القدس، والمرابطين على ابواب المسجد الأقصى المبارك .

كما أكدت اللجنة رفضها ومواجهة كافة الصفقات التي تمس أو تنتقص من حقوق شعبنا الفلسطيني، واقامة دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس وذلك عبر المظلة الجامعة لشعبنا الفلسطيني وهي منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في كافة اماكن تواجده.

وشددت اللجنة في بيانها على أن كافة القرارات الاميركية التي تمس كافة شرائح شعبنا من خلال الانقضاض على وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين "الاونروا" بدءا من تقليص المساعدات وصولا الى وقفها من قبل الولايات المتحدة ووقف المساعدات لمستشفيات القدس يعتبر إعداما ميدانياً للمرضى الفلسطينيين بالإضافة الى تصريحات بلدية الاحتلال نير بركات بإغلاق مقرات وكالة الغوث التعليمية والصحية في العاصمة المحتلة.

وجددت اللجنة رفضها للمحاولات الأميركية لإيجاد بديل عن منظمة التحرير من خلال صفقات مشبوهة للقضاء على حق العودة والقدس عاصمة ابدية لشعبنا.



١٩٨ شهيدا و٢٢ ألف جريح فلسطيني منذ انطلاق مسيرات العودة

ذكرت وزارة الصحة الفلسطينية في تقرير لها بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١١ ، أن ١٩٨ مواطنا استشهدوا وأصيب ٢٢ ألف آخرين بالرصاص الحي وبالاختناق جراء قمع قوات الاحتلال مسيرات العودة على الحدود الشرقية لقطاع غزة.

وأوضحت أن نسبة إجمالي الشهداء من الذكور ٩٧,٥٪ بينما بلغ عدد الشهداء من الأطفال ٣٧ شهيدا وبنسبة ١٨٪ من الشهداء.

وفيما يتعلق بالجرحى، أضافت وزارة الصحة أن ١١,٤٩٩ دخلوا المستشفيات بنسبة ٥١,٦٪ من حصيلة المصابين، كما شكلت الفئة العمرية من ١٨ – ٣٩ عاما ما نسبته ٧٥,٥٪ من إجمالي إصابات المستشفيات.

وشكلت الإصابة في الأطراف السفلية ما نسبته ٤٩,٧٪، والرأس والرقبة ٧,٧٪، فيما بلغت إصابات الرصاص الحي ٤٦,٣٪، والرصاص المعدني المغلف بالمطاط ٣,٩٪، وإصابات الغاز ١٦,٢٪ بحسب وزارة الصحة.

وأشارت الوزارة في تقريرها إلى سقوط ٣ شهداء من الطواقم الطبية و ٤٠٩ إصابة ما بين إطلاق نار واستنشاق للغاز، إضافة تضرر ٨٤ سيارة إسعاف.



